



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

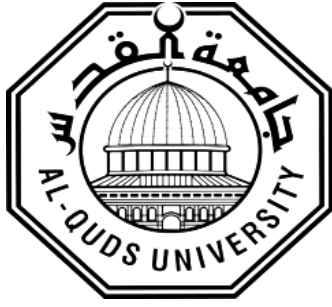
أثر خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات  
المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان

نجلاء أكرم محمد أبو لبن

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1445هـ/2023م



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أثر خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات  
المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان

نجلاء أكرم محمد أبو لبن

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1445هـ/2023م

أثر خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت  
للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان

إعداد:

نجلاء أكرم محمد ابولبن

بكالوريوس هندسة ميكاترونكس من جامعة فلسطين التقنية خضوري /فلسطين

المشرف: د. فراس بركات

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
المحاسبة والضرائب من معهد الإدارة والأعمال /عمادة الدراسات العليا/جامعة  
القدس

2023/هـ1445م



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب

## إجازة الرسالة

أثر خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات  
المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان

اسم الطالبة: نجلاء أكرم محمد أبو لبن

الرقم الجامعي: 21910074

إشراف: د. فراس بركات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: (2023 / 12/12) من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتواقيعهم:

التوقيع: .....

1. رئيس لجنة المناقشة: د. فراس بركات

التوقيع: .....

2. ممتحناً داخلياً: د. ابراهيم عتيق

التوقيع: .....

3. ممتحناً خارجياً: د. غسان دعاس

القدس/ فلسطين

1445 هـ / 2023 م

## الإهداء

الحمد لله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدّد الخُطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه نحمده

حمداً كثيراً في المبتدى والمنتهى

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من أنشأني على طلب العلم وعلمني حثّ الخُطى في سلم  
الحياة بحكمةٍ وصبرٍ وإلى ينبوع العطاء المتقاني مدى العمر التي علمتني أن لا شيء مستحيل  
في الحياة مع الثقة بالله والصبر إلى والداي العزيزان أهدى هذا العمل برأ وإحساناً ووفاءً لهما..  
إلى زوجي الغالي الذي كان لي خير معين وكان له بالغ الأثر في تهوين الصعاب والعقبات

إلى بذرة الفؤاد ونور الأيام وأمل الغد ابنتي تقي

إلى السند والعضد إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى العلم.. ورؤاده .. وطلابه..

الباحثة: نجلاء أكرم محمد أبولبن

## إقرار

أقر أنا معدّ هذه الرسالة أنّها قدّمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أيّ جزء منها لم يقم لنيل أيّ درجةٍ عليا لأية جامعة أخرى أو معهد.

الاسم: نجلاء أكرم محمد أبولين



التوقيع:

التاريخ: 12 / 12 / 2023م

## شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" لذلك أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من مد لي يد العون والمساعدة لإتمام هذا البحث وفي مقدمتهم أخص بالشكر أستاذي الفاضل الدكتور فراس بركات الذي تشرفت بإشرافه على هذا البحث، وكان لملاحظاته القيّمة وتوجيهاته السديدة وأخلاقه الطيبة ومعاملته الكريمة الأثر الكبير في وصول البحث إلى هذه الصورة فله عظيم الشكر والامتنان.

كما أتقدم أيضاً بأسمى آيات الشكر والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بالموافقة على مناقشة رسالتي.

والشكر موصول لكل من ساعد على إنجاح وإتمام هذه الدراسة وسهل الوصول إلى المصادر والأبحاث اللازمة.

الباحثة: نجلاء أكرم محمد أبولين

## التعريفات الاصطلاحية

### تعريف مجلس إدارة الشركات:

مجلس الإدارة هو الهيئة الإدارية للشركة، وينتخب من قبل المساهمين في حالة الشركات العامة لوضع الإستراتيجية والإشراف على الإدارة. يجتمع المجلس عادةً على فترات منتظمة. يجب أن يكون لكل شركة عامة مجلس إدارة. بعض الشركات الخاصة والمنظمات غير الربحية لديها أيضًا مجلس إدارة (Talerico, 2018).

وحددت الدراسات تعريف مجلس الإدارة بتحديد واجباته والتي تشمل:

**دور الرقابة:** ويقصد به قيام مجلس الإدارة بالمراقبة والمتابعة على كافة الامور المالية مثل القوائم المالية والميزانيات بالنيابة عن المساهمين.

**الدور الاستراتيجي:** يتعلق بدور مجلس الإدارة في تحديد استراتيجية الشركة والموافقة عليها ومراقبتها ومراجعتها وتنفيذها.

**دور توفير وإدارة الموارد:** ويقصد به قيام مجلس الإدارة بإيصال الموارد المادية للشركة حسب الحاجة وفي الوقت المناسب.

**دور المشورة والاستشارة:** يتضمن دور المشورة والاستشارة تقديم المشورة للرئيس التنفيذي وكبار المديرين بشأن مختلف القضايا مثل صنع القرار التشغيلي (McLeod, 2020).

### تعريف الإفصاح المالي:

ويعني قيام الشركة بنشر كافة معلوماتها المالية وغير المالية التي تساهم في اتخاذ القرارات للمعنيين مثل المساهمين والممولين، وتوفير الوصول المباشر لها بشكل متساوي لجميع الاطراف المعنية (SEGA,2020).

## تعريف الإفصاح المالي عبر الإنترنت:

هو وسيلة من وسائل الإفصاح المحاسبي الذي تقوم فيه المؤسسة باستخدام الشبكة العنكبوتية الأنترنت في نشر كل أو بعض المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بها لتوصيل نتائج الأعمال التي قامت بها إلى مستخدمي التقارير المالية بطريقة سريعة وبعرض مميز (دشاش، واخرون، 2018).

## تعريف القوائم المالية:

هي القوائم التي تفصل العمليات التجارية الحاصلة في الشركة في فترة زمنية محددة وتبين نتائج هذه العمليات وهو ما يوضح الوضع المالي للشركة. ويجب أن يتم تدقيق هذه البيانات المالية من قبل مدقق حسابات قانوني معتمد لضمان الدقة وتعد لأغراض كثيرة ومتنوعة، ولكن هدفها الأساسي إظهار وضع المؤسسة المالي وقد تكون بعدة صور، مثلاً البيانات المالية الأولية، قائمة المركز المالي، قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة التدفقات النقدية، وبيان التغيرات في حقوق الملكية (Murphy, 2023).

## المخلص

سعت الدراسة إلى البحث في تأثير خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (101) شركة مساهمة عامة، منها (41) شركة مدرجة في بورصة فلسطين و (60) شركة مدرجة في بورصة عمان، واستخدمت الباحثة موقع بورصة فلسطين وموقع بورصة عمان والمواقع الالكترونية الخاصة بشركات العينة لغرض جمع البيانات.

توصلت الدراسة بعد تحليل النتائج لبيانات شركات العينة حول مستوى الإفصاح أن مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان جاء بدرجة مرتفعة. كما تبين أن محور المخاطر المالية حصل على أعلى مستوى إفصاح أي أن الإفصاح عن المخاطر المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان جاء بنسبة مرتفعة، يليه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ثم إفصاح حوكمة الشركات ويليه إفصاح البيانات المالية ثم إفصاح المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين ويليه إفصاح معلومات الشركة ثم أقل درجة إفصاح تمثلت في محور العرض الإجمالي.

وقد أظهرت المقارنة بين مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والشركات المدرجة في بورصة عمان أن مستوى الإفصاح بشكل عام متقارب جداً، حيث أن الدرجة الكلية لمستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين هو 0.79 و تبين أن الدرجة الكلية لمستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة عمان هو 0.75 ، إلا أن هناك فروق في مستويات محاور الإفصاح. حيث أظهرت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أعلى مستوى إفصاح مالي عبر الإنترنت في محور الإفصاح عن المخاطر المالية وأقل مستوى إفصاح في محور العرض

الإجمالي، بينما أظهرت نتائج الشركات المدرجة في بورصة عمان أعلى مستوى إفصاح في محور الإفصاح عن البيانات المالية وأقل مستوى إفصاح في محور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وأشارت النتائج إلى وجود تأثير لبعض خصائص مجلس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت لها. ومنها عدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد اللجان المنبثقة عن المجلس، بينما لم تظهر النتائج أثر لخصائص عدد أعضاء المجلس ونوع جنس الأعضاء واستقلاليتهم على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات.

وتوصي الدراسة أصحاب القرار ببذل المزيد من العناية عند اختيار أعضاء مجلس الإدارة والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وقواعد حوكمة الشركات والتي توصي بالإفصاح الكامل والشفافية عند عرض البيانات. وتوصي أيضاً باهتمام الشركات بالإفصاح المالي عبر الإنترنت بشكل أكبر لما له من فوائد وميزات، ومن أهمها خفض تكلفة ووقت نشر البيانات والتقارير المالية، وإتاحة البيانات لجميع المهتمين في نفس الوقت وبنفس الشكل والمحتوى، وإمكانية تحديث البيانات بصورة دورية، كما توصي أيضاً بتولية العرض الإجمالي للبيانات المفصّل عنها اهتماماً أكبر لتكون قادرة على جذب انتباه القارئ وتوصيل الفكرة له بأبسط وأوضح طريقة مع مراعاة الفروق التعليمية بين قراء البيانات والمطلعين عليها.

#### كلمات مفتاحية:

بورصة فلسطين، بورصة عمان، الإفصاح المالي عبر الإنترنت، خصائص مجلس الإدارة

# **The impact of the characteristics of the board of directors of corporations on internet financial disclosure for listed companies on The Palestine Stock Exchange and the Amman Stock Exchange**

**Prepared by: Najla Akram Mohammad Abulaban**

**Supervisor: Dr.Firas Barakat**

## **Abstract**

The study aimed to pin down the impact of the board characteristics of companies on internet financial disclosure for companies listed on The Palestine Stock Exchange and the Amman Stock Exchange, using the descriptive analytical approach to achieve the research's goals. The study's sample consisted of 101 companies, of which 41 are listed on the Palestine Stock Exchange, and 60 are listed on the Amman Stock Exchange. The researcher used Palestine Exchange and Amman Stock Exchange websites along with the companies included in the sample's websites in order to collect data.

After analyzing the results of the data for the sample companies about the rate of disclosure, the study found that the rate of internet financial disclosure for the sample companies which inserted in Palestine stock exchange and Amman stock exchange is high rated. Also, it appears that the disclosure about financial risk have the highest disclosure rate after social responsibility. Follows the investors related financial data's disclosure, then the companies' data disclosure. The total presentation disclosure came at last with the lowest rate.

The comparison between internet financial disclosure rates of companies listed on The Palestine Stock Exchange and companies listed on The Amman Stock Exchange had shown that disclosure rates are generally quite proximate with some exceptional differences. As companies listed on The Palestine Stock Exchange scored the highest disclosure rates on financial risk and the lowest on total

presentation. On the other hand, companies listed on Amman's Stock Exchange results scored the highest disclosure rates in financial data and the lowest in social responsibility.

The results indicated an impact of some of the board characteristics of companies on their internet financial disclosure. Including the number of board meetings and the number of committees emanating from the board, while the results did not show an effect of the characteristics of the number of board members, the gender of members, and their independence on companies' internet financial disclosure.

The study recommends to decision makers to make more effort when choosing the board of directors' members and to committe to the international accounting standards and corporate governance principles which behest full disclosure and sincerity when exposing data. It also recommends companies to pay more attention to internet financial disclosure, for it holds many useful advantages. In addition to giving higher importance priority to total presentation, so it can be capable of attracting readers' attention as well as conveying ideas in the simples and clearest way under consideration for education level variation among data readers and inquirers.

**Keywords:**

**Palestine Stock Exchange, Amman Stock Exchange, Internet financial disclosure, characteristics of the board of directors**

## فهرس المحتويات

أ	إقرار	
ب	شكر وتقدير	
ت	التعريفات الاصطلاحية	
ج	الملخص	
خ	Abstract	
	الفصل الأول	
	الإطار العام للدراسة	
1	مقدمة	1.1
3	مشكلة الدراسة	2.1
3	أسئلة الدراسة	3.1
4	أهمية الدراسة	4.1
5	أهداف الدراسة	5.1
7	فرضيات الدراسة	6.1
7	حدود الدراسة ومحدداتها	7.1
8	نموذج الدراسة	8.1
	الفصل الثاني	
	الإطار النظري والدراسات السابقة	
9	مقدمة	1.2
9	الإطار النظري	2.2
9	مجلس الإدارة	1.2.2
23	الإفصاح المالي عبر الإنترنت	2.2.2
39	الإفصاح في القوائم المالية	3.2.2
43	الدراسات السابقة	3.2
49	الدراسات الأجنبية	1.3.2

51	التعقيب على الدراسات السابقة	4.2
	<b>الفصل الثالث</b>	
	<b>الطريقة والإجراءات</b>	
54	منهجية الدراسة	1.3
54	طرق جمع البيانات	2.3
55	مجتمع الدراسة وعينتها	3.3
56	متغيرات الدراسة	4.3
56	المتغيرات المستقلة	1.4.3
56	المتغيرات الضابطة	2.4.3
58	المتغير التابع	3.4.3
60	نموذج الدراسة	5.3
61	أدوات الدراسة وخصائصها	6.3
61	صدق الأداة	1.6.3
62	إجراءات الدراسة	7.3
62	المعالجة الإحصائية	8.3
	<b>الفصل الرابع</b>	
	<b>نتائج الدراسة</b>	
63	تمهيد	1.4
64	نتائج أسئلة الدراسة	2.4
64	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	1.2.4
80	النتائج المتعلقة بالأسئلة الفرعية	2.2.4
83	النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني	3.2.4
85	النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثالث	4.2.4
87	النتائج المتعلقة بالأسئلة الفرعية الثانية	5.2.4
	<b>الفصل الخامس</b>	
	<b>مناقشة النتائج والتوصيات</b>	
91	مناقشة أسئلة الدراسة	1.5

95	الخاتمة	2.5
96	التوصيات	3.5
98	المصادر والمراجع	
110	قائمة الملاحق	

## فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
55	مجتمع الدراسة	1.3
57	المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة وطرق قياسها	2.3
58	مؤشر الإفصاح المالي عبر الإنترنت	3.3
63	مدى المتوسطات الحسابية	1.4
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنتائج عينة الدراسة حول مستوى الإفصاح للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان	2.4
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات التابعة لمحور الإفصاح عن معلومات الشركة	3.4
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات التابعة لمحور الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين	4.4
69	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات التابعة لمحور إفصاح حوكمة الشركات	5.4
70	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات التابعة لمحور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	6.4
71	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات التابعة لمؤشر العرض الإجمالي	7.4
73	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات التابعة لمؤشر الإفصاح عن البيانات المالية	8.4
75	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات التابعة لمؤشر الإفصاح عن المخاطر المالية	9.4
76	النسب المئوية لفقرات الإفصاح الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان	10.4

80	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط لمستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	11.4
82	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط لمستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت في الشركات المدرجة في بورصة عمان	12.4
83	نتائج اختبار T-test للإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات حسب متغير البورصة (فلسطين، عمان)	13.4
85	تحليل ميل خط الانحدار (Regression) لفحص تأثير المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة	14.4

## فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	عينة الدراسة: عدد شركات عينة الدراسة المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان وتصنيفها حسب القطاعات	111

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة

يشهد العالم الكثير من التحديات في هذا العصر، في المجال الاقتصادي والاجتماعي أو حتى في المجال الثقافي والبيئي، والتي تسببت في انهيار العديد من الشركات العملاقة في العالم والتي كان من أسباب انهيارها عدم مواكبة التطور والارتقاء للتنافسية، وهنا ظهر مصطلح **حوكمة الشركات** ليكون آلية من آليات تحسين العمل من خلال تحقيق الشفافية والعدالة والحفاظ على مصالح الأطراف.

تلعب الحوكمة دوراً فعالاً في حماية المنظمة وتأكيد مصداقيتها، ويعتبر الإفصاح أحد أهم أساليب الحوكمة في المنظمة التي تساهم في دقة وصلاحيات التقارير المالية. كما يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، والذي يجد اهتمام كبير وواسع من قبل الباحثين الأكاديميين إضافة إلى الممارسين وكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية على حد سواء (بوليفة، واخرون، 2022).

ويعد بناء **مجلس إدارة فعال** هو أول ما يتم تطبيقه من مبادئ حوكمة الشركات لأن مجلس الإدارة الفعال يحافظ على استمرارية الشركة، ويساعد في تطويرها لتصبح ملائمة للمتغيرات المحيطة في ظل الانفتاح الاقتصادي المتواصل، حيث يمثل مجلس الإدارة رأس التنظيم في الشركة لذا فهو يعتبر مسؤولاً عن وضع الاستراتيجية الشاملة للمنظمة ورسم خطط العمل الرئيسية وبناء سياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها، بالإضافة إلى تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية، لكن المفاهيم الجديدة لحوكمة الشركات أتت بمفاهيم وأدوار جديدة لمختلف الهيئات داخل المؤسسة، بالإضافة إلى وظائفها المتعارف عليها، ويأتي مجلس الإدارة على رأس هذه الهيئات نظراً للأدوار الموكلة إليه والتي سبق الإشارة إليها (تقروت، واخرون، 2018).

كما أن مجلس الإدارة هو الآلية الأنسب للحد من الخطر الأخلاقي للمديرين وإجبارهم على العمل في مصلحة المساهمين فهو يعد بمثابة الضمان بالنسبة لمصالح حملة الأسهم في المؤسسات من خلال أنشطة الضبط والمراقبة فهو الوحيد الذي لديه السلطة القانونية للتصديق ومراقبة أعمال الإدارة ومكافأة أو معاقبة أداء الإدارة العليا (بريش، واخرون، 2016).

إن اللحاق بركب التطور التقني لم يعد خياراً، بل أضحي من أساسيات الحياة الاقتصادية وركناً من أركان البقاء والاستمرار لتحريك عجلة التطوير والنماء في كافة المجالات، حيث يعد الإفصاح المالي الإلكتروني بهدف مساعدة الشركات والمستثمرين من خلال الأدوات التقنية أساساً مفصلياً للرقى والتنافسية. (سلامة، 2015).

وتحدد الإفصاح المالي رغبة وإدارة مجلس الإدارة للوحدة الاقتصادية في إظهارها للمعلومات، أي أن وجهة نظر الإدارة هي المحدد الرئيسي في التأثير وإقرار الإفصاح والذي يعبر عن مدى إيفائها بالتزاماتها تجاه المالكين، حيث يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظراً لما يوفره من حماية للمساهمين والمستثمرين وذلك من خلال توفير معلومات مالية ملائمة وموثوق فيها (عبد القادر، وآخرون، 2018).

كما تعتبر القوائم المالية الاداة الاساسية للإفصاح المالي وهي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة والتكنولوجيا، حيث باتت من المواضيع الاساسية التي تلقى اهتماماً كبيراً ومتصاعداً في السنوات الاخيرة وما واكبها من أزمات مالية وانهايار العديد من المؤسسات الاقتصادية لذا يعد إجراء نشر القوائم المالية مهمة أصيلة لا بد منها، وعليه يجب أن ترقى لمتطلبات الوقت الحالي. (ميمون، وآخرون، 2017)

ويؤدي مجلس الادارة دور كبير في تحسين الإفصاح المالي من خلال المسؤوليات والمهام الموكلة إليه، إذأ استوجب عليه أن يكون عضو نشط وفعال داخل الشركة إضافة إلى تمتعه بمواصفات النزاهة والاستقلالية في عمله حيث تلعب المواصفات والخصائص لأفراد مجلس الإدارة دوراً فاصلاً ومحدداً لمدى قوته وفعاليتها ويتوافق ذلك بوجود إفصاح فاعل وبالتالي فإن نشر المعلومات يكون بصورة تتمتع بالصدق والشفافية ومعبرة عن الوضع الحقيقي للشركة (صليحة، وآخرون، 2022).

ساعدت التطورات التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة والعولمة واستخدام الشركات للإنترنت على جلب الزبائن والمستثمرين الحاليين والمرتبين. كما ساعد وجود المحاسبة الالكترونية على أن تكون نتائج النظام المحاسبي على شكل تقارير إلكترونية، مما شجع منشآت الأعمال على عرض تقاريرها المالية والغير مالية من خلال موقع الشركة الالكتروني، مما أدى إلى ظهور الإفصاح المالي عبر الإنترنت (عزاوي، وآخرون، 2021)

فظهر الإفصاح المالي عبر الإنترنت الذي تقوم به المؤسسة اختياريًا باستخدام الشبكة العنكبوتية "الانترنت" في نشر المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بها لتوصيل نتائج أعمال الشركة للمهتمين بطريقة سريعة وعرض مميز (سباق، وآخرون، 2019).

وتم تغييب دور مجلس الإدارة في عملية الإفصاح المالي عبر الإنترنت عن القوائم المالية في كثير من الدراسات وذلك لأن الدور العام والواضح للناظرين لمجلس الإدارة هو المحافظة على أرباح المستثمرين والمساهمين، ولكن هذا لا ينفي أن الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية هو جزء من مهام مجلس الإدارة والذي يتأثر تبعاً لذلك بخصائصه ولا يمكن أن يتم الإفصاح إلا بعد حصول البيانات المفصحة عنها على موافقة مجلس الإدارة (ميمون، واخرون، 2017)

## 2.1 مشكلة الدراسة

يعتبر مجلس الإدارة من أهم أركان الشركة وذلك لارتباطه الوثيق بوضع الشركة المالي ومستقبلها، ونظراً لأن مجلس الإدارة هو المخول بأخذ كافة القرارات الجوهرية والفرعية المتعلقة بالشركة ظهرت الحاجة للاهتمام به أكثر وبذل المزيد من الجهود من قبل ملاك الشركات والمساهمين في تعيين مجلس إدارة فعال على درجة عالية من الكفاءة، وهذا يتطلب منهم دراسة خصائص مجلس الإدارة الواجب تحققها في أعضائه وإدراك أن أهمية هذه الخصائص تكمن في تأثيرها على جوانب عدة مرتبطة بعمل الشركة، وركزت هذه الدراسة على جانب واحد وهو موضوع الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان وذلك بغرض معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت والذي تسعى الشركات جاهدة لتحقيقه بالمستوى المطلوب، نظراً لما له من أثر على تحسين صورة الشركة أمام الجمهور عامة بالإضافة إلى نشر كل ما يلزم من معلومات للمعنيين بها من مستثمرين ومساهمين، أو ممولين وباحثين ومطلعين.

وللحصول على أفضل نتيجة ممكنة للإفصاح المالي عبر الإنترنت يجب اختيار مجلس إدارة مناسب من خلال مراعاة الخصائص التي لها أثر على مستوى الإفصاح، وهذا ما تناولته الدراسة الحالية.

## 3.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي الأول:

ما مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

سؤال فرعي أول:

ما مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

سؤال فرعي ثاني:

ما مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة عمان؟

السؤال الرئيسي الثاني:

هل يختلف مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت باختلاف السوق (فلسطين، عمان)؟

السؤال الرئيسي الثالث:

هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

أسئلة فرعية ثانية:

- 1- هل يوجد أثر لعدد أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟
- 2- هل يوجد أثر لنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟
- 3- هل يوجد أثر لعدد الاجتماعات الدورية لأعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟
- 4- هل يوجد أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟
- 5- هل يوجد أثر لعدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

#### 4.1 أهمية الدراسة

##### أولاً - الأهمية النظرية

تم عمل هذه الدراسة لتناقش ضرورة أن تكون عملية نشر القوائم المالية مواكبة للعصر الحالي ومتوافقة مع السلوك البشري ومجريات التقدم التقني، وذلك لما أثبتته الدراسات السابقة حول الإفصاح المالي والتي أثبتت

ما له من تأثيرات وارتدادات اقتصادية على مستوى المنشأة أو على مستوى الاقتصاد الكلي، كما تهتم هذه الدراسة باستثارة الواقع الأصيل لمجلس الإدارة ومسؤولياته في تحقيق الإفصاح المالي عبر الإنترنت، لذا ستحقق هذه الدراسة في أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت.

### ثانياً - الأهمية التطبيقية

ترى الباحثة حسب رأيها وخبراتها أن مكتبة الأبحاث تفتقر إلى دراسات تعالج موضوع خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الإفصاح المالي عبر الإنترنت، ولذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها في تحقيق الأمور التالية:

1. إثراء مكتبة الأبحاث بدراسة فريدة تضم متغيرات جديدة حول موضوع الإفصاح المالي عبر الإنترنت.
2. إظهار أهمية مجلس الإدارة بصورة عملية تطبيقية لواقع الإفصاح والإفصاح المالي عبر الإنترنت.
3. فتح آفاق لدراسات جديدة تستفيد من مخرجات هذه الدراسة.
4. تقدم هذه الدراسة رؤية جديدة لأصحاب العلاقة والمساهمين وأصحاب الشركات وتظهر أهمية خصائص مجلس الإدارة في تحقيق الإفصاح المالي عبر الإنترنت، وذلك من خلال لفت انتباه أصحاب القرار في الشركات إلى ضرورة اختيار أعضاء مجلس الإدارة بعناية لما لهم من أثر في جودة ومستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت والذي يعدّ جانباً أساسياً يساهم في رفع قيمة الشركة السوقية.
5. تظهر هذه الدراسة لأعضاء مجلس الإدارة أهمية الإفصاح المالي عبر الإنترنت وضرورة تطبيقه.
6. إظهار رؤية جديدة للخصائص الفردية لأعضاء مجلس الإدارة في التأثير على الإفصاح المالي عبر الإنترنت ودورها في تطوير عملية الإفصاح المالي عبر الإنترنت.

## 5.1 أهداف الدراسة

### الهدف الرئيسي الاول:

معرفة مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الهدف الفرعي الاول:

معرفة مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الهدف الفرعي الثاني:

معرفة مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة عمان.

الهدف الرئيسي الثاني:

معرفة إذا ما كان يختلف الإفصاح المالي عبر الإنترنت باختلاف السوق (فلسطين، عمان)

الهدف الرئيسي الثالث:

معرفة أثر خصائص مجلس الادارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

أهداف فرعية ثانية:

- 1- معرفة أثر عدد أعضاء مجلس الادارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- 2- معرفة أثر نوع جنس أعضاء مجلس الادارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- 3- معرفة أثر عدد الاجتماعات الدورية لمجلس الادارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- 4- معرفة أثر استقلالية أعضاء مجلس الادارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- 5- معرفة أثر عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

## 6.1 فرضيات الدراسة

### الفرضية الرئيسية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

### الفرضيات الفرعية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنوع الجنس لأعضاء مجلس الإدارة (ذكر، أنثى) على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد الاجتماعات الدورية لأعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

5- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

6- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة حسب متغير البورصة (فلسطين، عمان).

## 7.1 حدود الدراسة ومحدداتها:

➤ **الحدود المكانية:** بورصة فلسطين وبورصة عمان.

➤ **الحدود الزمانية:** تم جمع البيانات من إفصاحات الشركات عن عام 2022.

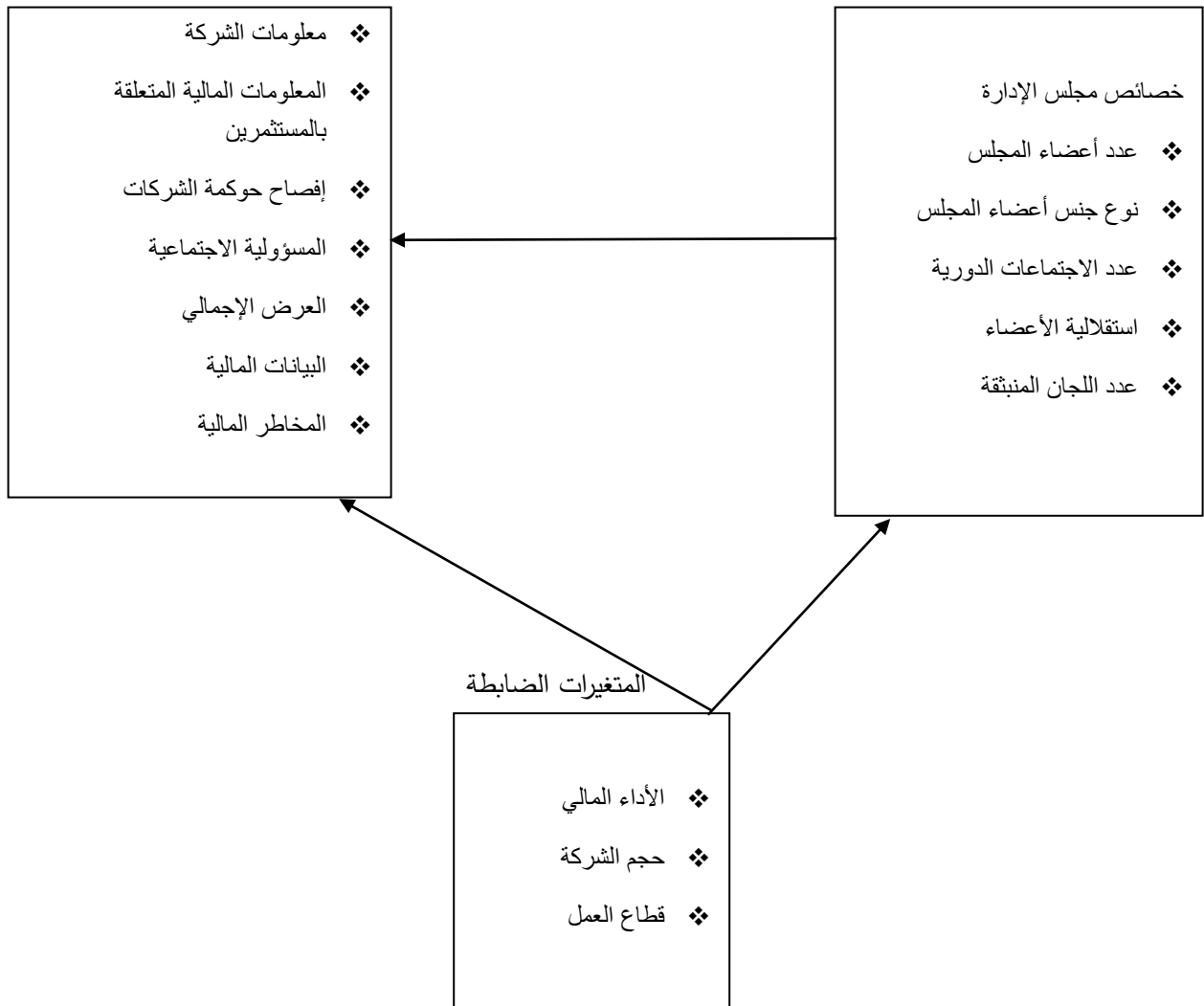
➤ **الحدود المفاهيمية:** ستقتصر الدراسة على الحدود المفاهيمية والمصطلحات الواردة في الدراسة.

➤ **الحدود الإجرائية:** تحدد بالأدوات التي ستستخدم في الدراسة، والمعالجات الرياضية لها، وعن طرق وإجراءات جمع البيانات وتبويبها.

## 8.1 نموذج الدراسة

المتغير التابع: الإفصاح المالي عبر الإنترنت

المتغيرات المستقلة: خصائص مجلس الإدارة



### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1.2 مقدمة

يوضح هذا الفصل الموضوعات الأساسية التي تتناولها الدراسة، وهي مجلس الإدارة والإفصاح المالي عبر الإنترنت، بالإضافة إلى الإفصاح في القوائم المالية، وسيتم توضيح مفهوم كل منها ومدى أهميتها في الشركات، كما سيتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم مجلس الإدارة والدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح المالي عبر الإنترنت.

#### 2.2 الإطار النظري

##### 1.2.2 مجلس الإدارة

###### مقدمة

يتناول هذا الجزء من البحث مفهوم مجلس الإدارة بشيءٍ من التفصيل، على اعتبار أن مجلس الإدارة وخصائصه هو جزء أساسي من موضوع البحث، حيث تم الإشادة بعدة تعريفات له في البداية ثم الحديث عن مجلس الإدارة واستراتيجيات الشركة، ثم تركيبة مجلس الإدارة، وتصنيف أعضاء مجلس الإدارة ومسؤوليات مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى خصائص مجلس الإدارة، كما تطرق إلى نظريات دور مجلس الإدارة وهي نظرية الوكالة ونظرية الإشراف ونظرية تبعية الموارد. كما تمت الإشادة بموضوع تدريب أعضاء مجلس الإدارة ومعايير السلوك والأداء.

## ماهية مجلس الإدارة

تشير مدونة حوكمة الشركات إلى أن تشكيل مجلس إدارة هو أهم ما يجب اتباعه من مبادئ حوكمة الشركات، وكفاءة المجلس تساهم في المحافظة على استمرارية الشركة والسعي الدائم لتطويرها، لأن المجلس يقوم بتحديد استراتيجية الشركة نيابةً عن المستثمرين. ويعرف مجلس الإدارة بأنه مجموعة من الأشخاص ذوي مواصفات محددة، يفوضهم المساهمين والمستثمرين لتمثيلهم في الشركة بغرض حفظ حقوقهم والوصاية على أموالهم (العماري، 2013).

وأعطيت عدة تعريفات لمجلس الإدارة، إلا أنه عموماً يمثل الإدارة العليا المسؤولة عن وضع استراتيجيات المؤسسة وتحقيق أعمالها، وعادة ما يتكون من أعضاء من داخل المؤسسة، وأعضاء من خارجها، ونظراً لوجوده في القمة، فبإمكان أعضائه مراقبة قرارات الإدارة والتأكد من أنها تتماشى مع اهتمامات مصالح حملة الأسهم (كمال، وآخرون، 2016).

كما عُرِفَ بأنه عبارة عن آلية تحكم وربط مصالح المديرين التنفيذيين ومصالح المساهمين ( Viglian ) (2007).

كما ذُكر بأنه أساس الشركة ويمتلك كافة الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لحماية مصالح المساهمين الذين قامو بتعيين أعضاء المجلس، ويعتبر مجلس الإدارة أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية، لأنه يمثل قمة إطار حوكمة الشركات، فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هي فصل الملاك عن متخذي القرار وتقليل تكلفة ذلك ما أمكن، وبالتالي فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تحسين مستوى الشركة من خلال متابعة شؤونها ومراقبتها (جوده، 2008).

أيضاً عرف مجلس الإدارة بأنه يتكون من أشخاص ينوبون عن المساهمين وعن مُلاك الشركة، ومجلس الإدارة مسؤول عن تعيين المدراء التنفيذيين، وهم المسؤولون عن التقييم والمصادقة على القرارات الاستراتيجية، كما أن المدراء التنفيذيين هم الذين يعظمون قيمة المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة (mimouni, 2012).

حيث يمثل مجلس الإدارة مجموعة من الأفراد المنتخبين الذين تكون مسؤوليتهم الرئيسية هي العمل وفق مصالح المالكين من خلال الرقابة والسيطرة على المديرين في المستوى التنفيذي الأعلى (مطلق، وآخرون، 2009).

كما أن مجلس الإدارة هو عبارة عن مجموعة من الأعضاء يفوضهم المساهمون عن طريق الجمعية العمومية للمساهمين من أجل إدارة الشركة، وهم يدينون ب إخلاصهم وولائهم للشركة، ويخضعون للمساءلة من جانب المساهمين (جوناثان، 2009).

كما أن مجلس الإدارة يمثل الجهة التي تحكم المؤسسة ليتم اختياره من مجموعات مختلفة من المساهمين، وهو يتابع تحقيق أهداف المؤسسة كما حددتها الجمعية العامة الثانوية. حيث يتكون من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين، كما يعتبر المجلس مسؤولاً مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالمؤسسة، يتولى المجلس تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (المدير العام) كما يتولى مهام إدارة المؤسسة للمدة التي ينص عليها نظامها الأساسي، ويعد مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين وأصحاب المصالح عن تقييم الأداء الإداري، ويجب أن يقدم تقريره عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل عام، في شكل تقرير سنوي (عمر، 2009).

### مجلس الإدارة واستراتيجية الشركة

يتمثل الهدف من الاستراتيجية الكبرى للشركة في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، فهي تشتمل على تعريف الشركة وأعمالها، كما تتضمن اختيار وسائل تحويل الهدف الاستراتيجي إلى ميزة تنافسية، وليست استراتيجية الشركة هي الاستراتيجية الوحيدة التي يجب على الشركة وضعها، إذ أن عليها أيضا القيام بصياغة الاستراتيجيات الوظيفية واستراتيجيات العمل وتخضع هذه الاستراتيجيات بشكل قوي لاستراتيجية الشركة. وتعتبر صياغة الاستراتيجية مهمة صعبة تتطلب براعة فائقة ويتمثل نطاقها في اختيار الهدف والوسائل المناسبة الخاصة بالشركة وصولاً إلى تلك الصياغة، وفي معناها الأشمل يجب أن تعمل الإستراتيجية

الناجحة بصورة متفردة على توفير بيئة ملائمة حتى تتناسب فرص السوق مع قدرات وقيم والتزامات الشركة والتي لا بد أن يحددها مجلس الإدارة الذي يتمتع بالكفاءة العالية (تقروت، واخرون، 2018).

### تركيبة مجلس الإدارة

يمكن وضع هيكل مجلس الادارة في أشكال وطرق كثيرة ومتنوعة بحيث يلائم احتياجات المؤسسات، وهناك بعض الأنواع الشائعة لهياكل مجلس الادارة ذي الطبقة الواحدة، أو مجلس الادارة ذي الطبقتين الذي يتضمن مجلسا إشرافيا، ومجلسا للإدارة، أو قد يضم مجلس إدارة ولجنة مراجعة، أو مجلس إدارة ذي ثلاث طبقات يمكنه أن يشرف على الأقسام المتعددة في المؤسسة، فلكي يستطيع المجلس أن يعمل بطريقة تتسم بالشفافية والوضوح، فإن الأفضل أن يكون هناك جزء مستقل من أعضاء مجلس الإدارة (نصر الله، 2014).

ويتكون مجلس الإدارة أساسا من أعضاء مستقلون وهم الذين يأتون من خارج المؤسسة أو الإدارة التنفيذية، ولتحقيق آليات الإشراف والاستقلال التي تدعو إليها مبادئ الحوكمة بالنسبة لمجالس الإدارة فإنه ينبغي أن يتكون مجلس الإدارة من عدد محدد من الأعضاء الخارجيين المستقلين، وذلك لتقليل أي تعارض في المصالح فيما يتعلق بمسؤوليتهم كما أن عنصر النوعية Quality، من الأمور التي يجب مراعاتها في تشكيل مجلس الإدارة، ويقصد بذلك توفر المهارة والكفاءة في أعضاء المجلس بما يؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط من خلال القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة، وبالإضافة إلى ذلك القدرة على متابعة ومساءلة الإدارة التنفيذية عن أعمالها، وذلك من خلال خريطة تنظيمية توضح خطوط السلطة والمسؤولية وقنوات الاتصال، هذا بالإضافة إلى نظام فعال للرقابة الداخلية يوضح اجراءات الرقابة المالية والإدارية واجراءات الضبط الداخلي، بالإضافة إلى أساليب مراجعة الأداء وتقييم المخاطر (مباركي، 2018).

### تصنيف أعضاء مجلس الإدارة

1) العضو التنفيذي: هو العضو الذي يشغل منصب تنفيذي بالشركة، ومن أمثله المدير التنفيذي للشركة أو العضو المنتدب، ورؤساء القطاعات بالشركة مثل رئيس القطاع المالي، وترجع أهمية

وجود الأعضاء التنفيذيين بمجلس الإدارة لما لهم من دراية كاملة بالشركة وبالمشاكل والمخاطر التي تواجهها، وبالفرض الاستثمارية التي يمكن للشركة الدخول فيها، ووجودهم مع باقي الأعضاء يمثل إضافة لفعالية الأداء، مع مراعاة أن نسبة تمثيل الأعضاء التنفيذيين بالمجلس يجب ألا تتعدى الثلث (2) العضو غير التنفيذي: وهو العضو الذي لا يشغل منصب تنفيذي بالشركة، ولا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، أو لا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها. ويجب أن نلاحظ أن العضو غير التنفيذي عن طريق علاقته بالشركة يمكن أن يكون عضو مستقل أو غير مستقل (سليمان، 2009).

(3) العضو المستقل: وهو عضو المجلس الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، وبالتالي يجب ألا يتناقض مع استقلاليته من خلال كونه من كبار التنفيذيين خلال السنتين الماضيتين، أو أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مع كبار التنفيذيين في الشركة، أو يملك حصة في الشركة، أو أن يكون موظفاً خلال السنتين السابقتين لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة بالشركة المحاسبين القانونيين وكبار الموردين (عيادي، 2014)

## مسؤوليات مجلس الإدارة كما ورد في قانون رقم (42) لسنة 2021 الخاص بتنظيم الشركات الفلسطينية

1- يتولى مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة المهام والصلاحيات الآتية:

أ. اتخاذ القرارات الاستراتيجية لتطوير عمل الشركة.

ب. اتخاذ القرارات التي تحدد الإطار العام للحكم الرشيد وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي للشركة وفقاً لأحكام القانون والنظام الداخلي.

ج. اتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض والاقتراض والرهن وإعطاء الكفالات أو ضمان التزامات الغير

بما في ذلك الشركات التابعة وبالقدر الذي لا تخضع فيه هذه الصلاحيات لاختصاص الهيئة العامة وفقاً لأحكام القانون والنظام الداخلي للشركة.

د. القيام بأي مهام أخرى وفقاً لأحكام النظام الداخلي للشركة.

2- تتضمن واجبات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الآتي:

أ. الإشراف على الإدارة التنفيذية للشركة وتقديم النصح لها.

ب. تقييم الوضع المالي للشركة بانتظام واستمرار، والتحقق من كفاية رأس المال وتوفير السيولة اللازمة.

ج. التحقق من وجود إجراءات حوكمة في الشركة تضمن وجود رقابة مناسبة على البيانات المالية للشركة وأوضاعها.

د. ضمان وضع إجراءات كافية لإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، وضمان حصول الأعضاء غير التنفيذيين على المعلومات التي تمكنهم من الوفاء بواجباتهم من الأعضاء التنفيذيين والمدير العام.

3-تكون الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الآتي:

أ. إدارة الأعمال اليومية للشركة.

ب. ممارسة الإدارة المالية للشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار كفاية رأس المال وتوفير السيولة اللازمة.

ج. ضمان التطبيق الفعال لقواعد ومبادئ الحوكمة في الشركة وإجراءات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

د. ضمان حصول الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة على كافة المعلومات المتعلقة بإدارة الشركة في الوقت المحدد.

### **اجتماعات مجلس الإدارة كما ورد في قانون رقم (42) لسنة 2021 الخاص بتنظيم الشركات الفلسطينية**

1. يجتمع مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ثلث أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب يحق للأعضاء الذين قدموا الطلب دعوة المجلس للاجتماع، ولمدقق حسابات الشركة والمدير العام في حالات خاصة دعوة مجلس الإدارة لعقد اجتماع، وفقاً للمتطلبات المحددة في هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

2. يحق لمجلس إدارة الشركة المساهمة العامة عقد اجتماعاته إذا حضر الاجتماع أغلبية أعضاء المجلس، إلا إذا نص النظام الداخلي على نسبة أعلى.

3. يتم التصويت على قرارات مجلس الإدارة بشكل شخصي فقط، ويقوم به العضو بنفسه.

4. ما لم ينص النظام الداخلي على نسبة أعلى، تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الذين حضروا وشاركوا في الاجتماع المنعقد بنصاب قانوني، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

5. يجوز إصدار قرارات مجلس الإدارة بالتمرير، على ألا يعترض أي عضو على هذا الإجراء قبل تبني القرار.

6. على الرغم مما ورد في الفقرة (2) من هذه المادة، يجوز عقد اجتماع مجلس الإدارة بواسطة الهاتف أو أي من وسائل الاتصال الأخرى، شريطة أن يتمكن جميع الأعضاء المشاركين في الاجتماع من المداولة ومناقشة بنود جدول أعمال الاجتماع، وعلى أن يصادق رئيس الاجتماع وأمين السر، إن وجد، على المحضر وعلى انعقاد الاجتماع بشكل مشروع.

7. يجب أن يجتمع مجلس الإدارة بشكل منتظم يضمن قيامه بالمهام والواجبات المطلوبة منه بكفاءة، ويجوز أن يحدد النظام الداخلي الحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة.

### خصائص مجلس الإدارة

تتمركز خصائص مجلس الإدارة حول النقاط التالية:

1) حجم المجلس: يمثل عدد الأعضاء، ويعتبر حجم المؤسسة ومدى تعقيد عملياتها وهيكل ملكيتها من العوامل المحددة لحجم المجلس. وتعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص مجلس الإدارة والتي تناولتها العديد من الدراسات التي بحثت في ربط خصائص مجلس الإدارة بشؤون أخرى تتعلق بالشركة.

وتتفاوت الدراسات في إثبات وجود أثر لحجم مجلس الإدارة حسب ما تناوله كل دراسة، فبعض الدراسات أيدت زيادة حجم المجلس على اعتبار أن ذلك يوفر خبرات أكثر للشركة، والبعض الآخر دعى إلى تقليل حجم المجلس من منظور أن زيادة حجم المجلس تؤدي إلى صعوبة الاتفاق في أي شأن، بالإضافة إلى ضعف الرقابة وبالتالي تراجع أداء المجلس وكفاءته (نسيم، 2017).

2) تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة: مما لا شك فيه أن غالبية مجالس الإدارة تتنوع أعضاءها ذكوراً وإناثاً، وقد بحثت العديد من الدراسات في وجود أثر لتنوع أعضاء مجلس الإدارة وذلك لاعتقاد الباحثين بوجود أثر إيجابي لوجود تنوع في جنس الأعضاء، حيث أن الإناث لديهن أسلوب قيادة يعتمد على المشاركة والديمقراطية والتواصل الاجتماعي الفعال، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين قرارات المجلس وتحسين جودة الإشراف على الإفصاحات المختلفة من قبل الشركة (دويكات وآخرون، 2020).

كما أن تنوع مجلس الإدارة يؤدي إلى وجود تنوع في الآراء وهذا ما يؤكد على أن التنوع يحسن جودة القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة ويدعم السلوك الأخلاقي والعلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجلس وهذا ينعكس إيجابياً على أداء الشركة وقيمتها (الجوهري، سليمان، 2022).

3) استقلالية مجلس الإدارة: تشكل استقلالية مجلس الإدارة إحدى أبرز الخصائص النوعية للمجلس ومحوراً أساسياً في فعالية الدور الإشرافي والتوجيهي، وقد ركز جزء من العملية البحثية المعاصرة على دراسة أهمية تعزيز استقلالية مجلس الإدارة وتعيين أعضاء مستقلين، بهدف تدخل الإدارة في عملية التقرير المالي، وتعزيز الشفافية والإفصاح وملائمة التقارير المالية لاحتياجات المستخدمين، بما يؤدي إلى زيادة الأرباح المحاسبية ومنفعتهم لاتخاذ القرارات.

كما أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تؤثر إيجابياً على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأن المدراء المستقلين يفصحون عن كم أكبر من المعلومات وفقاً لنظرية الوكالة وهذا يؤدي إلى رفع قيمة المنشأة (الجوهري، سليمان، 2022).

إضافة إلى ذلك فإن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تؤدي إلى تحسين مستوى المراجعة في بيانات الشركة المالية وذلك لأن المدراء المستقلين يسعون دائماً لتحسين وضع الشركة المالي وحماية مصالح المساهمين (قنديل، 2022).

4) اجتماعات مجلس الإدارة: إلى جانب استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، يعتبر نشاط المجلس من العوامل التي تحسن من جودة التقارير المالية، فالمدبرون الذين يجتمعون بشكل غير متكرر هم أقل قدرة على أداء وظيفة الرقابة بشكل فعال. كما أن زيادة عدد اجتماعات المجلس تدل على نشاطه وفعاليته لأن في الاجتماعات المتكررة فرصة لتداول وبحث المزيد من المعلومات وهذا يساهم في تحسين القرارات المتخذة وبالتالي رفع قيمة المنشأة (الجوهري، سليمان، 2022).

كما أن عدد اجتماعات المجلس يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركة (خطاب وآخرون، 2023)

5) عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة: يقوم رئيس مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان التابعة للمجلس والتي تسيّر أعماله وفق نظام دقيق ومحكم، والغاية من تشكيل اللجان هو توزيع المهام بين الأعضاء كلاً حسب اختصاصه، وتركيز جهد كل لجنة في نشاط معين يؤدي إلى إنجاز الأعمال بشكل أسرع وأدق وهذا بدوره يؤدي إلى تكامل نتائج الأعمال وصولاً إلى اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت الملائم.

## نظريات دور مجلس الإدارة

### نظرية الوكالة:

ظهرت نظرية الوكالة نتيجة كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها وانفصال الملكية عن الإدارة حيث أصبحت هناك علاقات وكالة متعددة في المؤسسة، من بينها علاقة الوكالة بين الملاك والإدارة، علاقة الوكالة بين المساهمين والدائنين، علاقة وكالة أخرى. حيث ظهر النظرية للأمريكيين Berls & mea سنة 1932، الذين لاحظوا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركة المسيرة، وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة (نسيمة ومخفي، 2018).

وتعتبر نظرية الوكالة مجلس الإدارة كآلية وجهاز يمكنه ضبط العلاقة بين المساهم والمسير والتمتية بتضارب المصالح داخل الشركات ذات الأسهم، أن يكون رأس المال متبعثر بين العديد من المساهمين الذي يمكن أن يبلغ عددهم الآلاف، مع وجود فصل الملكية عن الإدارة في هذا النوع من الشركات، وأيضاً مع عدم قدرة المساهمين على ممارسة وفرض رقابة ذات فعالية على أعمال الإدارة التنفيذية، وفي وجود هذا الإشكال فإن مجلس الإدارة سوف يعمل على تحفيز المسيرين من خلال نظام فعال من الحوافز والتعويضات والمكافآت، أو من خلال الاضطرار إلى عزل مسيرين المتقاعسين على أداء مهامهم كما ينبغي (بهاء الدين، 2019).

وحسب هذه النظرية، فإن الدور الأساسي لمجلس الإدارة يتمثل في الدور الرقابي من خلال الرقابة الفعالة على المسير، والمساهمة في انضباطه، وذلك من خلال تحديد كل أنواع السلوكيات الانتهازية، كما يعمل على تقليل الأثر السلبي لنظرية الوكالة (كانم، واخرون، 2022).

### نظرية الإشراف:

تم تأسيس هذه النظرية على يد الباحث Donaldson سنة 1990 على فرضية توافق وترابط المصالح بين المسيرين والمساهمين، وذلك على عكس ما تفترضه نظرية الوكالة من اختلاف المنافع والأهداف بين المساهمين والمسيرين، حيث إنه يتم النظر إلى المسيرين من خلال نظرية الإشراف على أنهم مقتصدون جيدون، يسعون جاهدين للقيام بالأعمال المسندة إليهم بكل جدية، بغية تحقيق عدد من الأهداف، سواء كانت مادية أو معنوية، كالحصول على تقدير من طرف رؤسائهم.

وأضاف أنه حسب هذه النظرية، فإن الدور الأساسي لمجلس الإدارة يتمثل في الدور الاستراتيجي، وتقديم الاستشارة التي من شأنها رفع مستوى الشركة، وبناء الاستراتيجية، بحيث أن العمل الاستراتيجي لا بد له من أسس ومقومات تدعمه للوصول إلى الفعالية والمثالية، وهذا هو ما تعمل نظرية الإشراف بغية تحقيقه وذلك من خلال تقديم مجلس الإدارة للخدمات والاستشارة، وهنا يتوضح الدور الأساسي لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين لما لهم من خبرة واسعة بعمل المؤسسة وتسييرها، فهم يعتبرون الأعضاء الأساسيين في بناء

استراتيجية على خلاف الأعضاء المستقلين، فإنهم لا يمتلكون حجم المعلومات التي يمتلكها الأعضاء التنفيذيين عن المؤسسة. حيث جاءت نظرية الإشراف لتقوية وتعزيز التسيير من خلال عمل ودور مجلس الإدارة، فنظرية الإشراف تعمل على جعل مجلس الإدارة بصفته أعلى هيئة إدارية في المؤسسة لتزويد المؤسسة بمختلف الرؤى والأفكار لتكوين ورسم الخطط التي تتوافق مع تطلعات المؤسسة وأهدافها، وذلك من خلال بُعدين هامين هما تقديم مختلف الخدمات للمؤسسة بإدارة مختلف العلاقات مع مختلف الأطراف ذات الصلة، وتقديم الاستشارة في ميدان العمل الاستراتيجي (بهاء الدين، 2019).

### نظرية تبعية الموارد:

ظهرت هذه النظرية سنة 1978 من طرف كلا الباحثين Gerrard Salancik & Jeffrey Pfeffer حيث تركز بشكل أساسي على محيط المؤسسة، وتعتبره المحدد الأساسي للعمل الاستراتيجي، ويشكل أعضاء مجلس الإدارة حسب هذه النظرية وسيلة هامة للمؤسسة بغية بناء علاقات إيجابية مع محيط المؤسسة والحصول على جملة من الموارد الضرورية لنجاحها، كالحصول على معلومات ذات أهمية. وبناء على هذه النظرية، فإن دور مجلس الإدارة يتمثل في كيفية جلب مختلف الموارد الحيوية للمؤسسة، حيث أن تعويضاتهم ومكافآتهم سواء المادية أو المالية مرتبطة بحجم ودرجة تزويد وجلب الموارد للمؤسسة، وهنا تظهر الأهمية الكبرى لعضو مجلس الإدارة ذو الكفاءة والعلاقات الناجحة مع أطراف بيئة الأعمال للمؤسسة، وتزداد أهمية عضو مجلس الإدارة عند تأمين تزويد المؤسسة بالموارد ذات الأهمية البالغة والحرجة كالموارد البشرية ذات التأهيل العالي، والكفاءة الكبيرة (بهاء الدين، 2019).

وهنا نستنتج ومن خلال الاطار النظري بأن لمجلس الإدارة ثلاثة أدوار رئيسية، وكل دور مكمل للدور الآخر، حسب النظرية، حيث أن دور مجلس الإدارة حسب نظرية الوكالة يتمثل في الدور الرقابي من خلال الرقابة الفعالة على المسير والمساهمة في انضباطه، وذلك من خلال تحديد كل أنواع السلوكيات الانتهازية، بالإضافة إلى الدور الاستراتيجي من خلال تزويد المؤسسة بمختلف الرؤى والأفكار لتكوين ورسم الخطط التي تلائم تطلعات المؤسسة، وهذا ما نصت عليه نظرية الإشراف، والدور الثالث يتمثل في الدور الخدماتي،

وهذا حسب نظرية تبعية الموارد من خلال كيفية جلب مختلف الموارد الحيوية للمؤسسة (كانم، واخرون، 2022).

### تدريب أعضاء مجلس الإدارة

على الرغم من إتاحة تقديم تدريب على الإدارة في معظم الدول إلا أنه يبدو أن قليلاً من التدريب يقدم لأعضاء مجلس الإدارة على الرغم من وجود برامج خاصة بذلك في بعض مراكز التدريب، ومن المعتاد أن يشعر الفرد أن منصبه كعضو مجلس إدارة هو وجه آخر للإدارة وأنه لذلك لا يتطلب تدريباً خاصاً لكن الآن تم إدراك أن دور المدير يتطلب فعلاً تفكيراً مستقلاً بسبب المسؤوليات القانونية المتزايدة، كما أن ديناميكيات المجلس تستحق دراسة خاصة إذا كان الهدف هو الإستفادة من أفضل المهارات الفردية لأعضاء المجلس. وكثيراً ما يتعرض عضو مجلس الإدارة الخارجي إلى بعض الإختيارات السيئة وقد يحتاج إلى مهارات خاصة للتعامل معها، وهو الأمر الذي يوضح أهمية التدريب المناسب الذي قد يكون عبارة عن ندوات إذا لم تتوفر برامج التدريب على المستوى المحلي يجب الحصول على خدمات الخبراء من دول مناسبة، وإجراء هذا التدريب في مدارس إدارة الأعمال أو الجامعات المحلية أو كليات التعليم الأخرى (بن درويش، 2007). ولقد حددت الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة وهي:

- 1) وضع ومراجعة خطط الشركة المستقبلية وخطة العمل الرئيسية، وتحديد المخاطر التي تواجه الشركة والموازنة العامة، وبعد ذلك يقوم المجلس بمتابعة تنفيذ كل ذلك والرقابة على الأداء.
- 2) اختيار المسؤولين التنفيذيين وتحديد المرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
- 3) مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء المجلس.
- 4) متابعة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة، والمساهمين.
- 5) التأكد من صحة التقارير المالية للشركة، ومن متطلبات ذلك وجود مدقق مستقل، وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة عامة نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بالقوانين.

- 6) متابعة فعالية حوكمة الشركة التي يعمل المجلس في ظلها، وإضافة التحسينات المطلوبة.
- 7) الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.
- 8) أن ينظر المجلس في إمكانية تعيين عدد كافي من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح (عمر، 2009).
- وأضاف باحث آخر ان لجنة كادبوري ببريطانيا توجي باضطلاع مجلس الإدارة بالوظائف التالية:

- مراجعة استراتيجية الشركة.
- التزام الكفاءات والخبرات المتاحة للشركة.
- تقييم أداء الشركة.
- وضع معايير سلوك الشركة.
- التقييم المستقل لأداء التنفيذيين (هيسيل، 2003).

المهارات والمؤهلات المطلوبة الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة:

- 1) الكفاءة، واللباقة والتصرف بأمانة ومصداقية.
- 2) كما يجب أن يتوافر في العضو المهارات والخبرات الشخصية المناسبة التي تساعد في أن يعمل على تعظيم المصالح طويلة الأجل لمساهمي الشركات وأصحاب المصالح، ويعتبر وجود مجلس إدارة يحتوي على أعضاء تتوافر لديهم المهارات والخبرات اللازمة، شرط أساسي لضمان فعالية المجلس في أداء وظائفه.
- 3) وقد أصدرت العديد من الهيئات العلمية، مثل مؤسسة التمويل الدولية، وإحدى منظمات البنك الدولي، مجموعة من الإرشادات المتعلقة بالمهارات والخبرات التي يجب أن تتوافر في عضو مجلس الإدارة، بحيث تم تصنيفها إلى:
  - الخصائص الشخصية: تتمثل في القيادة، الأمانة، والاستقامة، المسؤولية، الرشد والإدراك، السلوك الأخلاقي.

- المهارات والخبرات: وتتمثل في خبرة العضو في مجال العمل أو صناعة الشركة. كما يجب أن يكون لديه حساسية بيئية الأعمال. إضافة إلى أن يكون لديه خبرات خاصة مثل المحاسبة والتمويل، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، والإدارة الاستراتيجية.
- وتشترط معايير الحوكمة الحديثة إلمام العضو بالأساسيات اللازمة لفهم الميزانيات والبيانات والنسب المالية، بالإضافة إلى إلمامه ببعض أساسيات القانون، بهدف مساعدته على فهم المراسيل المنظمة للشركة (سليمان، 2009).

### معايير السلوك والأداء

إنّ لدى مجالس الإدارة دوراً يمكنها أدائه فقط من خلال ضبط مستوى مناسب من السلوك لكل الموظفين. إذا كان المجلس فاسداً فلن يكون هناك سوى أمل بسيط في وجود نقاء في أي مكان آخر، وقد يساعد نشر وشيوع قواعد السلوك في الشركة من خلال مجلس الإدارة لكن يمكن تحقيق هذا إذا أصبح المجلس في حد ذاته مثلاً أعلى يحتذى به، فإن أعضاء مجالس إدارة الشركات في كافة مراكز الاختصاص ومهما كان الهيكل، عليهم مسؤولية مطلقة من ناحية ضمان تمثيل التقارير التي يوقعونها والحسابات التي يقدمونها لوجهة النظر الصادقة لأداء الشركة ومركزها وليست لديهم حرية الإختفاء خلف أية إتفاقات محاسبية فنية أو إخفاء أية معلومات هامة لمجرد أنها من الناحية الرسمية خارج بنود الميزانية، ويعتمد تدفق رأس المال على مدى صحة المعلومات ومدى إمكانية الإعتماد عليها، كما أن أولئك الذين يسيئون استخدام النظام سيدفعون الثمن غالباً في شكل أموال أعلى كلفة أو نقص في الدعم، كذلك لا توجد صيغة محددة لقياس أداء أعضاء المجلس الإشرافي أو الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس الموحد. وفي الحياة العملية يمكن تحديد من يشاركون ومن لا يشاركون في مداولات المجلس بسرعة وليس من خلال عدد مرات تدخلهم في المناقشة والجودة لها أهميتها (بن درويش، 2007).

## 2.2.2 الإفصاح المالي عبر الإنترنت

**تعريف الإفصاح المحاسبي:** وهو قيام الشركة بنشر كافة الأمور الهامة والمادية بشفافية ومصداقية وفي الوقت المناسب، بحيث تشمل هذه الأمور على كافة المعلومات المالية والاهداف والخطط ومعلومات الملكية، بالإضافة إلى معلومات حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات (اليحياوي، 2017).

وقد تعددت آراء الباحثين في تحديد تعريف واضح ودقيق لمصطلح الإفصاح المحاسبي، وسنتطرق للبعض من هذه التعاريف.

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه نشر المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بحيث تساعدهم هذه المعلومات على تقييم وضع الشركة وبالتالي تساعد في اتخاذ القرارات (بن الطاهر، واخرون، 2012).

كما عرف على أنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة إلى الجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية، بهدف سداد الاحتياجات المختلفة من المعلومات عن أعمال الشركة، ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية. (سحنون، 2018)

أيضاً عُرّف بأنه كشف وإظهار المعلومات الاقتصادية، سواء المالية أو غير المالية، الكمية أو النوعية والتي تعكس الوضع المالي للشركة (Shehata, 2014).

## تعريف الإفصاح المالي عبر الإنترنت

ويتضح مفهوم الإفصاح المالي عبر الإنترنت للتقارير المالية في أنه: عبارة عن قيام الشركات بإنشاء موقع إلكتروني لها أو أكثر على الشبكة الدولية للمعلومات بهدف توزيع ونشر المعلومات المالية وغير المالية وعرض التقارير المالية السنوية والمرحلية وتقارير الأداء باستخدام الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة بغرض إتاحتها بشكل فوري وبصورة ملائمة وكذلك تحديث المعلومات في أي وقت مما يعمل على تحقيق الثقة والشفافية وتقليل حدوث عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة ورضا فئات متعددة من المستثمرين في الداخل والخارج ومن ثم مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة (دشاش، وآخرون، 2018).

ويُعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مكملاً للإفصاح التقليدي، من حيث أنه يعمل على تحسين ما تم إفصاحه بصورة تقليدية، سواء من حيث كمية أو نوعية المعلومات المفصح عنها (المقدم، 2017)، حيث يعمل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على توفير معلومات مالية وغير مالية للمستخدمين دون لبس أو تضليل، بسرعة وتوقيت مناسب على اعتبار أن المعلومة المالية تسهل للعديد من الفئات المختلفة داخل وخارج الشركة اتخاذ قرارات تتسم بالرشد اعتماداً على دقتها وصحتها (علي وكرسوع، 2022).

ويمكن النظر إلى الشركة إذا كانت تمتلك موقعاً إلكترونيًا لها على شبكة الإنترنت أو مواقع خاصة بها تحتوي على مجموعة كاملة من القوائم المالية والتفسيرات التابعة لها وتقرير المدقق الخارجي، أو تقارير مالية قد تكون فصلية أو سنوية، أو أداة ربط تفاعلية بالقوائم المالية للشركة عبر الإنترنت. (حسو ورشيد، 2019). إن الإفصاح المالي عبر الإنترنت يوفر إمكانية تكامل التقارير السنوية لعدة أقسام لوجود علاقات دقيقة الصلة بين تقاريرهم المالية، وتمكين المستخدمين من الاحتفاظ بالمعلومات لإجراء التحليلات الخاصة بهم، وهو ما لا يمكن تحقيقه في الإفصاح المحاسبي التقليدي. (المقدم، 2017).

#### أهمية الإفصاح المالي عبر الإنترنت للتقارير المالية:

يتميز الإفصاح المالي عبر الإنترنت بالشفافية في عرض المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف من خلال عدالة المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية خاصة لتلك التي ترتبط بالأسواق المالية من خلال إدراج أسهمها وتداولها بين المستثمرين، والتي يتوجب عليها وفق ضوابط تلك الأسواق الإفصاح عن كافة المعلومات وإتاحتها للجميع دون استثناء أو تحيز. (حسو، وآخرون، 2019) وتتمثل أهمية الإفصاح المالي عبر الإنترنت في الآتي:

- 1) تحقق العدالة بين جميع المستفيدين من البيانات المفصح عنها.
- 2) إمكانية إنتاج وتوزيع المعلومات الإلكترونية بشكل سريع.
- 3) إمكانية إجراء التعديلات بشكل فوري.
- 4) يمكن توزيع المعلومات الإلكترونية لكل أرجاء الأرض دون الحاجة لأجور التوزيع.

5) يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات مما يساعد على تحويل اتجاه الاستثمار والإقراض إلى الشركات والكفاءة العالية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة إليها. (سليمان، وآخرون، 2018)

## جوانب الإفصاح المالي عبر الإنترنت كما وردت في قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم (12) لسنة

2004

- 1- الإفصاح عن معلومات الشركة: تقوم الشركات بالإفصاح عن معلومات الشركة العامة كجزء من الإفصاح المحاسبي ويشمل ذلك عرض رؤية الشركة وبياناتها الأساسية مثل الجودة والبيئة وطبيعة العمل والموارد البشرية، وقد يشمل أيضاً لمحة عن الموارد البشرية من حيث التدريب والتطوير، والجوائز والاعتمادات التي حصلت عليها الشركة، بالإضافة إلى صحيفة الحقائق والتي تشمل كافة المعلومات عن طبيعة عمل الشركة وتاريخها منذ التأسيس، وقد تفصح بعض الشركات أيضاً عن النظام الأساسي المعمول به ولوائح العمل والأنظمة الخاصة بها. ويشير قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم (12) لسنة 2004 إلى وجوب تقديم الشركات تقارير سنوية في نهاية كل سنة مالية إلى هيئة سوق الأوراق المالية والسوق تبين فيه معلومات كاملة عن الشركة ومجال نشاطها.
- 2- الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين: ويفرض قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم (12) لسنة 2004 على الشركات الإفصاح للهيئة وللشركة عن تقاريرها المالية السنوية والربع سنوية بشكل دوري، كما يتوجب عليها الإفصاح عن أية معلومات من شأنها التأثير على الوضع المالي للشركة لأن هذا من شأنه التأثير على قرارات المستثمرين من حيث إبقاء استثماراتهم في الشركة أو سحبها، وتفصح الشركات أيضاً عن البيانات والإعلانات الأخيرة والمتعلقة بالمستثمرين بالإضافة إلى نشر التداول الحاصل على سهم الشركة وهذا يُظهر سعر السهم في نفس اليوم وقد يتم إظهار رسم بياني يقارن وضع سهم الشركة بالنسبة لمؤشر سوق الأوراق المالية، كما تفصح الشركات عن أسعار الأسهم التاريخية وقد تنشر بعض الشركات المهمة بجذب مستثمرين جدد تقارير بحثية تفصيلية عن

أنشطة تداول الأسهم والتقارير المالية المتعلقة بها. علاوةً على ذلك فإن الهيئة تفرض على الشركات الإفصاح عن التوقعات المالية المتعلقة بالمستثمرين وذلك بغرض ضمان حقوقهم وحمايتهم قدر الإمكان، بالإضافة إلى الإفصاح عن أبرز المؤشرات المالية للسنة ونشر تقييم المحليين على الشركة كجزء أساسي ضمن التقرير السنوي. وقد تفصح بعض الشركات أيضاً عن تاريخ دفع توزيعات الأرباح وقد تنشر معلومات عن خطة استثمار أرباح الأسهم.

3- إفصاح حوكمة الشركات: وهذا الجانب من الإفصاح يعتبر إفصاحاً إجبارياً لكافة الشركات تفرضه عليها قوانين ولوائح حوكمة الشركات المعمول بها والتي تصدر عن مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، حيث يتوجب على الشركات الإفصاح عن الملف الشخصي لمجلس الإدارة بما في ذلك أسماء أعضاء المجلس ونبذة تعريفية عن كل منهم بالإضافة إلى الإفصاح عن مبادئ وإرشادات حوكمة الشركات المعمول بها، وبعض الشركات تفصح أيضاً عن قواعد السلوك والأخلاق للمديرين والمسؤولين والموظفين.

4- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: ويهدف هذا الجانب من الإفصاح إلى جذب مستثمرين ومساهمين جدد بالإضافة إلى تحسين صورة الشركة أمام العامة وقد يكون أيضاً بغرض الدعاية والإعلان بطريقة إيجابية مؤثرة ونافعة للمجتمع. ويتمثل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي قدمتها الشركة والتي عادت بالنفع على المجتمع مثل مساهمة الشركة في التبرعات النقدية وتقديم خدمات صحية أو تعليمية أو مساعدة لضحايا الكوارث أو برامج وندوات توعوية، كما يشمل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أيضاً إفصاح الشركة عن السياسات المتبعة للحفاظ على البيئة والتخلص من النفايات بطرق صحية نافعة، ويشمل أيضاً الإفصاح عن فرص العمل التي توفرها الشركة لأبناء المجتمع والفرص التدريبية للخريجين الجدد والتعاون مع النقابات الخاصة (الرفاعي، 2022).

5- العرض الإجمالي: ويقصد به طريقة عرض البيانات والمعلومات المفصّل عنها ويشمل ذلك استخدام صور بيانية ديناميكية وجدول محتويات أو خريطة للموقع واستخدام قائمة تنقل منسدلة، وقد تستخدم

بعض الشركات ملفات صوت أو فيديو، بالإضافة إلى استخدام محرك بحث في المواقع الإلكترونية للشركات، كما يشمل العرض أيضاً صيغة الملفات المستخدمة لنشر التقارير المالية والمعلومات، ويشمل طريقة إيصال المعلومات للمستثمرين فبعض الشركات تستخدم بريد إلكتروني خاص لعلاقات المستثمرين ويستخدم لإرسال تنبيهات مباشرة للمستثمرين بكل معلومة جديدة تتعلق بهم، وبعض الشركات تستخدم أيضاً ارتباط تشعبي بالبيانات الموجودة على مواقع طرف ثالث (موقع البورصة) يتم إدراجه في بوابة خاصة على موقع الشركة.

6- الإفصاح عن البيانات المالية: وهذا هو جوهر الإفصاح المحاسبي وهو إفصاحاً إجبارياً لا يجوز للشركات أن تقدم تقارير سنوية أو تقارير ربع أو نصف سنوية للسوق أو للهيئة دون الإفصاح عن البيانات المالية. ويشمل ذلك الإفصاح عن القوائم المالية الأساسية الأربعة وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية. ولا يمكن أن يكتمل الإفصاح عن البيانات المالية دون شرح وتوضيح السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، والإفصاح عن ضرائب الدخل وعقود الإيجار ومحاسبة المنح الحكومية والمساعدات الحكومية، كما يتوجب على الشركات أيضاً الإفصاح عن القوائم المالية الموحدة والحصص في المشاريع المشتركة والشركات الحليفة في حال وجدت، وهذا ما فرضته هيئة سوق رأس المال على الشركات في فلسطين ضمن قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم (12) عام 2004.

7- الإفصاح عن المخاطر المالية: ويقصد به إفصاح الشركات ضمن تقريرها السنوي عن كافة المخاطر المالية المتوقع أن تواجهها الشركة وشرح تأثيرها على الوضع المالي للشركة. ويعد هذا الإفصاح مهم جداً للممولين والمستثمرين والمساهمين لما له من دور أساسي في القرارات المتخذة من قبلهم. ويشمل هذا الإفصاح مخاطر السوق وهي مخاطر العملة ومخاطر القيمة العادلة ومخاطر السعر، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة.

## العوامل المؤثرة في الإفصاح المالي عبر الانترنت:

وقد ذُكر أن العوامل التي تؤثر في قيام الشركة بالإفصاح المالي عبر الانترنت تتمثل في التالي:

- 1) حجم الشركة: وتناولت هذا العامل أغلب الدراسات التي بحثت في العوامل المؤثرة في قيام الشركات بالإفصاح عبر الإنترنت حيث اتفقت على وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وبين الإفصاح المالي عبر الإنترنت.
- 2) مستوى أداء وربحية الشركة: حيث تتميز الشركات التي تقوم بالإفصاح عبر الإنترنت عن غيرها من الشركات تحقق عائداً سوقياً أكبر، يحقق أعلى عائد على الأصول، وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لمستوى إدارة الشركة وربحيتها على قيامها بالإفصاح المالي عبر الانترنت.
- 3) ملكية رأس المال من جانب القطاع الخاص: توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين نسبة ملكية القطاع الخاص في هيكل رأس المال للشركات أو البنوك وبين قيامها بالإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت، فكلما ازدادت نسبة ملكية القطاع الخاص لأسهم الشركة كان ذلك حافزاً لاستخدام الإنترنت للإفصاح المحاسبي واعتباره أداة إفصاح (سليمان، وآخرون، 2018).

## مقومات الإفصاح المالي عبر الانترنت والتي تحددها هيئة سوق رأس المال

وأشارت الدراسات إلى وجود عدد من المقومات اللازمة لإنجاح الشركات في تطبيق الإفصاح المالي عبر الانترنت، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

- 1) يتطلب برامج إلكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.
- 2) يتطلب توفر شبكة من الأجهزة والمعدات الالكترونية.
- 3) يتطلب إنشاء موقع إلكتروني للشركة على شبكة الانترنت.
- 4) يتطلب إدارة متخصصة للموقع الالكتروني للشركة.
- 5) يتطلب توفر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين.
- 6) يتطلب بناء وسائل وإجراءات للرقابة الداخلية.

7) يتطلب إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني (سباق، واخرون، 2019).

## أنواع وتصنيفات الإفصاح

هناك العديد من التصنيفات والأنواع وقد يكون السبب في ذلك اختلاف القوانين والتشريعات من بلد لآخر في فرض مستويات الإفصاح الإلزامي أو القانوني والمنصوص عليه في القوانين، وتبعاً لاختلاف القطاع الصناعي الذي تعمل الشركة ضمنه ومن بين التصنيفات ما يلي:

- 1) الإفصاح الترابطي: وقد أطلق على هذا النوع من الإفصاح بالإفصاح الترابطي لأنه يوازن ويربط بين نوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وكمية تلك المعلومات هذا من جهة ومن جهة أخرى يربط بين الأنشطة المختلفة التي يتنافس عليها المستثمرين في الأسواق المالية.
- 2) الإفصاح الاختياري: ويتمثل هذا النوع من الإفصاح في قرارات مدراء الشركات في اختيار بعض المعلومات التي تريد الشركة الإفصاح عنها بشكل اختياري وإبرادتها ودون وجود نص أو قانون يلزم الشركة بالإفصاح عن تلك المعلومات، بمعنى آخر هو الإفصاح الذي يتعدى حدود الإفصاح الإلزامي والمنصوص عليه بالقوانين والتشريعات ومعايير المحاسبة الدولية.
- 3) الإفصاح الكفؤ: ويقصد به ذلك المستوى من الإفصاح الذي يلبي متطلبات الأسواق المالية ويتحدد بظروف وكفاءة الأسواق المالية واحتياجاتها من المعلومات (المغربي، 2018).

## جودة الإفصاح المالي عبر الانترنت

تتوقف جودة الإفصاح المحاسبي على عدد من المقومات التي لا بد من توفرها، والتي تتمثل فيما يلي:

- 1) توفر برامج إلكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل عرض البيانات.
- 2) يتطلب توفير شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية.
- 3) يتطلب إنشاء موقع إلكتروني للشركة على شبكة الانترنت.
- 4) يتطلب إدارة متخصصة للموقع الإلكتروني للشركة.

- (5) يتطلب توفر كوادر متخصصة بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين.
- (6) يتطلب بناء وسائل واجراءات للرقابة الداخلية مناسبة وممتينة.
- (7) يتطلب إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني.
- (8) التوسع في استخدام البرامج والأساليب التكنولوجية بغرض التحقق من صحة المعلومات المنشورة وتوفير الكافي للمواقع وإلزام الشركات باستخدامها (براهيمي، وآخرون، 2019).
- لقد تناولت بعض الدراسات عدد من العوامل التي تؤثر علي جودة الإفصاح المالي عبر الانترنت، وتتمثل هذه العوامل في:
- 1) حجم الشركة: توجد علاقة طردية بين حجم الشركة واستخدامها للإفصاح المحاسبي الإلكتروني، ويعود ذلك إلى أن الشركات الكبيرة تسعى إلى تقديم معلومات تتسم بالشفافية والدقة في الوقت المناسب للحفاظ على ميزات التنافسية (Yassin, 2017)
  - 2) طبيعة نشاط الشركة: تختلف الشركات حسب طبيعة أعمالها ويؤدي ذلك إلى اختلاف في درجة المخاطرة وتعقد عمليات التشغيل ودرجة الطلب على المنتجات والمشاكل الفنية والمالية والممارسات المحاسبية التي يتميز بها كل نشاط عن الآخر، وتختلف الآراء حول تأثير نوع النشاط على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية (امين، 2016).
  - 3) ربحية الشركة: إن الشركات ذات الأرباح الأعلى يكون لديها دافع لزيادة الإفصاح وتقديم معلومات إضافية لإبراز كفاءتها، على عكس الشركات التي تحقق خسائر، ومن ثم تصبح العلاقة طردية بين ربحية الشركة واستخدامها للإفصاح المحاسبي الإلكتروني (Yassin, 2017).
  - 4) مديونية الشركة: أشارت بعض الدراسات إلى أن زيادة المديونية في الشركات تحد من التوسع في الإفصاح الإلكتروني، ويعود ذلك إلى خوف الشركات من الفشل والتعثر المالي الناتج عن زيادة المديونية وبالتالي ينخفض الحافز إلى التوسع في الإفصاح حتى لا يكتشف مستخدمي التقارير المالية تردي أوضاع الشركة (Aljawder, 2016).

5) استقلال أعضاء مجلس الإدارة: يساعد استقلال الأعضاء في تعزيز فعالية المجلس لتخفيف الإنتهازية الإدارية، والحد من تعارض المصالح بين المساهمين والمديرين، وينجم عن ذلك زيادة مستوى الإفصاح للشركة (عفيفي، 2008).

6) المراجعة الداخلية: تشكل المراجعة الداخلية أحد الآليات المستخدمة للتأكد من فاعلية هيكل الرقابة الداخلية، وذلك لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي تتعرض لها شركات الأعمال، والتأكد من مدى صحة البيانات التي تعكس كافة الأنشطة داخل الشركات (الرشيدي، 2015).

7) لجنة المراجعة: تعمل لجنة المراجعة كآلية لمراقبة وتحسين جودة المعلومات التي يتم إيصالها للأطراف الخارجية للوفاء بمتطلبات وضوح واكتمال الإفصاح عن طريق المراقبة الفعالة للإدارة والإشراف على إعدادها للتقارير المالية، وزيادة فعالية الإتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي، بالإضافة إلى المراقبة الفعالة للمراجع الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض حجم المعلومات التي تستحوذ عليها الإدارة ومن ثم تخفيف مستوى عدم تماثل المعلومات، لذلك توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لوجود لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية (عفيفي، 2008).

8) حجم مكتب المراجعة: على الرغم من أن الإدارة تعتبر هي المسؤولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية إلا أن مكاتب المراجعة الكبيرة وفي ظل تمتعها بدرجة استقلال أكبر يمكن أن تؤثر على كمية المعلومات المفصح عنها عند التعاقد معها لإشباع احتياجات المستخدمين، وذلك لرغبة تلك المكاتب في الحفاظ على سمعتها لتجنب تكاليف الدعاوى القضائية في حالة غياب المعلومات خاصة بعد إيقاف مكتب Arthur Andersen على خلفية تهمة إجرامية تتعلق بمراجعتها لشركة إنرون عملاق الطاقة الأمريكية (امين، 2016).

## مزايا الإفصاح المالي عبر الإنترنت

ولخصت بالمزايا التالية:

- 1) إن استخدام الإفصاح المالي عبر الإنترنت يتيح للمؤسسة الإفصاح الكامل عن جميع التقارير المالية وغير المالية بخلاف الإفصاح التقليدي نظراً لارتفاع تكلفة نشر جميع البيانات.
- 2) إن تعامل الملاك والدائنين مع المؤسسة عبر الإنترنت سيكون كبيراً مما يفرض تغيير طبيعة الإفصاح، وذلك للإفصاح عن التقارير المالية بصفة دورية ودائمة، كما يقدم تحليلات مالية متاحة ومفصلة يمكن استخدامها في أي وقت مع إظهار المعلومات الجديدة لمستخدمي الموقع الإلكتروني للمؤسسة فور دخولهم.
- 3) يمكن الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بعدة أشكال وعدة وسائط كالصوتيات والمرئيات لتسهيل وتبسيط فهم هاته التقارير.
- 4) إن ما يتيح الإفصاح المالي عبر الإنترنت من نشر كميات كبيرة من البيانات يترك فرصة أمام المؤسسة من أجل الإفصاح عن المعلومات الإضافية مع ترك الحرية للمستخدم للحصول على الكم الذي يريده من المعلومات (دشاش، 2020).
- كما أن إعداد التقارير على الإنترنت يمكن أن يخفض تكاليف نشر المعلومات (من الطباعة والتوزيع) سنوياً، وهو ما عليه الحال في الإفصاح التقليدي ويخفضها أكثر فيما إذا كان الإفصاح التقليدي فعلياً.
- 6) يمكن الإفصاح الإلكتروني مستخدمين هذه البيانات الحصول على آلية تمكنهم من الاحتفاظ بالمعلومات لإبداء التحليلات الخاصة بهم (سليمان، واخرون، 2018).

## مزايا الإفصاح المالي عبر الإنترنت مقارنة بالإفصاح التقليدي:

إن الاختلافات التي يوفرها الإفصاح المالي عبر الإنترنت عن التقليدي عند النظر إليها من زاوية الكلفة / المنفعة والتي تحفز الشركات على استخدام الإفصاح عبر الإنترنت يمكن أن تحدد بالآتي:

1) إعداد التقارير على الإنترنت يمكن أن يخفض تكاليف النشر للمعلومات (من الطباعة والتوزيع) سنوياً، وهو ما عليه الحال في الإفصاح التقليدي ويخفضها أكثر فيما إذا كان الإفصاح التقليدي فعلياً.

2) يساعد الإفصاح المالي عبر الانترنت متخذ القرار في الوصول إلى البيانات لمختلف البدائل المتاحة أمامه (الشركات المختلفة) بسرعة وجهد أقل ومعالجتها كذلك باستخدام الأدوات المختلفة للحاسوب، إذ تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات ونفاصيل محددة مسبقاً لاتخاذ القرار في الوقت الذي كان يتطلب الحصول عليها وقراءتها بشكل شامل إضافة للهوامش الملحقة به وفق الطريقة التقليدية للإفصاح وقتاً وجهداً أكبر ونتائج أقل دقة.

3) يمكن الإفصاح المالي عبر الانترنت مستخدمي هذه البيانات الحصول على آلية تمكنهم من أن يحملوا المعلومات إلى حساباتهم الشخصية لإبداء التحليلات الخاصة بهم.

4) يمكن أن يحسن الإفصاح المالي عبر الانترنت ما تم نشره تقليدياً فهناك العديد من البيانات التي يتطلب وصولها آنياً في الوقت المناسب لمستخدميها والتي لا يستطيع الإفصاح التقليدي تلبيةها، فالمحللون الماليون وشركات الوساطة المالية ومستخدمون آخرون قد يتحملون تكاليف عالية للحصول على المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وفقاً للإفصاح التقليدي وكذلك جهداً أكبر، بينما سيكون متاحاً لهم كذلك وفقاً للإفصاح الإلكتروني وقبل أن تفقد البيانات قدرتها بالتأثير في القرار.

5) يوفر الإفصاح المالي عبر الانترنت إمكانية تكامل التقارير السنوية لعدة أقسام لوجود علاقة دقيقة وثيقة الصلة بين كشوفاتهما المالية، وهذا لا يمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي (سليمان، وآخرون، 2018).

## عيوب الإفصاح المالي عبر الانترنت

أشارت الدراسات للعيوب التالية:

- (1) نقص مصداقية المعلومات المنشورة الكترونياً بسبب عدم وجود مصادقة ومراجعة للحسابات على كل المعلومات المنشورة.
- (2) صعوبة أرشفة بعض المعلومات المنشورة الكترونياً بسبب الصعوبة في تحميلها أو عدم قابليتها للأرشفة يؤثر على عملية اتخاذ القرارات لمستخدمي هاته التقارير.
- (3) عدم وجود إطار معين موحد لنشر التقارير المالية وغير المالية من طرف المؤسسات يؤثر على فهم وقابلية المقارنة بالنسبة لمستخدمي هاته التقارير.
- (4) بعض المواقع الالكترونية تتسم بالتعقيد مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى المعلومات المالية وغير المالية المهمة (الغرباوي، 2007).

#### الأسباب المعارضة والمؤيدة للإفصاح المالي عبر الانترنت:

- (1) ظهرت العديد من الحجج المعارضة التي تواجه الإفصاح المالي عبر الانترنت والتي تتمثل في المخاطر التي تؤثر على كفاءة وفعالية هذا الإفصاح وبدأت تقلل هذه المخاطر من ثقة المستخدمين في مصداقية المعلومات وقدرة الاعتماد عليها، حيث ظهرت مجموعة مخاطر تتعلق بالنظم والمواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت تتمثل في خطر سوء التصميم وهو يعد من الأخطاء الفنية التي قد تحدث عند تصميم المواقع الإلكترونية للشركات مما يهدد أمن وسلامة المعلومات، وقد تكون هذه الأخطاء غير متعمدة، ولكنها تمثل نقطة ضعف تواجه المواقع الإلكترونية (القشواي، 2022).
- (2) وكذلك خطر الفيروسات وخطر قرصنة الإنترنت Hackers تعد مشكلة من أكبر المشاكل التي تواجهها الشركات، فهم أشخاص يحاولون الوصول إلى أي جهاز أو شبكة خاصة بمجال بحث ما باستخدام برامج متخصصة في فك الشفرات وكسر كلمات المرور والحوافز الأمنية لاكتشاف مواطن الضعف والقوة بالجهاز أو شبكة المعلومات التي نتصل بها وذلك من أجل التلاعب بالمعلومات وتحريفها بما يتماشى مع منافعهم مما يسيء إلى الشركة أو إلى العلاقة بين الشركة وعملائها، والتي

تمكنهم من اختراق أنظمة الشركة دون ترك أي أثر وقد تتم جريمتهم دون اكتشافها (بن ضيف الله ، 2011).

(3) وهناك أيضا مخاطر تتعلق بخصوصية المعلومات والحسابات المالية ورسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالعملاء، حيث يجب الحفاظ على سرية تلك الحسابات والرسائل وضمان عدم تمكن أي شخص من الإطلاع عليها إلا أصحاب الحسابات أنفسهم أو الجهات المسؤولة المسموح لها بذلك، كما يجب التحقق من هوية أصحاب الصلاحية والتأكد من شخصية المسؤولين المصرح لهم بتنفيذ عملية نقل وتبادل المعلومات لتجنب مشاكل انتحال الشخصيات والتزوير (احمد، 2015).

(4) وظهرت مجموعة مخاطر خاصة بالطبيعة الإختيارية للإفصاح المالي عبر الانترنت، حيث ظهر تباين ملحوظ بين الشركات في كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والتي ترجع إلى تقدير مديري الشركات والأطراف المسؤولة عن سياسات الإفصاح بالشركة، مما يؤثر علي جودة ومصداقية التقارير المالية المنشورة بالنسبة للمهتمين بها، فقد نجد عندما يقرر مديري الشركات الإفصاح عن بعض المعلومات على موقع الشركة قد يتعمدوا إخفاء بعض المعلومات المتعلقة بأنشطة خاصة داخلها، وهذا ما يؤدي إلى حدوث خطر عشوائية الممارسة نتيجة حرية الإدارة في انتقاء المعلومات التي تقوم بالإفصاح عنها وهي عدم الاتساق أو عدم التوحيد بين الشركات في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، فالبعض يفصح عن صورة مطابقة للتقرير المالي الورقي والبعض يفصح عن قوائم مالية كاملة بدون الإيضاحات الملحقة بها، والبعض يفصح عن ملخص للقوائم المالية والبعض يفصح عن معلومات غير محاسبية فقط (Laurent, 2013).

(5) وقد تسبب الروابط التشعبية الموجودة بين القوائم المالية التي تمت مراجعتها والتي لم يتم مراجعتها إلى خلق ثغرات تستخدم في تضليل مستخدمي تلك القوائم، وينتج عن هذا الربط بعض حالات الغش، من خلال ربط المعلومات التي تم مراجعتها والتي تشير إلى أداء ضعيف للشركة بمعلومات أخرى لم تخضع للمراجعة وتشير إلى أداء جيد للشركة والعكس صحيح، ومع عدم وجود حدود للمعلومات المحاسبية التي تمت مراجعتها يصعب على المستخدمين التمييز بين المعلومات التي

خضعت للمراجعة والمعلومات التي لم تتم مراجعتها وبالتالي يؤدي ذلك إلى تضليل المستخدم (أبو جبل، 2015).

(6) إن استخدام الشركات لشبكة الإنترنت في عرض قوائمها المالية تسبب العديد من المخاطر والتحديات التي شكلت تحدياً كبيراً أمام مهنة المحاسبة والتدقيق، حيث أصبح من السهل إجراء التلاعب والتحريف بالمعلومات التي تقدمها الشركات، والقيام باختراق مواقع هذه الشركات وتشويه الحقائق وربما حذفها دون ترك أي أثر على ذلك لتحقيق أهداف غير مشروعة وبالتالي يؤدي ذلك إلى فقد المزايا التنافسية لها في السوق (Khan, 2017).

ولذلك ترى الباحثة ضرورة تطبيق الإفصاح المالي عبر الإنترنت للاستفادة من العديد من المزايا التي يوفرها للشركات وللمستخدمي المعلومات المنشورة عبر شبكة الإنترنت والتي تتفق معها الحجج المؤيدة، وتتمثل في إمكانية التحديث الفوري والمستمر للمعلومات حيث تستطيع الشركة تحميل أي معلومات ترغب في نشرها على موقعها الإلكتروني، وبمجرد تحميلها فإنها تستطيع إبلاغ كافة المستخدمين المشتركين في الموقع في نفس لحظة تحميل المعلومات وكذلك إبلاغهم بتاريخ نشر آخر تقرير سنوي أو ربع سنوي أو أي من المعلومات الإضافية التي تنشرها الشركة.

ونجد أن الإنترنت كأداة للإفصاح يحقق عدة مميزات من أبرزها ميزة توفير المعلومات في أشكال متنوعة عبر الوسائط المتعددة بطريقة تفاعلية وبأكثر من لغة والتي لا تتوفر في الأسلوب التقليدي للإفصاح المحاسبي، حيث بإمكان الشركة أن توفر تقاريرها السنوية في شكل ملفات PDF, Word والتي يمكن تحميلها من موقع الشركة وإجراء التحليل المالي عليها مباشرة، وبذلك تستطيع الشركة توفير معلومات عن الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بالشركة، وتوفيرها لأي مستخدم يريد عن طريق البث المباشر للمؤتمرات عبر الموقع، ويتيح الإنترنت البحث في محتوى التقارير باستخدام الكلمات الرئيسية keywords وذلك من خلال توفير المواقع الإلكترونية للعديد من أدوات البحث داخل الموقع التي تسهل الوصول بدقة أكبر وبسرعة للمعلومات التي يحتاج إليها (القشاي، 2022).

ويمكن من خلال نشر التقارير المالية عبر شبكة الإنترنت الإتصال بعدد غير محدود وغير معروف من مستخدمي المعلومات مما يوفر الوصول المتكافئ لكافة المستخدمين ويحقق معاملة متساوية في توفير المعلومات لكافة المستخدمين، وتستطيع الشركة تخفيض تكاليف نشر وتوزيع المعلومات المالية وتوفير تكاليف الطباعة وتكاليف إرسال التقارير التقليدية السنوية والربع سنوية عبر البريد والفاكس إلى مستخدميها المعروفين الذين يجب أن تصلهم هذه التقارير، مما يعزز من سرعة الإفصاح المحاسبي ويوفر مزيد من الشفافية ويحسن الأداء المالي للشركة (Khan M. 2015).

### أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة وفاعلية الإفصاح المالي عبر الانترنت

وأشارت الدراسات أن تقنيات الذكاء الاصطناعي لها تأثير كبير في تحسين كفاءة وفاعلية الإفصاح المالي عبر الانترنت من خلال التغلب على أو الحد من بعض المشاكل والتحديات والمخاطر التي تواجه الإفصاح المالي عبر الانترنت، حيث أن استخدامها جعل آلية تسجيل العمليات المحاسبية ومعالجتها تتم بشكل سريع وأكثر دقة وبالتالي تساعد في تقديم معلومات أكثر ملائمة لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وبالتالي يمكنها أن تحسن من جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الدقة والسرعة العالية في إدخال واستخدام المعلومات المحاسبية والنتائج النهائية حيث يمكنها أن تقوم تلقائياً بالإبلاغ عن أي خطأ تم إدخاله للبيانات والمعلومات، وتعمل على تصحيحه لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يحقق زيادة موثوقية ومصداقية المعلومات الموجودة في التقارير المالية الصادرة نتيجة اتباع الضوابط الرقابية العامة ممثلة في المعايير والتوجيهات التي يلزم اتباعها، ولديها القدرة على إيجاد حل لكل مشكلة، والقدرة على معالجة البيانات غير الرقمية ذات الطابع الرمزي ويتسم بصعوبة إعداده كونه يتطلب تمثيل كميات ضخمة من المعارف المختصة بمجالات معينة ومن أهدافها محاكاة الإنسان في طريقة تفكيره وأسلوب تصرفه أو استجابته، وخلق أفكار جديدة مبدعة ومبتكرة، ويمكنها أيضاً أن تحسن من جودة التقارير المالية من خلال اكتشاف ممارسات الغش والتزوير التي تقوم بها الإدارة، واكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية سواء كانت الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة، كما أنها تدعم المراجع من أجل الوصول إلى رأي أكيد وموثوق في مجال مراجعة الحسابات، ويمكنها التغلب

على المخاطر المتعلقة بالمواقع الإلكترونية وبأمن وسلامة المعلومات من نقل وتبادل وتخزين المعلومات وأي تحريف أو ضياع أو حذف أو تلاعب بالمعلومات المحاسبية، كما أنها تعمل على تخليد الخبرات البشرية وتوفير بدائل متعددة للنظام، بما يسمح بالاستغناء عن الخبراء البشر وتعويض خبراتهم بالتقنيات المتطورة (القشاي، 2022).

### أساليب الإفصاح المالي عبر الانترنت

يمثل الإفصاح المالي عبر الانترنت طريقة للإفصاح المحاسبي تتضمن مجموعة من الأساليب، ويتم اعتمادها من قبل الشركة، فضلاً عن أن هذه الأساليب لا تقتصر على نشر المعلومات المالية فقط، وإنما تمتد لتشمل التقارير غير المالية، وذلك من خلال التقارير المالية والايضاحات التابعة لها. (احمد ب.، 2016)

وتتطلب عملية الإفصاح المالي عبر الانترنت نشر ما يلي:

- 1) بيانات ومعلومات مالية: مثل التقارير المالية السنوية والربع سنوية، والنسب المالية، ووضع المخزون، وتقرير مدقق الحسابات وبيانات مقارنة مع المنافسين
- 2) بيانات ومعلومات وصفية وغير مالية: مثل وصف المنتجات والخدمات التي تقدمها المنشأة وعدد العاملين بها وتشكيل مجلس الإدارة ووسائل الاتصال بها.
- 3) أدوات على الموقع الإلكتروني، بحيث تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع الوحدة الاقتصادية صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية. (العريبي، وآخرون، 2015)

### مراحل الإفصاح المالي عبر الانترنت

يعد الإفصاح المالي من أهم المبادئ المحاسبية التي تؤدي دوراً مهماً في رفع قيمة المعلومات المالية التي تظهرها التقارير والقوائم المالية، فقد استقطب هذا المبدأ وبشكل ملحوظ المزيد من اهتمام المعنيين بمهنة المحاسبة، نتيجة لما يشهده العالم اليوم من تغيرات متسارعة بفعل التطورات المتلاحقة في شتى المجالات،

وخاصة في نظم الاتصالات وتقنيات المعلومات، الأمر الذي دفع الشركات إلى التفكير في كيفية استخدام هذه التقنيات الحديثة والاستفادة منها كأداة جيدة لتوفير وتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها عن طريق نشر قوائمها المالية والإفصاح عنها عبر الانترنت، وبإطار ما يعرف بالإفصاح الإلكتروني، ومن ثم الخروج من دائرة الإفصاح التقليدي للمعلومات المالية والذي يستغرق وقتاً طويلاً لتوفير وتوصيل هذه المعلومات إلى مستخدميها، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان بعض من الخصائص الأساسية والفرعية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية، فضلاً عن خلق حالة من عدم التماثل في هذه المعلومات (محمد، 2017).

وقسمت لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee)

(IASB) مراحل تطور الإفصاح المالي عبر الانترنت إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: بدأت بإنشاء مواقع الكترونية للشركات وتم استخدام تكنولوجيا الانترنت كأحد الوسائل المستخدمة لنشر التقارير المالية ومن أبرز ملامح هذه المرحلة قلة عدد الشركات وعدم انتظام عملية النشر.

المرحلة الثانية: اتسمت بتزايد عدد الشركات التي تملك مواقع الكترونية خاصة بها، وتم استخدام هذه التقنية بشكل واسع في نشر التقارير المالية المشابهة إلى حد كبير للتقارير المالية المطبوعة.

المرحلة الثالثة: ازدادت كمية المعلومات المالية وغير المالية المنشورة الكترونياً بصورة أكبر من التقارير المالية المطبوعة بالإضافة إلى استخدام طرق متطورة في عرض هذه المعلومات (العريبي، وآخرون، 2015).

### 3.2.2 الإفصاح في القوائم المالية:

#### مقدمة

يتناول هذا الجزء من البحث الإشارة إلى أهمية الإفصاح عن القوائم المالية والتعريف بالقوائم المالية الأربعة التي يجب الإفصاح عنها كما يُشير إلى الإفصاح عن القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، ويشير أيضاً إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية.

## أهمية الإفصاح عن القوائم المالية

لعبت المحاسبة دورا هاما في الحفاظ على أموال المستثمرين وأصول مشروعاتهم حيث أصبحت أداة فعالة في اتخاذ القرارات من خلال المعلومات التي تقدمها، بعد معالجتها وفوق نظام محاسبي يصمم بشكل يلائم طبيعة عمل المشروع وأهدافه بحيث تكون مدخلاته والعمليات الاقتصادية ومخرجات المعلومات ضمن القوائم المالية الخاصة بالمشروع (الإفصاح المحاسبي)، أي أنه إلى جانب اعتبار المحاسبة كأداة لخدمة أصحاب المشروع أصبحت تسعى إلى حماية ذوي المصالح في المشروع كالمساهمين والمصارف والموردون والمؤسسات الحكومية، فأضيفت بذلك وظيفة جديدة هي (خدمة المجتمع) سواء المجتمع المالي الاستثماري أو المجتمع ككل الذي ترعى الدولة مصالحه بالرقابة والإشراف والتوجيه.

وبناء عليه فمن الطبيعي أن تحاول المحاسبة أن تتلاءم والحاجات المختلفة لمتخذي القرارات المتعددين في المجتمع، بحيث لا يمكن الفصل بين المحاسبة وأهداف مستخدمي البيانات المحاسبية مما أدى إلى التركيز على عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية ذات منفعة لهذا المستثمر (عبد اللطيف، 2014).

ويشير معيار المحاسبة الدولي IAS رقم 1 إلى أن القوائم المالية هي أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحليون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة، حيث تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المنشأة ومركزها المالي وتشمل هذه القوائم:

قائمة المركز المالي.

قائمة الأرباح والخسائر.

قائمة التغير في حقوق الملكية.

قائمة التدفقات النقدية.

## قائمة المركز المالي (الميزانية):

وهي جدول وصفي للوضع المالي في لحظة معينة وتشمل جميع البنود المتعلقة بالأصول وخصوم المؤسسة. وأوصى المعيار المحاسبي الأول على مجموعة من المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن قائمة المركز المالي:

التثبيات المادية، رأس المال الصادر، التثبيات المعنوية، الأصول المالية، المؤونات، النقدية وما يعادلها، الخصوم غير الجارية، الأصول الضريبية، الخصوم الضريبية، الزبائن والحسابات المدينة الأخرى، الاحتياطات، الموردون والحسابات الدائنة الأخرى. ويتم تبويب بنود المركز المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف إما أصولاً، أو خصوماً أو أموالاً خاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم من بنود جارية وغير جارية وهذا على أساس درجة السيولة والاستحقاق (زعباط، 2019).

## قائمة الأرباح والخسائر:

وهي القائمة التي تبين نتيجة أعمال السنة (ربح أو خسارة)، وتمثل هذه القائمة تقريراً يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن وبالتالي فهي تساعد على التنبؤ بشكل دقيق بدخل الوحدة المحاسبية في المستقبل، وتتكون هذه القائمة من عنصرين رئيسيين هما: الإيرادات والمصاريف ويحتوي كل منها على مجموعة من المعلومات (زعباط، 2019).

## قائمة التغير في حقوق الملكية:

وهي تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية. وتشمل هذه القائمة البنود التالية:

- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

- المعاملات الرأسمالية أي ما يتعلق بالأسهم (الارتفاع، الانخفاض، التسديد).
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية (بدر الدين، 2017).

### قائمة التدفقات النقدية:

وهي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة والتي تهدف إلى مساعدة مستخدمي التقارير على تقييم وضع الشركة المالي وتحديد إمكانيتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل. وتحتوي على التدفقات النقدية الحاصلة من كافة أنشطة الشركة وهي الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية (بدر الدين، 2017).

### الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)

لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وبالطبع فإن جميع معايير المحاسبة الدولية تحدد بعض معايير الإفصاح المطلوبة ويذكر الكثير منها مستوى البروز المطلوب (مثل في صلب القائمة الأساسية وليس في إيضاح متم لها) ... ومن أهم معايير المحاسبة الدولية التي تناولت الإفصاح المحاسبي ما يلي:  
معيار المحاسبة الدولية رقم (1) - عرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولية رقم (24) - الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة (عبد اللطيف، 2014).

**المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي حسب معيار المحاسبة الدولي IAS رقم 1:**

1. الأصول: وهي حقوق وممتلكات المنشأة وتقسّم إلى

- أصول متداولة: وهي النقدية والأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية أو الاستخدام خلال فترة مالية واحدة وتتضمن الصندوق والبنك، الاستثمارات قصيرة الأجل، المخزون والذمم المدينة التجارية.

- أصول غير متداولة: وهي الممتلكات مثل المصانع، المعدات، الآلات، السيارات والأصول الغير ملموسة مثل الشهرة.

2.المطلوبات: وهي التزامات على الشركة وتشمل

- المطلوبات المتداولة وهي الذمم الدائنة التجارية والتزامات المنشأة تجاه البنوك والضرائب.

- المطلوبات غير المتداولة مثل القروض والمخصصات طويلة الأجل.

3.حقوق الملكية: وهي رأس المال، علاوة الإصدار، الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

### 3.2 الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: (علي وكرسوع، 2022) "أثر استخدام الحوسبة السحابية على مستوى شفافية الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الحوسبة السحابية على مستوى شفافية الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من (148) موظف، وقام بتوزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة واستعاد منها للتحليل (146) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة بلغت (79.35%)، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات. وكانت نتائج الدراسة كالتالي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحوسبة السحابية على مستوى شفافية الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية بالبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام أبعاد الحوسبة السحابية: (العوامل الاقتصادية، العوامل التنظيمية، العوامل التكنولوجية، عوامل إدارة المخاطر) على مستوى شفافية الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية بالبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها: تطوير الرؤية الاستراتيجية للبنوك في ضوء الاعتماد على النظام السحابي لتحقيق أقصى فائدة من خلال تطبيق نظم الحوسبة السحابية بالبنوك الإسلامية، إضافة إلى

تفعيل مستوى تناسب القدرات التكنولوجية للبنوك مع متطلبات الحوسبة السحابية لتكافئ التطور المتسارع للحوسبة السحابية والاضافات والتعديلات المستمرة، كما أوصت الدراسة باعتماد الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية كاستراتيجية لتعزيز شفافية القوائم المالية للبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية للبنوك.

الدراسة الثانية: (رشوان وأبو رحمة، 2022) "أثر الإفصاح الإلكتروني عن تقارير الاستدامة على رفع كفاءة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية". وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني عن تقارير الاستدامة على رفع كفاءة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة ووزعت على عينة الدراسة المكونة من المدير العام، ومدير الدائرة المالية ورئيس القسم المالي في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر إيجابي للإفصاح الإلكتروني عن المعلومات البيئية والاجتماعية والاقتصادية على رفع كفاءة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بمزيد من الإفصاح عن تقارير الاستدامة عبر مواقعها الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، لجذب المستثمرين ومساعدتهم على تقييم الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي لهذه البنوك بشكل متكامل.

الدراسة الثالثة: (عزاوي وجواحي، 2021) "الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتأثيره على مصداقية المعلومات المحاسبية". وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مصداقية المعلومات المحاسبية الأساسية في المحاسبة فيعتبر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أنه نشر كل ما يتعلق بالمستثمرين والإفصاح العام للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية اللازمة والتي جرى تدقيقها لإعطاء صورة واضحة وصحيحة لمستخدميها، باعتبار أن المعلومات المفصح عنها تساهم في العديد من العلاقات داخل وخارج المؤسسة وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم توزيع استبانة على عينة من الأكاديميين والمهنيين قدرها 55 وتم استرجاع 47 استبانة، وتم تحليلها على البرنامج الإحصائي spss لاختبار الفقرات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإفصاح الإلكتروني على مصداقية المعلومات المحاسبية.

الدراسة الرابعة: (المغربي، 2020) "أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية". حيث هدفت الدراسة لبيان اثر خصائص مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الاردنية ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينة عشوائية من الشركات الصناعية بلغت (35) شركة، حيث تم جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام التقارير المالية السنوية، وبينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الادارة بأبعادها مجتمعة على مستوى الإفصاح الإختياري، كما بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من مكافآت مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري، وبالمقابل بينت النتائج عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لكل من إستقلالية مجلس الإدارة وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الإفصاح الإختياري، كما بينت نتائج الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة عينة الدراسة، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الإفصاح الإختياري بين الشركات تعزى لحجم الشركة.

الدراسة الخامسة: (يعقوب وجيالي، 2020) "أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء المؤسسات الاقتصادية" وهدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وأداء المؤسسات الاقتصادية، وكانت عينة الدراسة مكونة من (10) شركات مساهمة عامة بالجزائر، وتم تحديد ثلاث خصائص لمجلس الإدارة: عدد الأعضاء، استقلالية الأعضاء والازدواجية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام أمّا الأداء فتم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA). وكانت النتائج أنّ لاستقلالية

المجلس والازدواجية أثر إيجابي على أداء المؤسسات محل الدراسة أما عن حجم مجلس الإدارة فقد أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي على الأداء.

الدراسة السادسة: (صالح، 2020) "أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري عن المخاطر غير المالية" تبحث الدراسة عن وجود تأثير لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري عن المخاطر غير المالية. وتم ذلك من خلال جمع بيانات 77 شركة غير مالية مدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال عامي 2017، 2018. وركزت الدراسة على أربعة خصائص لمجلس الإدارة وهي عدد أعضاء المجلس واستقلاليتهم والجمع بين دور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، بالإضافة إلى عدد الاجتماعات الدورية للمجلس. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لعدد الأعضاء واستقلاليتهم على مستوى الإفصاح الإختياري عن المخاطر الغير مالية، بينما هناك تأثير سلبي للجمع بين دور رئيس المجلس والعضو المنتدب، ولا يوجد تأثير لعدد الاجتماعات الدورية.

الدراسة السابعة: (سباق وهيبته، 2019) "متطلبات تطبيق الإفصاح الإلكتروني وأثره على ملاءمة المعلومات المالية". هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير متطلبات الإفصاح الإلكتروني على ملاءمة المعلومات المالية، ويُقصد بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني استخدام شبكة الانترنت في النشر والإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية في أسرع وقت ممكن بحيث تكون المعلومات المفصح عنها صحيحة ودقيقة وكاملة، وذلك لأن الإفصاح يساهم في إيصال المعلومات للمستثمرين والممولين ويساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، وفي سبيل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، ودراسة حالة عبر شبكة الانترنت، بالإضافة إلى إجراء مقابلة ودراسة ميدانية استهدفت 70 فرد من العاملين بمجال المحاسبة ، من خلال تصميم استبانة مكونة من 13 فقرة متعلقة بموضوع الدراسة وتمت معالجة النتائج والتوصل إلى أن الإفصاح الإلكتروني وفق شبكة الانترنت سوف يكون له دور إيجابي في تعزيز المعلومات المالية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المالية أهمها الملاءمة، كما أن الإفصاح عبر الإنترنت يوفر موارد مادية وبشرية.

الدراسة الثامنة: (رشوان، 2018) "أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية" هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم الاستبانة كأداة الدراسة ووزعت على عينة البحث المكونة من المدراء الماليين ورؤساء الأقسام العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (172) موظف وموظفة. وأثبتت نتائج الدراسة أن استخدام الإفصاح الإلكتروني من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين، مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار في هذه الشركات، وأوصت الدراسة بالعناية بجودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً والذي بدوره يجعل المستثمرين يمنحون ثقة أكبر للبيانات المفصح عنها إلكترونياً وبالتالي يحسن كفاءة أداء بورصة فلسطين.

الدراسة التاسعة: (باجاخر والحجلي، 2017) "أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية." سعت الدراسة إلى البحث في وجود أثر لخصائص هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودي خلال الأعوام من 2012 - 2014، وأظهرت النتائج وجود أثر لحجم الشركة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات السعودية، وأوصت الدراسة بالاهتمام بجودة ومحتوى المعلومات التي تفصح عنها الشركات، والإفصاح بشكل أفضل وأشمل والذي يرفع مستوى الإفصاح الاختياري، بالإضافة إلى تركيز الشركات على دور مجالس الإدارة وخصائصها في تحسين مستويات الإفصاح.

الدراسة العاشرة: (عودة، 2017) "أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين." ركزت الدراسة على البحث في وجود تأثير للحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري، وتم تطبيق الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة

فلسطين، حيث تم التعرف على مستويات الإفصاح الاختياري لديها وتم اختبار تطبيقها لمبادئ الحوكمة من خلال دراسة خصائص مجلس الإدارة. واستنتجت الدراسة أن هناك أثر سلبي لمتغير الربحية على مستوى الإفصاح الاختياري، كما أن مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات عينة الدراسة كان متوسطاً ولذلك أوصت الدراسة الشركات بالاهتمام أكثر بالإفصاح الاختياري وتحسين مستوياته لما له من أثر إيجابي على أداء الشركة.

الدراسة الحادي عشر: (كرجي، 2017) "قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار" دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة ضعف التزام غالبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتقديم إفصاحات كافية عن تقاريرها المالية، فضلاً عن ضعف المعلومات المفصّح عنها وعدم كفايتها للمساهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، كما تهدف إلى بيان أهمية التقارير المالية التي تفصح عنها الشركات، وبيان مدى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لشركات المساهمة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن فحص تأثير ودور الإفصاح المحاسبي في القرارات الاستثمارية. ولتحقيق هدف البحث تم دراسة وتحليل القوائم المالية الخاصة بشركات عينة البحث وتم إيجاد نقاط القصور والضعف فيها إضافةً إلى تصميم استمارة عُرضت على مجموعة من الخبراء والمختصين واختيار عينة شملت (89) مستجيب من المساهمين والمستثمرين والوسطاء والمحاسبين القانونيين. واستخدم في الإطار التطبيقي عدد من الأساليب الكمية التي قدمت دعماً لفرضيات البحث. وقد كان من أهم الاستنتاجات لهذه الدراسة أن معظم الشركات تقدم تقارير مالية بشكل غير كافي وتفتقر للعديد من المعلومات فضلاً عن افتقارها للعديد من الأرصدة داخل هذه القوائم وهذا يؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرار الاستثماري. أما أبرز توصيات الدراسة فهي ضرورة اهتمام إدارة الشركات بالمعلومات التي تفصح عنها سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية، حيث يجب الاهتمام بها

من حيث الكمية والنوعية والدقة كما يجب تقديمها بالوقت المناسب للجهات المعنية، وهذا ما يتطلب الالتزام بالمعايير الدولية للوصول إلى النتيجة المطلوبة.

### 1.3.2 الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: (Dissanagake & Nimalathan, 2019) Impact of Corporate Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary. Disclosures: A case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka.

وهي دراسة حالة على الشركات الصناعية في سريلانكا خلال الأعوام (2012 - 2017)، وسعت هذه الدراسة لإثبات وجود تأثير لخصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الاختياري. وركزت الدراسة على ثلاثة خصائص لمجلس الإدارة وهي حجم المجلس، استقلالية الأعضاء، وفصل المهام (مهام رئيس المجلس والمدير التنفيذي)، واستنتجت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري، بينما لم يثبت وجود أثر لباقي الخصائص، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تحديد دليل عام للشركات يحدد كيفية وكمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن الإفصاح الاختياري.

الدراسة الثانية: (Asmar & others 2018) The Impact of Corporate Governance

Mechanisms on Disclosure Quality: Evidence from Company

Listed in the Palestine Exchange"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الزمنية 2005-2016. وتم قياس المتغيرات المستقلة وهي (حجم مجلس الإدارة، ومكافآت أعضاء المجلس، وملكية أعضاء المجلس، وعدد الاجتماعات الدورية للأعضاء، وازدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وحجم لجان التدقيق، وارتباط مكاتب التدقيق بمكاتب عالمية) وتحليل

النتائج لمعرفة تأثيرها على جودة الإفصاح، وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات حجم المجلس وملكية أعضاء مجلس الإدارة وارتباط مكاتب التدقيق بمكاتب عالمية لها أثر إيجابي على جودة الإفصاح، بينما تؤثر خصائص ازدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وحجم لجان التدقيق بشكل سلبي على جودة الإفصاح، في حين لم تثبت الدراسة وجود أثر لعدد الاجتماعات الدورية. وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث حول موضوع آليات الحاكمة المؤسسية وأثرها على جودة الإفصاح في بيئات مختلفة.

الدراسة الثالثة: (Benbouali & Berberi, 2018) The Importance of Introducing Electronic Accounting Disclosure Using the XBRL Language in Activating the Stock Market".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور XBRL في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وكيف تساهم في تفعيل وكفاءة سوق الأوراق المالية، من أجل زيادة وعي المؤسسات بضرورة إدخال هذه التكنولوجيا الجديدة في عملية الإفصاح المحاسبي وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية والنزاهة، لأنها تعتبر العامود الفقري للثقة في كل من المجتمع المالي وغير المالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم عمل دراسة ميدانية من خلال توزيع الاستبانة على بعض الممارسين في البلدان التي طبقت لغة XBRL في ماليزيا، جنوب إفريقيا، رومانيا. وأظهرت النتائج أن تحقيق المركزية وفعالية الاستثمار تبقى على اتصال بالأسواق العالمية الناجحة، ووجود علاقة وثيقة بين لغة XBRL وجودة المعلومات المالية، إضافة إلى علاقة بين لغة XBRL وكفاءة سوق الأوراق المالية.

الدراسة الرابعة: (Scherr & Ditter, 2017) Customization versus standardization in electronic financial reporting: Early evidence from the SEC XBR mandate"

هدفت الدراسة إلى تعزيز معالجة المعلومات من خلال التوحيد الإلكتروني، والتعرف على العوامل المتعلقة بالاختلاف المقطعي في التقارير غير القياسية لعينة من ملفات XBRL المقدمة إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات من 2009 إلى 2013. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود انحراف فيما يتعلق بسلوك الإبلاغ عن التقارير الشائعة، وكذلك مستوى الإفصاح (الطوعي) يؤثر على مدى امتدادات التصنيف. إضافة إلى أن الشركات الأقل مشاركة ولديها خبرة أقل في عملية حفظ ملفات XBRL تميل إلى إظهار مستويات أعلى من التخصيص. ولا تظهر النتائج أي دليل تجريبي واضح على أن الشركات ذات الجودة المحاسبية المنخفضة تظهر في المتوسط انحرافاً أكبر عن المعيار المحدد مسبقاً وبالتالي تشير النتائج إلى أن التخصيص يرتبط في الغالب بتعقيد الملفات وتكاليف الامتثال، بدلاً من الاستخدام الاستراتيجي. قد تكون النتائج التجريبية ذات فائدة للجنة الأوراق المالية ومهنة المحاسبة على حد سواء في ضوء التركيز المتزايد على ممارسات XBRL.

الدراسة الخامسة: Corporate governance and risk reporting: Indian evidence (Saggar & Singh, 2017).

وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى الإفصاح الطوعي عن المخاطر وفحص العلاقة بين جودة حوكمة الشركات على مستوى الشركة، واستخدمت الدراسة تحليل المحتوى الآلي وتكونت عينة الدراسة من (100) شركة هندية غير مالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لحوكمة الشركات والمتمثل بحجم مجلس الإدارة والتنوع بين الجنسين على الإفصاح عن المخاطر، إضافة إلى أن الكشف عن المخاطر يتأثر بتركز الملكية في أيدي كبار المساهمين.

## 4.2 التعقيب على الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات السابقة بموضوع الإفصاح الإلكتروني ومحدداته ومستوياته وميزاته في قطاعات عدة في دول مختلفة حيث تناولت دراسة عزاوي وجواحي (2021) تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على

مصادقية المعلومات المحاسبية ، وتناولت دراسة سباق وهيبته (2019) موضوع متطلبات تطبيق الإفصاح الإلكتروني وأثره على ملاءمة المعلومات المالية ، أما دراسة رشوان (2018) فقد بحثت في أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية ، وكذلك دراسة كرجي (2018) والتي بحثت في قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار، وتمثلت أغلب النتائج في إثبات أهمية الإفصاح الإلكتروني وتأثيره الايجابي على الشركة وبالتالي أوصت بتركيز الشركات عليه وتدقيق ما يتم نشره من خلاله.

كما ركزت العديد من الدراسات السابقة على موضوع مجلس الإدارة وارتباطه بموضوع الإفصاح الإلكتروني، حيث تناولت دراسة المغربي (2020) أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية، كما تناولت دراسة صالح (2020) أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية، أما دراسة باجاحر والحجلي (2017) فقد تحدثت عن أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية بالإضافة إلى دراسة Dissanagake & Nimalathasan (2019) والتي بحثت في أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الإختياري، وقد أجمعت الدراسات السابقة على وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على مستوى وطبيعة الإفصاح الإلكتروني ومن أهم الخصائص المؤثرة: حجم المجلس، استقلالية الأعضاء، وازدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة.

استفاد الباحث من الدراسات السابقة من خلال جمع أفكار بخصوص عينة الدراسة والمنهجية والطريقة والاجراءات.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- اختلفت الدراسة الحالية عن سابقتها بأنها تبحث في خصائص جديدة لمجلس الإدارة وأثرها على الإفصاح الإلكتروني في سوق المال الفلسطيني والأردني، مثل خاصية عدد اللجان المنبثقة عن المجلس والتي أثبتت الدراسة أن لها تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت.

2- أضافت آراء جديدة حول الإفصاح الالكتروني وارتباطه بمجلس الإدارة، حيث أن هناك دراسات قلائل ربطت خصائص مجلس الإدارة بالإفصاح الالكتروني على الصعيد الفلسطيني والأردني ولم يتم التركيز على هذا الموضوع واعطاءه الأهمية المناسبة.

### الطريقة والإجراءات

يختص هذا الفصل بتوضيح طريقة جمع البيانات وتحديد منهجية الدراسة ومجتمع الدراسة وتوضيح العينة بالإضافة إلى تفصيل متغيرات الدراسة المستقلة والضابطة والمتغير التابع وكيف تم بناء مؤشر قياس للمتغير التابع، ثم يتطرق لتوضيح نموذج الدراسة المستخدم لتحليل النتائج وأدوات الدراسة والإجراءات ولمحة عن المعالجة الإحصائية المستخدمة.

### 1.3 منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبة هذا المنهج لطبيعة الدراسة، وصولاً إلى تحليل علاقة المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة بالمتغير التابع.

### 2.3 طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات باستخدام الانترنت من خلال المواقع الإلكترونية بطريقة تحليل المحتوى، حيث تم تصميم جدول يضم كافة جوانب مؤشر الإفصاح المالي عبر الإنترنت المذكورة لاحقاً ويضم أيضاً كافة الشركات التي تمثل عينة الدراسة، ثم تمت الاستعانة بالمواقع الإلكترونية للشركات وتقاريرها المالية السنوية المدرجة في موقع بورصة فلسطين وموقع بورصة عمان لمعرفة إن كانت تفصح عن كل جانب من جوانب المؤشر أم لا، حيث تم التعبير عن الإفصاح ب 1 وعدم الإفصاح ب 0.

### 3.3 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها 48 شركة كما وردت في موقع البورصة، وجميع الشركات المدرجة في بورصة عمان وتعدادها 168 شركة ويمكن الاطلاع عليها من خلال رابط بورصة عمان باب الأعضاء من خلال الرابط الالكتروني التالي:

<https://www.exchange.jo/ar/new-corporate-actions?page=89>

#### جدول (1.3) مجتمع الدراسة

تعداد الشركات المدرجة في بورصة عمان	تعداد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين
168	48
216	مجموع مجتمع الدراسة

#### عينة الدراسة:

تم اختيار 41 شركة فقط من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أي ما نسبته 85.4% من الشركات المدرجة في موقع بورصة فلسطين وذلك بسبب نقص البيانات المفصّل عنها والمتعلقة بخصائص مجلس الإدارة، و 60 شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان أي ما نسبته 35.7% من الشركات المدرجة في موقع بورصة عمان وقد وتم اختيارها حسب توفر البيانات المطلوبة مع مراعاة التنوع في كافة قطاعات الاعمال وتم تبويبها في جدول خاص حسب توزيع قطاعاتها الاقتصادية، انظر ملحق رقم (1). وتمثل هذه العينة ما نسبته 46.75% من مجتمع الدراسة الكلي.

### 4.3 متغيرات الدراسة:

لتحقيق الغاية من هذه الدراسة تم استخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الضابطة، والجدول رقم (2.3) يوضح آلية القياس والمراجع لتلك المتغيرات.

#### 1.4.3 المتغيرات المستقلة:

وتشمل خمسة متغيرات من المتوقع أن يكون لها تأثير على الإفصاح الإلكتروني لشركات المساهمة العامة :

- 1- حجم مجلس الإدارة (عدد أعضاء المجلس )
- 2- نوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (ذكر، أنثى)
- 3- عدد الاجتماعات الدورية لأعضاء مجلس الإدارة.
- 4- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- 5- عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

#### 2.4.3 المتغيرات الضابطة:

لتقليل نسبة الخطأ والحصول على نتائج أكثر موثوقية تم استخدام ثلاثة متغيرات ضابطة:

- 1- حجم الشركة.
- 2- الأداء المالي.
- 3- قطاع العمل

الجدول (2.3) المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة وطرق قياسها:

المتغيرات	وحدة القياس	رمز المتغير	التأثير المتوقع	التعريف الإجرائي للمتغير	المصدر
المتغير التابع					
إجمالي مؤشر الإفصاح الالكتروني	الإفصاح 1 عدم الإفصاح 0	Y		النتيجة النهائية لمجموع عوامل الإفصاح الالكتروني	
المتغيرات المستقلة					
حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء المجلس	X1	+	عدد أعضاء مجلس الإدارة	بركات ، 2020 ، raithatha ,2014
جنس أعضاء مجلس الإدارة	نسبة مئوية	X2	-,+	تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة ذكورا وإناثا ، نسبة الاعضاء الاناث إلى المجلس ككل	
عدد الاجتماعات الدورية	عدد الاجتماعات	X3	+	عدد اجتماعات مجلس الإدارة السنوية	بركات ،2020
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	نسبة مئوية	X4	+	نسبة الاعضاء المستقلين الى حجم مجلس الإدارة	raithatha , 2014
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	عدد اللجان	X5	+	عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	
المتغيرات الضابطة					
الأداء المالي	العائد على حق الملكية	X6	+	وهو ما يشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية	العيساوي،2022
حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	X7	+	القيمة السوقية للشركة	madhushika,2017
قطاع العمل	خدمات،تأمين،صناعة استثمار،بنوك	X8	-,+	مجال عمل الشركة واختصاصها	

### 3.4.3 المتغير التابع:

تم بناء مؤشر للمتغير التابع (TIFRI) وهو الإفصاح المالي عبر الإنترنت لتسهيل قياسه من خلال عدد من المؤشرات الوكيلية التي تعبر عنه، وقد تم الاستعانة بدراسة بارزة أجراها 2017 Madhushika H.P.K، ودراسة موسى شرفية، 2014 ودراسة سارة غانم، 2020، حيث تناولت هذه الدراسات عدد من الجوانب التابعة للإفصاح المالي عبر الإنترنت والتي تعبر عنه وتم تجميع سبعة جوانب مختلفة للإفصاح بالاستعانة بالدراسات المذكورة، والتي تنسجم بشكل كبير مع متطلبات الإفصاح المالي في فلسطين وعمان. وتم قياس الإفصاح عبر استخدام نظام 1 و 0، حيث تعبر 1 عن الإفصاح و 0 عن عدم الإفصاح. ويستعرض الجدول التالي (3.3) تفصيل مؤشر الإفصاح المالي عبر الإنترنت الذي تم الاعتماد عليه ويبين الجوانب التي يشملها وكيف تم التعبير عن كل جانب.

#### الجدول (3.3) مؤشر الإفصاح المالي عبر الإنترنت:

إجمالي مؤشر الإفصاح المالي عبر الإنترنت
أ- مؤشر معلومات الشركة (CII)
1 رؤية ورسالة الشركة/أو بيانات سياسة الشركة (الجودة والبيئة والموارد البشرية)
2 لمحة عامة عن الموارد البشرية للشركة من حيث التدريب والتطوير
3 الجوائز والاعتمادات التي حصلت عليها الشركة
4 صحيفة الحقائق (معلومات الشركة)
5 النظام الأساسي للشركة
ب- مؤشر المعلومات المالية والمتعلقة بالمستثمرين (FINVI)
1 التقرير السنوي للسنة الماضية
2 التقرير السنوي للعام الحالي
3 البيانات والإعلانات الأخيرة المتعلقة بالشؤون المالية والمستثمرين
4 النشر في التقارير ربع السنوية
5 التقويم المالي للأحداث التي تهم المستثمرين

6	نشر تقارير بحثية عن أنشطة تداول الأسهم والتقارير المالية المتعلقة بها (إخطارات خاصة من قبل المراجعين الخارجيين)
7	التوقعات المتعلقة بالبيانات المالية الرئيسية للشركة
8	سعر السهم في نفس اليوم
9	أسعار الاسهم التاريخية
10	أداء سعر السهم بالنسبة لمؤشر سوق الاوراق المالية
11	معلومات عن خطة استثمار أرباح الأسهم
12	تاريخ دفع توزيعات الارباح
13	أبرز المؤشرات المالية للسنة (النسب المالية ،الرسوم التوضيحية )
14	تقييم المحللين على الشركة
	<b>ج- مؤشر إفصاح حوكمة الشركات ( CGDI )</b>
1	أسماء أعضاء مجلس إدارة الشركة
2	الملف الشخصي لمجلس الإدارة
3	مبادئ وإرشادات حوكمة الشركات
4	قواعد السلوك والأخلاق للمديرين والمسؤولين والموظفين
	<b>د- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (SRI)</b>
1	صفحة أو علامة تبويب محددة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات
2	الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة غير التجارية التي تقوم بها الشركة
	<b>هـ- مؤشر العرض الإجمالي (TPI)</b>
1	صور بيانية ديناميكية
2	جدول المحتويات أو خريطة الموقع
3	قائمة التنقل المنسدلة
	HTML أو 4 Pdf التقرير السنوي بصيغة
5	محرك بحث داخلي
6	ملفات صوتية
7	ملف فيديو
8	بريد إلكتروني مباشر لعلاقات المستثمرين
9	تتبيهات بالبريد الإلكتروني (للاشتراك للحصول على معلومات متعلقة بالمستثمر)
10	ارتباط تشعبي بالبيانات الموجودة على مواقع الطرف الثالث
	<b>و- الإفصاح عن البيانات المالية (FSI)</b>
	1 قائمة المركز المالي

2قائمة التدفقات النقدية
3قائمة الأرباح والخسائر
4قائمة التغيرات في حقوق الملكية
5السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء
6مضرائب الدخل
7عقود الإيجار
8محاسبة المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية
9القوائم المالية الموحدة
10الحصص في المشاريع المشتركة
ز- الإفصاح عن المخاطر المالية (FRI)
1مخاطر السوق وتشمل مخاطر العملة ومخاطر القيمة العادلة ومخاطر السعر
2مخاطر الائتمان
3مخاطر السيولة (مخاطر التمويل)
4مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة

### 5.3 نموذج الدراسة:

تم بناء نموذج رياضي لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والضابطة والمتغير التابع كما يلي:

$$TIFRI_t = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + B_8X_8 + \mu$$

بحيث:

TIFRI: مؤشر الإفصاح المالي عبر الإنترنت الكلي

X1: حجم مجلس الإدارة

X2: جنس أعضاء مجلس الإدارة

X3: عدد الاجتماعات الدورية

X4: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

X5: عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

X6: الأداء المالي

X7: حجم الشركة

X8: قطاع العمل

$B_0$  : الثابت

B : هي مصفوفة المعامل المتغير

$\mu$  : الخطأ في المعادلة

### 6.3 أدوات الدراسة وخصائصها:

تم بناء الدراسة والتي تكونت من قسمين، القسم الاول يتعلق بخصائص مجلس إدارة الشركات المدرجة في موقع بورصة فلسطين وموقع بورصة عمان، والقسم الثاني يتعلق بالإفصاح المالي عبر الإنترنت لها ويشتمل على (7) محاور أساسية وهي معلومات الشركة، المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين، إفصاح حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، العرض الإجمالي، البيانات المالية بالإضافة إلى المخاطر المالية، وضم كل محور مجموعة من الأبعاد الخاصة به.

### 1.6.3 صدق الأداة

تم بناء مؤشر للدراسة يبحث العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة وعددها 5 بالإضافة إلى 3 متغيرات ضابطة مع المتغير التابع وهو الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات، وقد تم اختيار المتغيرات بدقة وعرضها على المشرف والتأكد من موافقته قبل البدء بجمع البيانات وذلك للتأكد من شمول الفقرات للجانب

المدرّوس وإضافة أيّ تعديلات يراها مناسبة وتبعاً لهذه الملاحظات تمّ إخراج مؤشر قياس بصورته النهائية بعد التأكد من صدق المحتوى للبيانات التي تمّ جمعها والاعتماد عليها في بناء النتائج.

### 7.3 إجراءات الدراسة

قامت الباحثة بتطبيق أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة، حيث تمّ جمع البيانات عن طريق أسلوب تحليل المحتوى من خلال موقع بورصة فلسطين وموقع بورصة عمان، وقد تمّ جمع البيانات لـ 41 شركة مساهمة عامة فلسطينية من موقع بورصة فلسطين و60 شركة مساهمة عامة أردنية من موقع بورصة عمان وتمّ تبويبها ضمن جدول يوضح عدد الشركات الواردة ضمن العينة من كل قطاع اقتصادي. وقد خضعت بيانات هذه الشركات للتحليل الإحصائي.

### 8.3 المعالجة الإحصائية

تمّ استخدام برنامج الرزم الإحصائية (spss) (Sciences Statistical Package For Social)، من أجل إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وقد تمّ استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط ونموذج الانحدار للإجابة عن أسئلة الدراسة واستخلاص النتائج، كما تمّ اختبار الفرضيات من خلال استخدام T-test ومن خلال تحليل ميل خط الانحدار (Regression).

نتائج الدراسة

1.4 تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرض النتائج التي توصل إليها الباحث عن موضوع الدراسة وهو " أثر خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان" وبيان أثر كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة من خلال البيانات التي تم جمعها وتحليلها. وحتى يتم تحديد مدى متوسطات نتائج الدراسة المفصلة لاحقاً في النتائج تم اعتماد الدرجات التالية في جدول (1.4) والذي يبين الدرجة والتعبير الملائم عن مدى متوسطها الحسابي، وقد تم اختيار الدرجات وفقاً للمتوسطات الحسابية الواردة في الجداول اللاحقة ضمن النتائج.

جدول (1.4) مدى المتوسطات الحسابية

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
0.33 وأقل	منخفضة
0.34 – 0.66	متوسطة
0.67 فأعلى	مرتفعة

## 2.4 نتائج أسئلة الدراسة:

### 1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول: ما مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات

#### المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محاور مؤشر الدراسة والتي تعبر عن مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الإفصاح للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

المقارنات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	1	2	3	4	5	6	7
1. المخاطر المالية	.96	.12		.270**	.566**	.302**	.479**	.288**	.252
2. المسؤولية الاجتماعية	.87	.28		.274**	.274**	.384**	.080	.252*	.121**
3. افصاح حوكمة الشركات	.84	.14				.303**	.331**	.115	.175**
4. البيانات المالية	.82	.11					.253*	.153	.206**
5. المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين	.80	.12						.288	.026**
6. معلومات الشركة	.71	.18							.118**
7. العرض الإجمالي	.49	.18							
الدرجة الكلية للإفصاح	.75	.09							

\*دالة عند (0.05)

\*\*دال عند (0.01)

يظهر الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (0.75) وانحراف معياري (0.09) وهذا يدل على أن مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان جاء بدرجة

مرتفعة وتبين أن محور المخاطر المالية حصل على أعلى متوسط حسابي (0.96) وهذا يعني أن الإفصاح عن المخاطر المالية هو الأعلى في محاور الإفصاح التي يشتمل عليها مؤشر الدراسة، ويليه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بمتوسط حسابي (0.87) ثم إفصاح حوكمة الشركات بمتوسط حسابي (0.84) ويليه إفصاح البيانات المالية بمتوسط حسابي (0.82) ثم إفصاح المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين بمتوسط حسابي (0.80) ويليه إفصاح معلومات الشركة بمتوسط حسابي (0.71) ثم أقل درجة إفصاح تمثلت في محور العرض الإجمالي والذي بلغ متوسطه الحسابي (0.49).

وفقاً للنتائج السابقة يمكن القول أن الإفصاح عن المخاطر المالية هو الأعلى بين محاور الإفصاح لأن المخاطر المالية هي أكثر ما يهتم المستثمرين الجدد والحاليين بالإضافة إلى ضرورة الاطلاع عليها من قبل الجهات الممولة والمانحة والمقرضة لذلك وجب على جميع الشركات الإفصاح عبر الإنترنت عن المخاطر المالية التي تواجهها، أما أقل درجة إفصاح والتي ظهرت في محور العرض الإجمالي ، فيُعزى ذلك إلى تفاوت اهتمام الشركات بشكل وتنسيق مواقعها الالكترونية و تقاريرها السنوية المفصّح عنها ، فوجدت الباحثة خلال جمع البيانات أن معظم الشركات تركز على محتوى تقاريرها السنوية دون إعطاء أهمية بالغة لتنسيق المحتوى او تضمينه لصور بيانية او فيديو او مقاطع صوت وغيره . إلا أن كبار الشركات والتي تسعى إلى وصول بياناتها المصّح عنها إلى أكبر شريحة من المجتمع قد أولت اهتماماً بالغاً بتفاصيل العرض الإجمالي.

وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن معلومات الشركة كما في الجدول رقم (3.4) التالي:

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن معلومات الشركة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	رؤية ورسالة الشركة/أو بيانات سياسة الشركة(الجودة والبيئة	1.00	.00	مرتفعه

			والموارد البشرية	
مرتفعه	.43	.75	لمحة عامة عن الموارد البشرية للشركة من حيث التدريب والتطوير	2
منخفضة	.47	.32	الجوائز والاعتمادات التي حصلت عليها الشركة	3
مرتفعه	.00	1.00	صحيفة الحقائق (معلومات الشركة)	4
متوسطة	.50	.49	النظام الاساسي للشركة	5
مرتفعه	.18	.71	الدرجة الكلية لمعلومات الشركة	

يظهر الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (0.71) وانحراف معياري (0.18) وهذا يدل على أن الإفصاح عن معلومات الشركة جاء بدرجة مرتفعة.

وتشير النتائج في الجدول رقم (3.4) أن معظم الفقرات جاءت بدرجة مرتفعة ، حيث حصلت كل من فقرة "رؤية ورسالة الشركة /أو بيانات سياسية الشركة" وفقرة "صحيفة الحقائق (معلومات الشركة)" على أعلى متوسط حسابي وهو ( 1.00 )، تليهما فقرة "لمحة عامة عن الموارد البشرية للشركة من حيث التدريب والتطوير" بمتوسط حسابي (0.75) ، ثم تليها فقرة "النظام الاساسي للشركة" والتي حصلت على متوسط حسابي (0.49) أي بدرجة متوسطة ، وأخيرا درجة منخفضة لفقرة "الجوائز والاعتمادات التي حصلت عليها الشركة" بمتوسط حسابي (0.32) .

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن معلومات الشركة ورؤية ورسالة الشركة هي معلومات عامة وجب الإفصاح عنها من قبل جميع الشركات حسب قوانين حوكمة الشركات وتعتبر هذه المعلومات حجر الأساس في إفصاح الشركات حيث يبدأ المطلع أو المهتم بقراءتها والاطلاع عليها بغرض التعرف على الشركة وطبيعة عملها ونشاطها لذلك لا بد أن تفصح كافة الشركات عنها. وتبعاً لها يكون الإفصاح عن الموارد البشرية من حيث التدريب والتطوير ، أما الإفصاح عن النظام الأساسي للشركة فقد تفاوتت فيه الشركات على اعتباره شأنًا إدارياً خاصاً لا يستوجب الإفصاح عنه بشكل إلكتروني لجميع المطلعين.

ويُعزى انخفاض درجة الإفصاح عن الجوائز والاعتمادات التي حصلت عليها الشركة إلى اعتباره أمراً ثانوياً لا أثر له في تحقيق الشركة مكاسب مادية جديدة أو استقطاب مستثمرين وممولين جدد وقد يكون عدم حصول الشركة على أية جوائز خلال عام اجراء الدراسة هو سبب إضافي أيضاً.

وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الافصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين كما في الجدول رقم (4.4) التالي:

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الافصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	التقرير السنوي للسنة الماضية	1.00	.00	مرتفعه
2	التقرير السنوي للعام الحالي	.99	.09	مرتفعه
3	البيانات والاعلانات الاخيرة المتعلقة بالشؤون المالية والمستثمرين	.97	.17	مرتفعه
4	النشر في التقارير ربع السنوية	.98	.14	مرتفعه
5	التقويم المالي للأحداث التي تهم المستثمرين	.99	.09	مرتفعه
6	نشر تقارير بحثية عن أنشطة تداول الأسهم والتقارير المالية المتعلقة بها (إخطارات خاصة من قبل المراجعين الخارجيين)	.71	.45	مرتفعه
7	التوقعات المتعلقة بالبيانات المالية الرئيسية للشركة	.36	.48	متوسطة
8	سعر السهم في نفس اليوم	.50	.50	متوسطة
9	أسعار الاسهم التاريخية	.99	.09	مرتفعه
10	أداء سعر السهم بالنسبة لمؤشر سوق الاوراق المالية	.66	.47	متوسطة
11	معلومات عن خطة استثمار أرباح الأسهم	.62	.48	متوسطة
12	تاريخ دفع توزيعات الارباح	.38	.48	متوسطة
13	أبرز المؤشرات المالية للسنة (النسب المالية ،الرسوم التوضيحية )	.98	.14	مرتفعه
14	تقييم المحللين على الشركة	1.00	.00	مرتفعه
	الدرجة الكلية للمعلومات المالية	.80	.12	مرتفعه

يظهر الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (0.80) وانحراف معياري (0.12) وهذا يدل على أن الافصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين جاء بدرجة مرتفعة.

وتشير النتائج في الجدول رقم (4.4) أن معظم الفقرات جاءت بدرجة مرتفعة ، وقد حصلت كل من فقرة "التقرير السنوي للسنة الماضية " وفقرة "تقييم المحللين على الشركة" على أعلى متوسط حسابي (1.00) ، تليهما فقرات "التقرير السنوي للعام الحالي" و "التقويم المالي للأحداث التي تهم المستثمرين" و "أسعار الأسهم التاريخية" بمتوسط حسابي (0.99) ، يليهم مباشرةً فترتي "النشر في التقارير ربع السنوية" و"أبرز المؤشرات المالية للسنة" بمتوسط حسابي (0.98) ثم فقرة "البيانات والاعلانات الاخيرة المتعلقة بالشؤون المالية والمستثمرين" بمتوسط حسابي (0.97) ويليهما فقرة "نشر تقارير بحثية عن أنشطة تداول الأسهم والتقارير المالية المتعلقة بها" بمتوسط حسابي (0.71) . أما باقي فقرات المحور فقد حصلت على درجة متوسطة أعلاها متوسط حسابي (0.66) لفقرة "أداء سعر السهم بالنسبة لمؤشر سوق الاوراق المالية" يليها فقرة "معلومات عن خطة استثمار أرباح الاسهم" بمتوسط حسابي (0.62) ، يليها فقرة "سعر السهم في نفس اليوم" بمتوسط حسابي (0.50) ثم فقرة "تاريخ دفع توزيعات الأرباح" بمتوسط حسابي (0.38) وأخيرا فقرة "التوقعات المتعلقة بالبيانات المالية الرئيسية للشركة" بمتوسط حسابي (0.36).

وتعزو الباحثة ارتفاع درجة الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين إلى اهتمام الشركات بمستثمريها وحرصها الدائم على إطلاعهم على كافة المعلومات التي يحتاجونها وذلك لمساهماتهم في تعزيز وضع الشركة المالي والتنافسي في السوق. ويظهر وضع الشركة المالي جليًا للمستثمرين ولكل مهتم من خلال التقرير السنوي المالي للسنة السابقة لذلك وُجد أن أعلى درجة إفصاح لدى الشركات كانت في الإفصاح عن التقرير السنوي للسنة السابقة بالإضافة إلى الإفصاح عن تقييم المحللين على الشركة وذلك لإثبات نزاهة وشفافية المعلومات الواردة في تقريرها السنوي. ولا يقل أهمية عنهما الإفصاح عن كل من التقرير السنوي للعام الحالي والتقارير ربع السنوية والإفصاح عن البيانات والإعلانات الأخيرة المتعلقة بالشؤون المالية والمستثمرين والتقويم المالي للأحداث التي تهم المستثمرين وأسعار الأسهم التاريخية وأبرز المؤشرات المالية للسنة ، وذلك لأن هذه المعلومات تشكل محور اهتمام المستثمرين سواء كانوا حاليين أو جدد فمن خلالها يمكن لهم تقييم وضع الشركة المالي وبناءا عليه اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.

أما فيما يتعلق بنشر تقارير بحثية عن أنشطة تداول الاسهم فقد تفاوتت الشركات في ذلك باعتباره أمراً ثانوياً حيث اكتفت معظم الشركات بالمعلومات العامة دون تفصيل ودون الحاجة إلى تقارير بحثية لشرحها ، ويعزو الباحث انخفاض درجة الإفصاح عن سعر السهم في نفس اليوم وأداء سعر السهم بالنسبة لمؤشر سوق الاوراق المالية إلى ضعف التداول على أسهم الشركات الغير مفصحة وذلك بدليل عدم إدراج سعر السهم ضمن التداولات اليومية في موقع البورصة وضمن آخر تحديث للتداول، أما بخصوص الإفصاح عن التوقعات المتعلقة بالبيانات المالية ومعلومات عن خطة استثمار الأرباح فقد تبقي الشركات ذلك أمراً خاصاً للمستثمرين وأصحاب القرار ولا يتم إطلاع العامة عليه عن طريق الإفصاح الالكتروني ، أما عن انخفاض الإفصاح عن تاريخ دفع توزيعات الأرباح فهو بسبب عدم وجود توزيعات أرباح للعام الذي تمت الدراسة خلاله وقد تم التحقق من ذلك من خلال الاطلاع على قائمة الأرباح والخسائر للشركة الغير مفصحة عن تاريخ دفع توزيعات الأرباح ثم تبين أن الشركة لم تحقق أرباحاً خلال هذه السنة المالية ، حيث أن جميع الشركات التي حققت أرباحاً وقامت بتوزيع أرباح على المساهمين أفصحت عن تاريخ التوزيع بشكل واضح. وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن حوكمة الشركات كما في جدول رقم (5.4) التالي:

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	أسماء أعضاء مجلس إدارة الشركة	1.00	.00	مرتفعه
2	الملف الشخصي لمجلس الإدارة	1.00	.00	مرتفعه
3	مبادئ وإرشادات حوكمة الشركات	.94	.23	مرتفعه
4	قواعد السلوك والأخلاق للمديرين والمسؤولين والموظفين	.40	.49	متوسطة
	الدرجة الكلية لإفصاح حوكمة الشركات	.84	.14	مرتفعه

يظهر الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (0.84) وانحراف معياري (0.14) وهذا يدل على أن الإفصاح عن حوكمة الشركات جاء بدرجة مرتفعة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (5.4) إلى أن فقرة " أسماء أعضاء مجلس الادارة " وفقرة "الملف الشخصي لمجلس الإدارة " حصلتا على أعلى درجة للإفصاح بمتوسط حسابي (1.00) يليهما مباشرةً فقرة "مبادئ و إرشادات حوكمة الشركات" بمتوسط حسابي (0.94) ، إلا أن فقرة "قواعد السلوك والأخلاق للمديرين والمسؤولين والموظفين" حصلت على درجة متوسطة بمتوسط حسابي (0.40).

وتعزو الباحثة ارتفاع درجة الإفصاح عن حوكمة الشركات إلى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة والتي تفرض عليها الإفصاح عن الفقرات الاربعة الواردة في الجدول أعلاه ، حيث كانت أعلى درجة للإفصاح هي عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة والملف الشخصي لمجلس الإدارة وذلك لأهمية مجلس الإدارة في تسيير أعمال الشركة و اتخاذ القرارات مما يجعله محط بحث واهتمام للمستثمرين والمهتمين بوضع الشركة ، ولا يقل عنه أهمية الإفصاح عن مبادئ و إرشادات حوكمة الشركات لأنه يثبت للمطلعين مدى التزام الشركة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وهو بدوره يبين مدى المصداقية والشفافية لهذه الشركة . أما الإفصاح عن قواعد السلوك والأخلاق للمديرين والمسؤولين والموظفين فيعتبر أمراً أقل أهمية للمستثمرين وللمطلعين على بيانات الشركة على حد سواء .

وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كما في جدول رقم (6.4) التالي:

جدول (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	صفحة أو علامة تبويب محددة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات	.92	.27	مرتفعه
2	الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة	.82	.38	مرتفعه

			غير التجارية التي تقوم بها الشركة
مرتفعه	.28	.87	الدرجة الكلية افصاح حوكمة الشركات

يظهر الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (0.87) وانحراف معياري (0.28) وهذا يدل على

أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية جاء بدرجة مرتفعة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (6.4) أن جميع الفقرات التابعة جاءت بدرجة مرتفعة ، حيث حصلت فقرة

"صفحة أو علامة تبويب محددة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات" على أعلى درجة بمتوسط

حسابي (0.92) ويليهما فقرة "الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة غير التجارية

التي تقوم بها الشركة" بمتوسط حسابي (0.82).

وتعزو الباحثة ارتفاع درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال صفحة أو علامة تبويب محددة

يتم فيها الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى أن ذلك يعزز ثقة المساهمين ويزيد الأرباح

طويلة الأجل بطريقة مستدامة وأخلاقية ، كما أن المسؤولية الاجتماعية تضيف للشركة ميزة تنافسية وتزيد

الوعي بالعلامة التجارية وتساعد الشركة على بناء الثقة مع العملاء والموظفين.

وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمؤشر العرض الإجمالي

كما في جدول رقم (7.4) التالي:

جدول (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمؤشر العرض الإجمالي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	صور بيانية ديناميكية	.80	.40	مرتفعه
2	جدول المحتويات أو خريطة الموقع	.95	.21	مرتفعه
3	قائمة التنقل المنسدلة	.52	.50	متوسطة
4	HTML أو Pdf التقرير السنوي بصيغة	1.00	.00	مرتفعه
5	محرك بحث داخلي	.56	.49	متوسطة
6	ملفات صوتية	.03	.17	منخفضة

7	ملف فيديو	.22	.42	منخفضة
8	بريد إلكتروني مباشر لعلاقات المستثمرين	.22	.42	منخفضة
9	تنبيهات بالبريد الإلكتروني (للاشتراك للحصول على معلومات متعلقة بالمستثمر	.15	.36	منخفضة
10	ارتباط تشعبي بالبيانات الموجودة على مواقع الطرف الثالث	.40	.49	متوسطة
	العرض الاجمالي	.49	.18	متوسطة

يظهر الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (0.49) وانحراف معياري (0.18) وهذا يدل على أن محور مؤشر العرض الإجمالي جاء بدرجة متوسطة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (7.4) أن معظم الفقرات جاءت بدرجة منخفضة أو متوسطة. وحصلت فقرة " التقرير السنوي بصيغة PDF أو HTML " على أعلى متوسط حسابي (1.00) يليها فقرة "جدول المحتويات أو خريطة الموقع" بمتوسط حسابي (0.95) ثم فقرة "صور بيانية ديناميكية" بمتوسط حسابي (0.80) وهي الفقرات الوحيدة التي حصلت على درجة مرتفعة ، يليها الفقرات ذات الدرجة المتوسطة وأولها "محرك بحث داخلي" بمتوسط حسابي (0.56)، يليها فقرة "قائمة التنقل المنسدلة" بمتوسط حسابي (0.52)، يليها الفقرة "ارتباط تشعبي بالبيانات الموجودة على مواقع الطرف الثالث" بمتوسط حسابي (0.40)، أما باقي الفقرات فقد حصلت على درجة منخفضة ، حيث حصلت كل من فقرتي "ملف فيديو" وفقرة "بريد إلكتروني مباشر لعلاقات المستثمرين" على نفس المتوسط الحسابي (0.22) يليهما فقرة "تنبيهات بالبريد الإلكتروني" بمتوسط حسابي (0.15) ، ثم أخيرا أقل متوسط حسابي لفقرة "ملفات صوتية" وهو (0.03).

وتعزو الباحثة ذلك إلى تركيز الشركات على البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها والتأكد من صحتها وكفايتها أكثر من الاهتمام بشكل البيانات المفصّل عنها وطريقة عرضها، مع أن طريقة العرض واستخدام ما يلزم من صور بيانية أو ملفات فيديو وغيره له بالغ الأثر في جذب انتباه القارئ.

ويظهر من خلال الجدول السابق أن استخدام صور بيانية ديناميكية وجدول محتويات أو خريطة الموقع وتقرير سنوي بصيغة PDF أو HTML هي ما يتم استخدامه من قبل معظم الشركات وذلك لأن التقرير السنوي يجب أن يُعرض بصيغة عامة متوفرة على كافة الأجهزة وسهلة الاستخدام وغير قابلة للتعديل، والصور البيانية وجدول المحتويات تسهل الوصول والفهم للمعلومات المفصّل عنها. أما استخدام قائمة تنقل

منسدة ومحرك بحث داخلي وارتباط تشعبي بالبيانات الموجودة على مواقع الطرف الثالث وملفات صوتية وملفات فيديو فقد تفاوتت بين الشركات لكن الغالبية لا تستخدمها للإفصاح وقد يكون سبب ذلك أن الموقع الإلكتروني لهذه الشركات ذو امكانيات متواضعة ويتم استخدامه بصورة شكلية للتعريف بالشركة بينما تعتمد الشركة للإفصاح عن بياناتها على إدراج تقاريرها على موقع البورصة. إضافة إلى ذلك فإن معظم الشركات لا تستخدم بريد إلكتروني مباشر لعلاقات المستثمرين وبالتالي لا يوجد بطبيعة الحال تنبيهات بالبريد الإلكتروني للحصول على معلومات متعلقة بالمستثمر، وسبب ذلك أن هذه الشركات تعتمد على إيصال ما تود إيصاله للمستثمرين من خلال موقعها الإلكتروني أو بشكل مباشر عن طريق نسخة ورقية بهذه المعلومات يتم توفيرها في مقر الشركة.

وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن البيانات المالية كما في جدول رقم (8.4) التالي:

جدول (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن البيانات المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	قائمة المركز المالي	1.00	.00	مرتفعه
2	قائمة التدفقات النقدية	1.00	.00	مرتفعه
3	قائمة الأرباح والخسائر	1.00	.00	مرتفعه
4	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	1.00	.00	مرتفعه
5	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاختفاء	1.00	.00	مرتفعه
6	ضرائب الدخل	1.00	.00	مرتفعه
7	عقود الإيجار	.68	.46	مرتفعه
8	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	.15	.36	منخفضه
9	القوائم المالية الموحدة	.60	.49	متوسطة
10	الحصص في المشاريع المشتركة	.74	.43	مرتفعه

البيانات المالية	.82	.11	مرتفعه
------------------	-----	-----	--------

يظهر الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (0.82) وانحراف معياري (0.11) وهذا يدل على أن محور الإفصاح عن البيانات المالية جاء بدرجة مرتفعة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (8.4) أن معظم الفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن البيانات المالية جاءت بدرجة مرتفعة ومتقاربة حيث حصلت كل من فقرات "قائمة المركز المالي" و "فقرة قائمة التدفقات النقدية" و"فقرة قائمة الأرباح والخسائر" و"قائمة التغيرات في حقوق الملكية" و"فقرة السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" و"فقرة ضرائب الدخل" على أعلى متوسط حسابي (1.00)، يليها فقرة "الحصص في المشاريع المشتركة" بمتوسط حسابي (0.74)، يليها فقرة "عقود الإيجار" بمتوسط حسابي (0.68)، ثم فقرة "القوائم المالية الموحدة" بمتوسط حسابي (0.60) وأخيراً فقرة "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" بمتوسط حسابي (0.15).

وبناء على ما سبق نجد أن جميع شركات العينة المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان أفصحت عن القوائم المالية المتعارف عليها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وهي قائمة الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وتعزو الباحثة ذلك إلى أن هيئة سوق رأس المال تفرض على الشركات تقديم تقرير عن نتائج الأعمال والمركز المالي لها وللمستثمرين والمقرضين. كما أن جميع الشركات أفصحت عن السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية وذلك بغرض توضيح البيانات للقارئ وإثبات مدى التزام الشركة بمعايير المحاسبة الدولية وبالتالي تعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين، بالإضافة لما سبق فقد أفصحت جميع الشركات عن ضرائب الدخل التي تتكبدتها سنوياً وهذا الإفصاح بطبيعة الحال هو جزء من قائمة الدخل كما خصصت له بعض الشركات علامة تبويب خاصة تحت مسمى مخصص ضريبة الدخل. أما الإفصاح عن الحصص في مشاريع مشتركة فقد تفاوت بين الشركات لأن البعض الغير مفصّل لا يوجد لديه مشاريع مشتركة أما جميع الشركات التي لديها مشاريع مشتركة فقد أفصحت عن حصصها فيها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالإفصاح عن القوائم المالية الموحدة، فقد أفصحت جميع الشركات التي لديها قوائم موحدة عنها أما الشركات التي لم تفصح فليس لديها قوائم موحدة. أما فيما يتعلق بالإفصاح عن عقود الإيجار فقد أفصحت كافة الشركات التي لديها عقود إيجار عنها أما

الشركات التي لم تفصح فليس لديها أية عقود إيجار. أما عن أقل متوسط حسابي وهو للإفصاح عن محاسبة المنح الحكومية والمساعدات الحكومية فلم تحصل هذه الشركات على أية منح أو مساعدات حكومية ليتم الإفصاح عنها.

وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن المخاطر المالية كما في جدول رقم (9.4) التالي:

جدول (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التابعة لمحور الإفصاح عن المخاطر المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	مخاطر السوق وتشمل مخاطر العملة ومخاطر القيمة العادلة ومخاطر السعر	.98	.14	مرتفعه
2	مخاطر الائتمان	.99	.09	مرتفعه
3	مخاطر السيولة (مخاطر التمويل)	.98	.14	مرتفعه
4	مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة	.90	.30	مرتفعه
	البيانات المالية	.96	.12	مرتفعه

يظهر الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (0.96) وانحراف معياري (0.12) وهذا يدل على أن محور الإفصاح عن المخاطر المالية جاء بدرجة مرتفعة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (9.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة مرتفعة ومتقاربة، حيث حصلت فقرة "مخاطر الائتمان" على أعلى متوسط حسابي (0.99) يليها فقرتي "مخاطر السوق" و "مخاطر السيولة" بمتوسط حسابي (0.98) ثم فقرة "مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة".

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الإفصاح عن المخاطر المالية التي تواجه الشركة هو من أساسيات مبادئ الحوكمة وهو أمر هام جدا بالنسبة للمستثمرين والمقرضين وتُبنى عليه الكثير من القرارات، أما انخفاض

الإفصاح قليلا عن مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة فيعود إلى طبيعة عمل الشركة المفصحة والتي لا يتعلق عملها وإيراداتها بأسعار الفوائد لذلك ليس لديها أية مخاطر متعلقة بتقلب سعر الفائدة. قامت الباحثة بعمل جدول تفصيلي بالنسب السابقة المذكورة في الجداول أعلاه للفصل بين نتائج الشركات المدرجة في بورصة عمان ونتائج الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك بغرض المقارنة كما تقتضي الدراسة.

جدول (10.4): النسب المئوية لقرارات الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان

المجال	الفقرة	عمان %	فلسطين %
أ- مؤشر معلومات الشركة	رؤية ورسالة الشركة/أو بيانات سياسة الشركة (الجودة والبيئة والموارد البشرية)	100	100
	لمحة عامة عن الموارد البشرية للشركة من حيث التدريب والتطوير	80	68.29
	الجوائز والاعتمادات التي حصلت عليها الشركة	26.67	39.02
	صحيفة الحقائق (معلومات الشركة)	100	100
	النظام الأساسي للشركة	28.33	78.05
ب- مؤشر المعلومات المالية والمتعلقة بالمستثمرين	التقرير السنوي للسنة الماضية	100	100
	التقرير السنوي للعام الحالي	98.33	100
	البيانات والاعلانات الاخيرة المتعلقة بالشؤون المالية والمستثمرين	100	92.68
	النشر في التقارير ربع السنوية	98.33	97.56
	التقويم المالي للأحداث التي تهم المستثمرين	98.33	100
	نشر تقارير بحثية عن أنشطة تداول الأسهم والتقارير المالية المتعلقة بها (إخطارات خاصة من قبل المراجعين الخارجيين)	75	65.85
	التوقعات المتعلقة بالبيانات المالية الرئيسية للشركة	38.33	34.15
	سعر السهم في نفس اليوم	61.67	34.15
	أسعار الاسهم التاريخية	98.33	100
	أداء سعر السهم بالنسبة لمؤشر سوق الاوراق المالية	85	39.02
	معلومات عن خطة استثمار أرباح الأسهم	85	29.27

56.1	26.67	تاريخ دفع توزيعات الأرباح	
95.12	100	أبرز المؤشرات المالية للسنة (النسب المالية، الرسوم التوضيحية)	
100	100	تقييم المحللين على الشركة	
100	100	أسماء أعضاء مجلس إدارة الشركة	ج- مؤشر إفصاح حوكمة الشركات
100	100	الملف الشخصي لمجلس الإدارة	
95	93.33	مبادئ وإرشادات حوكمة الشركات	
53.66	31.67	قواعد السلوك والأخلاق للمديرين والمسؤولين والموظفين	
87.8	95	صفحة أو علامة تبويب محددة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات	د- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
73.17	88.33	الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة غير التجارية التي تقوم بها الشركة	
92.68	71.67	صور بيانية ديناميكية	مؤشر العرض الإجمالي (TPI))
92.68	96.67	جدول المحتويات أو خريطة الموقع	
53.66	51.67	قائمة التنقل المنسدلة	
100	100	HTML أو Pdf التقرير السنوي بصيغة	
58.54	55	محرك بحث داخلي	
5	1.67	ملفات صوتية	
31.71	16.67	ملف فيديو	
43.9	8.33	بريد إلكتروني مباشر لعلاقات المستثمرين	
31.71	5	تنبيهات بالبريد الإلكتروني (للاشتراك للحصول على معلومات متعلقة بالمستثمر	
65.85	23.33	ارتباط تشعبي بالبيانات الموجودة على مواقع الطرف الثالث	
100	100	قائمة المركز المالي	الإفصاح عن البيانات المالية
100	100	قائمة التدفقات النقدية	
100	100	قائمة الدخل	
100	100	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	
100	100	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاختفاء	
100	100	ضرائب الدخل	
75.61	63.33	عقود الإيجار	
14.63	16.67	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	
53.66	65	القوائم المالية الموحدة	
73.17	75	الحصص في المشاريع المشتركة	

		مخاطر السوق وتشمل مخاطر العملة ومخاطر القيمة العادلة ومخاطر السعر	الإفصاح عن المخاطر المالية
95.12	100	مخاطر الائتمان	
97.56	100	مخاطر السيولة (مخاطر التمويل)	
97.56	98.33	مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة	
85.37	93.33		المؤشر الإجمالي
75.65	74.28		

نلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يظهر النسب المئوية لفقرات الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان أن نتائج الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تتسجم وتتوافق بشكل قريب جداً مع الشركات المدرجة في بورصة عمان، حيث تقاربت النتائج بشكل كبير جداً في 39 فقرة من أصل 49 فقرة كلية تعبر عن الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركة.

ولعل هذا التقارب يعود إلى تشابه بيئة الأعمال ومتطلبات السوق في فلسطين والاردن، بالإضافة إلى التشارك في عدد من أعضاء مجلس الإدارة والذين تبين للباحثة مساهمة عدد منهم في مجالس إدارة الشركات المدرجة في بورصة عمان ومجالس إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كما أن قوانين هيئة سوق رأس المال لكلا البلدين متشابهة بدرجة كبيرة وهي المسؤولة عن فرض ما يجب الإفصاح عنه على الشركات.

وقد ظهر تباعد كبير في نتائج 10 فقرات من أصل 39 فقرة تعبر عن الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والشركات المدرجة في بورصة عمان.

وحصلت فقرة "معلومات عن خطة استثمار أرباح الأسهم" على أعلى نسبة تفاوت حيث ظهرت النسبة في شركات بورصة فلسطين (29.27) بينما حصلت شركات بورصة عمان على نسبة (85) وتعزو الباحثة هذا التفاوت إلى عدم اهتمام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح عن مخططاتها المستقبلية وقد يعود ذلك إلى انخفاض اهتمامها باستقطاب مستثمرين جدد أو خارجيين، على عكس الشركات المدرجة في بورصة عمان والتي تعتني جيداً بجانب الإفصاح عن الخطط المستقبلية بغرض استقطاب مستثمرين جدد وخارجيين.

أما بخصوص التفاوت في نتائج باقي فقرات الإفصاح المالي عبر الإنترنت بين الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والشركات المدرجة في بورصة عمان فتعزو الباحثة ذلك إلى سببين رئيسيين: 1- عدم اهتمام الشركات المدرجة في بورصة عمان بمواقعها الإلكترونية ، حيث يتم استخدام الموقع بصورة شكلية ونمطية ويتم الاعتماد على موقع بورصة عمان للإفصاح وهذا ما يجعل نسبة الإفصاح لديهم منخفضة مقارنة بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي تعتمد على مواقعها الإلكترونية بشكل أساسي للإفصاح إلى جانب اعتمادها على موقع بورصة فلسطين، وقد ظهر هذا السبب جلياً في فقرات "صور بيانية ديناميكية" و "ملف فيديو" و "النظام الأساسي للشركة" و"ارتباط تشعبي بالبيانات الموجودة على مواقع الطرف الثالث" ، فهذه الفقرات لا مجال لعرضها على مواقع البورصة وإنما يتطلب عرضها استخدام موقع إلكتروني خاص للشركة.

3- طريقة العرض التي يُتيحها موقع البورصة ، حيث ظهر من خلال جمع البيانات أن موقع بورصة عمان يقدم خدمات عرض إضافية للبيانات لم تتوفر في موقع بورصة فلسطين ، وهذا السبب في الحصول على نسبة أعلى في فقرة "الإفصاح عن سعر السهم في نفس اليوم" حيث يُظهر موقع بورصة عمان جدولاً كاملاً لأسعار الأسهم اليومية والتاريخية لكل شركة على حدى، بالإضافة إلى "أداء سعر السهم بالنسبة لمؤشر سوق الأوراق المالية" حيث يوفر موقع بورصة عمان مؤشر عام لكل شركة يُظهر أداء سهم الشركة مقارنة مع الأداء العام لمؤشر سوق الأوراق المالية بينما يفترق موقع بورصة فلسطين لذلك ولكن قامت بعض من الشركات بالإفصاح عن أداء سعر السهم بالنسبة لمؤشر سوق الأوراق المالية بشكل شخصي وجهود شخصية ضمن تقريرها السنوي .

وتجدر الإشارة إلى أن تعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطيني وسوق رأس المال الأردني المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني لم تلزم الشركات بإنشاء مواقع إلكترونية خاصة والإفصاح من خلالها، بل اكتفت بفرض الإفصاح عبر مواقع البورصة بصفته الممثل الرئيسي لشركات المساهمة العامة وهو أيضاً المرجع الأساسي لتداول الشركات والاطلاع على بياناتها وتقاريرها.

أما بخصوص حصول الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على نسبة أعلى في فقرة 'تاريخ دفع توزيعات الأرباح' فقد يعود ذلك إلى اعتمادها على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للإعلان عن موعد توزيع الأرباح وهذا يرتبط بالفقرتين الأخيرتين والتي حصلت فيهن أيضا الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على نسبة أعلى "بريد الكتروني مباشر لعلاقات المستثمرين" و " تنبيهات بالبريد الالكتروني" حيث تعتمد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على التواصل الالكتروني مع مستثمريها بغرض الاعلان عن تاريخ دفع توزيع الأرباح وأية اعلانات أخرى تهمهم، بينما تعتمد أغلب الشركات المدرجة في بورصة عمان على نشرة دورية ورقية يتم توفيرها في مقر الشركة للمهتمين.

#### 2.2.4 النتائج المتعلقة بالأسئلة الفرعية:

1- سؤال فرعي أول:

ما مستوى الافصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

لايجاد مستوى الافصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون بين مجالات الافصاح، كما تظهر من خلال الجدول (11.4):

الجدول (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط لمستوى الافصاح المالي

عبر الإنترنت في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المقارنات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	1	2	3	4	5	6	7
1.معلومات الشركة	.77	.18		.369*	.578**	.519**	.347*	.175	.310
2.المعلومات المالية	.75	.13			.201	.444**	.251	.460**	.060*

.221**	.101	.199	.346*				.14	.87	3.افصاح حوكمة الشركات
.102**	.257	.597**					.35	.81	4.المسؤولية الاجتماعية
-	.619						.15	.58	5.العرض الاجمالي
.007*							.10	.82	6.البيانات المالية
.086							.18	.94	7.المخاطر المالية

\*دالة عند (0.05)

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أعلى متوسط حسابي كان للمخاطر المالية بقيمة (0.94)، وتعني أن عملية الإفصاح عنها كانت الأعلى، بينما كان الإفصاح عن حوكمة الشركات بقيمة (0.87) وهي قيمة مرتفعة أيضاً وكانت البيانات المالية في الترتيب الثالث بقيمة (0.82)، تلاها المسؤولية الاجتماعية (0.81)، ومن ثم معلومات الشركة (0.77)، والمعلومات المالية بقيمة (0.75) وأقل نسبة إفصاح كانت للعرض الاجمالي (0.58). ولعل السبب في ذلك أن أكثر ما يهتم المستثمرين والممولين هو المخاطر المالية التي تواجه الشركات وكيفية تعامل الشركات معها، وهذا ما يجعل أصحاب القرار في الإفصاح يولون الأهمية الأكبر لأمر الإفصاح عن المخاطر المالية وذلك لما يتبعه من أهمية في مساعدة متخذي القرار على اتخاذ القرارات الملائمة، بينما تتدرج مستويات الإفصاح في الجوانب الأخرى تبعاً لاهتمام الجمهور بها، أما بخصوص تدني مستوى جانب العرض الإجمالي فيعود إلى تواضع الإمكانيات التقنية للشركات والنقص في كوادرات الاختصاص في هذا الشأن.

2-سؤال فرعي ثاني:

ما مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة عمان؟

لايجاد مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة عمان تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون بين مجالات الإفصاح كما تظهر من خلال الجدول (12.4):

الجدول (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط لمستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة عمان.

المقارنات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	1	2	3	4	5	6	7
1.معلومات الشركة	.67	.17		.415**	.514**	.227	.471**	.386**	.389
2.المعلومات المالية	.83	.11			.527**	.226	.250	.114	.127**
3.افصاح حوكمة الشركات	.81	.13				.377**	.331**	.135	.253**
4.المسؤولية الاجتماعية	.91	.22					.191	.064	.421
5.العرض الاجمالي	.43	.17						.145	.295**
6.البيانات المالية	.82	.11							.209**
7.المخاطر المالية	.97	.06							
الدرجة الكلية	.75	.08							

\*دالة عند (0.05)

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أعلى متوسط حسابي كان للمخاطر المالية بقيمة (0.97)، وتعني أن عملية الإفصاح عنها كانت الأعلى يليها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بقيمة (0.91) وهي قيمة مرتفعه أيضاً، وكانت المعلومات المالية في الترتيب الثالث بقيمة (0.83)، تلاها البيانات المالية (0.82)، ومن ثم إفصاح حوكمة الشركات (0.81) يليها معلومات الشركات بقيمة (0.67) وأقل نسبة إفصاح كانت للعرض الاجمالي (0.43). ويعود ارتفاع مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية إلى أهمية أمر المخاطر بالنسبة للمستثمرين والممولين واعتمادهم على هذا الجانب بشكل أساسي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة، كما أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في تحسين صورة الشركة أمام الجمهور ويعد بمثابة إعلانات تساعد على زيادة شهرة الشركة واستقطاب زبائن أو عملاء جدد لها. أما بالنسبة للإفصاح عن المعلومات المالية والبيانات المالية وحوكمة الشركات فقد تقاربت نسب مستويات الإفصاح فيها نظراً

لأهميتها المتقاربة بالنسبة لمتخذي القرارات الخارجيين. أما الإفصاح عن معلومات الشركة فقد جاء بمستوى أقل باعتباره ليس عنصراً أساسياً لجذب العملاء أو المستثمرين والممولين. وقد جاء مستوى العرض الإجمالي في المرتبة الأخيرة نظراً لعدم توفر التقنيات الجديدة واللازمة لتحسين العرض الإجمالي للبيانات المفصّل عنها بالإضافة إلى نقص الكوادر المختصة في هذا الشأن.

#### 3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني:

هل يختلف مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت باختلاف السوق (فلسطين، عمان).

للإجابة عن السؤال الرئيسي الثالث تم تحويله إلى فرضية والتي نصها:

"لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة حسب متغير البورصة (فلسطين، عمان)".  
 للإجابة عن السؤال الثالث تم تطبيق اختبار T-test للعينات المستقلة بين بورصة فلسطين وعمان وذلك حسب مجالات الإفصاح السبعة كما في الجدول (13.4):

الجدول (13.4): نتائج اختبار T-test للإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة حسب متغير البورصة (فلسطين، عمان).

المجال	البورصة	المتوسطة الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الاحصائية
مؤشر معلومات الشركة	فلسطين	.77	.18	-1.883	.065
	عمان	.83	.11		
مؤشر المعلومات المالية والمتعلقة بالمستثمرين	فلسطين	.74	.13	-2.424	.017**
	عمان	.81	.13		
مؤشر إفصاح حوكمة	فلسطين	.87	.14	-1.102	.273

		.22	.92	عمان	الشركات
.000**	7.088	.35	.81	فلسطين	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
		.17	.43	عمان	
.000**	-9.136	.15	.58	فلسطين	مؤشر العرض الإجمالي (TPI))
		.11	.82	عمان	
.000**	-9.225	.10	.82	فلسطين	الإفصاح عن البيانات المالية
		.06	.98	عمان	
.000**	6.304	.18	.94	فلسطين	الإفصاح عن المخاطر المالية
		.08	.75	عمان	
.006**	2.829	.09	.76	فلسطين	الدرجة الكلية
		.17	.67	عمان	

\*\*دالة عند مستوى الدلالة (0.05)

#### تظهر البيانات الواردة في الجدول (13.4) أن:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية في (مؤشر معلومات الشركة، ومؤشر افصاح حوكمة الشركة) لان الدلالة الإحصائية كانت بقيم (0.06، و0.27) وهي أكبر من (0.05) وعليه تقبل الفرضيات المرتبطة ب (مؤشر معلومات الشركة، ومؤشر افصاح حوكمة الشركة) بين بورصه فلسطين وعمان.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح بورصة فلسطين في (الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والافصاح عن المخاطر المالية).
3. وتوجد فروق ذات دلالة احصائية لصالح بورصة عمان في (المعلومات المالية، والعرض الاجمالي، والافصاح عن البيانات المالية).
4. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في الدرجة الكلية للافصاح ولصالح بورصه فلسطين بمتوسط حسابي مقداره (0.75) بينما كان لبورصة عمان بقيمة (0.67).

وعليه تم رفض الفرضية.

وخلصت الباحثة إلى أنه يوجد اختلاف في مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات تبعاً لمتغير البورصة، أي أن هناك اختلاف في مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت بين الشركات المدرجة في بورصة

فلسطين والشركات المدرجة في بورصة عمان، وتمثل هذا الاختلاف بحصول الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على مستوى إفصاح أعلى في جوانب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن المخاطر المالية، بينما أظهرت النتائج أن الشركات المدرجة في بورصة عمان أظهرت مستوى إفصاح أعلى في جوانب الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين والعرض الإجمالي، بالإضافة إلى الإفصاح عن البيانات المالية. وتغزو الباحثة هذا الاختلاف إلى اختلاف الأسس والقواعد المفروضة على الشركات في فلسطين وعمان بالإضافة إلى اختلاف أهداف وتطلعات هذه الشركات.

#### 4.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثالث:

هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضية الرئيسية الأولى التالية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان".

جدول (14.4): تحليل ميل خط الانحدار (Regression) لفحص تأثير المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة (حجم مجلس الإدارة، جنس الاعضاء، عدد الاجتماعات الدورية، استقلالية الاعضاء، اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، الأداء المالي، حجم الشركة، القطاع) على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان

المتغير	بيتا B	قيمة t	Sig
ثابت	.549	15.111	.000
حجم مجلس الإدارة	7.472E-005	.019	.985

.418	.813	.001	جنس اعضاء مجلس الادارة
.001**	3.487	.012	عدد الاجتماعات الدورية
.313	1.015	.000	استقلالية الاعضاء
.000**	4.950	.021	اللجان المنبثقة
.068	1.846	.001	الاداء المالي
.013**	2.527	6.387E-011	حجم الشركة
.020**	2.377	.014	القطاع
قيمة R = 0.690			
قيمة R <sup>2</sup> = 0.476			
قيمة Adjusted R <sup>2</sup> = 0.430			

تظهر البيانات أن قيمة معامل التحديد المعدل ( $R^2$ ) جاء بقيمة (0.430) وهذا يعني ان 43% من المتغير التابع (الإفصاح المالي عبر الإنترنت) يمكن التنبؤ به من خلال المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة ، وبالعودة إلى قيمة (t) والدلالة الإحصائية تبين وجود تأثير للمتغيرات (عدد الاجتماعات الدورية، اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ، حجم الشركة، والقطاع) ، حيث تبين أن قيمة (t) لعدد الاجتماعات الدورية (3.487) ومستوى الدلالة 0.001 أي أن ازدياد عدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركة ، كما تبين أن قيمة (t) للجان المنبثقة عن مجلس الادارة (4.950) ومستوى الدلالة 0.00 أي أن ازدياد عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركة ، وكذلك تبين أن قيمة (t) لحجم الشركة (2.527) ومستوى الدلالة 0.013 أي أنه كلما كان حجم الشركة أكبر كان مستوى إفصاحها المالي عبر الإنترنت أعلى ، وتبين أن قيمة (t) لقطاع عمل الشركة (2.377) ومستوى الدلالة 0.020 ما يعني أن لقطاع عمل الشركة تأثير ايجابي في رفع مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت لديها.

#### 5.2.4 النتائج المتعلقة بالأسئلة الفرعية الثانية:

قامت الباحثة بالإجابة عن الاسئلة الفرعية من خلال تحويلها إلى فرضيات فرعية كما يلي:

1- السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر لعدد أعضاء مجلس الادارة على الافصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟  
وللاجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد أعضاء مجلس الادارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان".

من خلال الجدول (14.4) والذي يبين أثر حجم مجلس الادارة على الافصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبين أن قيمة ت (0.019) والدلالة الإحصائية (0.985) أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمتغير عدد أعضاء مجلس الادارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، وعليه تم قبول الفرضية بعدم وجود أثر لعدد أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الأنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

2-السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لنوع جنس أعضاء مجلس الادارة على الافصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟  
وللاجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الفرعية الثانية: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (ذكور، انثى) على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان".

من خلال الجدول (14.4) والذي يبين أثر نوع جنس أعضاء مجلس الادارة على الافصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، تبين أن قيمة ت (0.813) والدلالة الإحصائية (0.418) أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمتغير نوع

جنس أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الإلكتروني للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، وعليه تم قبول الفرضية بعدم وجود أثر لنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

3-السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر لعدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

وللاجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الفرعية الثالثة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد الاجتماعات الدورية لأعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان".

من خلال الجدول (14.4) والذي يبين أثر عدد الاجتماعات الدورية لأعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبين أن قيمة ت (3.487) والدلالة الإحصائية (0.00) أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمتغير عدد الاجتماعات الدورية لأعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد الاجتماعات الدورية لأعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان".

4-السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

وللاجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الفرعية الرابعة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان".

من خلال الجدول (14.4) والذي يبين أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبين أن قيمة ت (1.015) والدلالة الإحصائية (0.313) أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمتغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، وعليه تم قبول الفرضية بعدم وجود أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

5-السؤال الفرعي الخامس: هل يوجد أثر لعدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

وللاجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضية الفرعية الخامسة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان "

من خلال الجدول (14.4) والذي يبين أثر عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبين أن قيمة ت (4.950) والدلالة الإحصائية (0.00) أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمتغير عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لعدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان".

## النتائج المتعلقة بالمتغيرات الضابطة:

- 1- الأداء المالي: من خلال الجدول (14.4) والذي يبين أثر الأداء المالي على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبين أنه لا يوجد أثر لمتغير الأداء المالي على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- 2- حجم الشركة: من خلال الجدول (14.4) والذي يبين أثر حجم الشركة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبين أنه يوجد أثر لمتغير حجم الشركة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.
- 3- قطاع العمل: من خلال الجدول (14.4) والذي يبين أثر قطاع العمل على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان تبين أنه يوجد أثر لمتغير قطاع العمل على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان.

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة أسئلة الدراسة

أولاً: مناقشة نتائج السؤال الأول

ما مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

أشارت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعينة الدراسة أن مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان حصل على متوسط حسابي للدرجة الكلية (0.75) وانحراف معياري (0.09) وهذا يدل على أن مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان جاء بدرجة مرتفعة وتبين أن محور المخاطر المالية حصل على أعلى متوسط حسابي (0.96) وهذا يعني أن الإفصاح عن المخاطر المالية هو الأعلى في محاور الإفصاح التي يشتمل عليها مؤشر الدراسة، ويليه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ثم إفصاح حوكمة الشركات ويليه إفصاح البيانات المالية ثم إفصاح المعلومات المالية المتعلقة بالمستثمرين ويليه إفصاح معلومات الشركة ثم أقل درجة إفصاح تمثلت في محور العرض الإجمالي .

يعزو الباحث السبب في ارتفاع مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والشركات المدرجة في بورصة عمان إلى أنه أداة لتطبيق أحد مبادئ حوكمة الشركات، كما أنه يقلل الوقت والتكاليف اللازمة لنشر المعلومات ويساعد على نشر المعلومات ضمن نطاق واسع ولا محدود، كما

يمكن إضافة أية تعديلات لازمة في أي وقت، كما يوفر الإفصاح المالي عبر الإنترنت إمكانية ربط التقارير المالية ببعضها بالإضافة إلى تكامل التقارير السنوية المالية وإمكانية مقارنتها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المقدم (2017) والتي أشارت إلى أهمية الإفصاح المالي عبر الإنترنت في تكامل التقارير السنوية، ودراسة سليمان وآخرون (2018) والتي توصلت إلى أن الإفصاح الإلكتروني يخفض تكلفة نشر المعلومات ويمكن من الاحتفاظ بها في الحسابات الشخصية بغرض التحليل، كما أثبتت ذلك دراسة دشايش (2020) والتي أكدت على أن الإفصاح الكامل يؤدي إلى انخفاض تكلفة نشر البيانات ويمكن من الإفصاح عن معلومات إضافية. وأيضاً أثبتت دراسة عزوي وجواحي (2021) تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مصداقية المعلومات المحاسبية، ودراسة سباق وهيبته (2019) والتي أثبتت أن الإفصاح الإلكتروني له أثر إيجابي في تعزيز المعلومات المالية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومات المالية أهمها الملاءمة. بالإضافة إلى دراسة رشوان (2018) والتي أثبتت أن استخدام الإفصاح الإلكتروني من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جعل التقارير المالية أكثر فهماً من قبل المستثمرين مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار.

## ثانياً: مناقشة نتائج السؤال الثاني

هل يختلف مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت باختلاف السوق (فلسطين، عمان). أثبتت الدراسة أن مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت يختلف تبعاً لاختلاف السوق (فلسطين، عمان) ويعزو الباحث ذلك إلى أن القوانين والسياسات المفروضة والمتبعة في كل بلد تختلف عن الآخر بالإضافة إلى اختلاف أهداف هذه الشركات وتطلعاتها، فقد تكون الشركات التي تسعى إلى تجارة خارجية أكثر ذات إفصاح إلكتروني أعلى وهذا متصل أيضاً بطبيعة البلد وتسهيلات أو تعقيدات التجارة الخارجية فيها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عومرية (2015) والتي توصلت إلى أن الإفصاح الإلكتروني يتأثر بالعوامل البيئية، لذلك نجد أن التقارير المالية تختلف من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وحسب حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات، وقد يرجع هذا السبب إلى السلطة التي تشرف على الشركات وتراقبها.

### ثالثاً: مناقشة نتائج السؤال الثالث

هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؟

وقد تبين من النتائج أن المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة (عدد أعضاء مجلس الإدارة، جنس أعضاء مجلس الإدارة، عدد الاجتماعات الدورية لأعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، الأداء المالي، حجم الشركة، قطاع العمل) مجتمعة يوجد لها أثر على المتغير التابع (الإفصاح المالي عبر الإنترنت لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان). وهذا يتفق مع نتيجة دراسة المغربي (2020) والتي أثبتت وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة مجتمعة على مستوى الإفصاح الاختياري.

وفي تفصيل النتائج تبين عدم وجود أثر لبعض خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان؛ وهي عدد أعضاء مجلس الإدارة، نوع جنس أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة. بينما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين باقي خصائص مجلس الإدارة والإفصاح المالي عبر الإنترنت وهي:

1- عدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة ، فكلما زاد عدد الاجتماعات الدورية ازداد مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن مجالس الإدارة التي تجتمع بصورة دورية متكررة لديها وقت أطول لمناقشة شؤون الشركة واستراتيجياتها وحل مشاكلها وتدقيق البيانات ومراجعة ما تجب مراجعته بالإضافة إلى التأكد من عدم التلاعب بأية بيانات أو قوائم مالية وبالتالي تستطيع تقديم المزيد من المعلومات الدقيقة والموثوقة ذات الشفافية العالية إلى الجمهور من خلال الإفصاح المالي عبر الإنترنت الذي يُعمم لجميع المهتمين دون قيود أو شروط أو تخوف من عدم تطابق البيانات .

2- عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، فكلما زاد عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ازداد مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت، وذلك لوجود عدد كافي من اللجان التي تتولى مهام متنوعة

تعمل معاً بشكل متكامل لتوفير المعلومات اللازمة للإفصاح بشكل كامل وعلى درجة عالية من المصداقية والشفافية، كما أن وجود عدد أكبر من اللجان يعني فصل المهام كُلاً في اختصاصه وهذا يسهل العمل على كل لجنة لتخرج بنتائج صحيحة ودقيقة.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة فقد أثبتت الدراسة عدم وجود أثر للأداء المالي على مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت، بينما يوجد أثر لكل من:

1- حجم الشركة، أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت فيها ويعزو الباحث ذلك إلى أن الشركات الكبرى على دراية بضرورة الإفصاح عبر الإنترنت والذي يجذب لها مستثمرين ومساهمين وممولين جدد، كمان أن الشركات الكبرى تولي اهتماماً بالغاً للدعاية والإعلان والعلامة التجارية فتهتم هذه الشركات بالوصول المباشر إلى أكبر شريحة من الجمهور، بالإضافة إلى أن الشركات الكبرى لديها عدد كبير من الموظفين متعددين الاختصاصات فلا بد أن هذه الشركات تخصص أمر الإفصاح لأشخاص مناسبين تمنحهم الصلاحيات اللازمة ويفوضهم مجلس الإدارة لتولي مسألة الإفصاح المالي عبر الإنترنت والاعتناء بها . وهذا يتفق مع دراسة سليمان (2018) والتي أكدت على وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الإلكتروني، ويتفق أيضاً مع دراسة عومرية (2015) والتي أكدت على أن الإفصاح المالي عبر الإنترنت يتأثر بحجم المشروع. بالإضافة إلى دراسة ياسين (2017) والتي توصلت أيضاً إلى أن الإفصاح يتأثر بحجم الشركة، ودراسة المغربي (2020) والتي أكدت على أن مستوى الإفصاح يختلف حسب حجم الشركة، كما توصلت دراسة باجاحر والحجلي (2017) إلى نفس النتيجة والتي تؤكد بوجود أثر لحجم الشركة على الإفصاح الاختياري.

2- قطاع العمل، أثبتت الدراسة وجود علاقة بين قطاع العمل ومستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت، حيث أظهر قطاع البنوك أعلى مستوى من الإفصاح المالي عبر الإنترنت ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن البنوك هي أكثر القطاعات اهتماماً بالجمهور فهي تسعى باستمرار إلى جذب المزيد من العملاء والوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب الشركات ورجال الأعمال وغيرهم من أصحاب الأموال، كما أن البنوك عادةً ما تكون

محط اهتمام الدارسين والباحثين فنجد الكثير من الباحثين في العلوم الإدارية والمحاسبية يركزون اهتمامهم على دراسة أحوال البنوك وهذا ما يستوجب على البنوك تغطية حاجة المهتمين سواء كانوا من الباحثين أو الطلاب أو عملاء البنك أو مستثمرين أو مساهمين من خلال الإفصاح الالكتروني الكامل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة امين (2016) والتي أكدت على تأثير نوع نشاط الشركة على الإفصاح المالي عبر الإنترنت.

## 2.5 الخاتمة

بعد انتهاء الدراسة حول أثر خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان والتي حاولت الباحثة من خلالها تناول خصائص جديدة لمجلس الإدارة لم يتم التركيز عليها في الدراسات السابقة مثل عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن الدراسة تطبيقية للشركات الفلسطينية والأردنية وتحديداً المدرجة في موقع بورصة فلسطين وبورصة عمان، توصل الباحث إلى أن عدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة وعدد اللجان المنبثقة عن المجلس ترتبط بعلاقة طردية مع مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات، كما أن حجم الشركة أيضاً يرتبط بعلاقة طردية مع الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات، أما فيما يتعلق بقطاع العمل فقد توصل الباحث إلى أن طبيعة القطاع تؤثر على مستوى الإفصاح، حيث أظهرت النتائج أعلى مستوى إفصاح مالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في قطاع البنوك. كما توصل الباحث إلى أن مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت يختلف من سوق لآخر تبعاً لعوامل عدة ترتبط بطبيعة السوق ومتطلباته.

ويوصي الباحث المهتمين بإجراء المزيد من البحوث حول علاقة مجلس الإدارة بالإفصاح الالكتروني وذلك للارتباط الوثيق بين مجلس الإدارة ومستوى إفصاح الشركة المالي، وهذا أمر قد يغيب عن ذهن الكثيرين من المدراء وأصحاب القرار.

## 3.5 التوصيات

بعد الحصول على النتائج وتحليلها توصي الدراسة بما يلي:

- 1- أن تفرض هيئة سوق رأس المال على المنشآت الاهتمام أكثر بالعرض الإجمالي للبيانات، واستخدام تقنيات جديدة ومتعددة للملفات المرفقة بطريقة تضمن عدم التلاعب والتزوير في البيانات مثل استخدام لغة XBRL، بالإضافة إلى ضرورة استخدام الرسوم البيانية التوضيحية والجدول والصور وملفات الفيديو ومقاطع الصوت والتي تقدم فهماً أعم وأشمل للمطلعين على البيانات كما تعطي صفة جمالية للبيانات وميزة إضافية. وذلك تبعاً لما ظهر في نتائج الدراسة من خلال جدول رقم (7.4) والذي أظهر انخفاض مستويات العرض الإجمالي في كافة جوانبها.
- 2- نشر الوعي المجتمعي في الشركات بضرورة الإفصاح المالي عبر الإنترنت بشكل كامل عن بياناتها بصورة دقيقة وعلى درجة عالية من المصداقية لما لذلك من أثر إيجابي يعود على الشركة من كافة المناحي، حيث يجب رفع مستوى الإفصاح عبر الإنترنت بين الشركات ليكون 100%، لأن النتائج الواردة في جدول رقم (2.4) أظهرت أن مستوى الإفصاح الإجمالي جاء بمعدل 75%.
- 3- ضرورة إنشاء كافة الشركات مواقع إلكترونية خاصة بها ليتسنى لها من خلالها نشر كافة بياناتها وإعلاناتها وكل جديد في الشركة، وهذا يمكّن الشركة من الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين والتعريف بخدماتها وتقديمها بصورة أفضل.
- 4- على القائمين على موقع بورصة فلسطين بذل عناية أكثر في توعية الشركات بضرورة الإفصاح الكامل وعدم تجزئة المعلومات أو حجبها.

5- تركيز رؤساء مجالس الإدارة على موضوع الاجتماعات الدورية لما له من بالغ الأثر والأهمية في دراسة كافة شؤون الشركة بشكل شامل ومتكامل، وزيادة عدد الاجتماعات قدر الحاجة والإمكان حسب متطلبات العمل لأن زيادة عدد الاجتماعات يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركة. وذلك وفقاً لما أظهرته النتائج بوجود علاقة إيجابية بين عدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت فيها.

6- تركيز رؤساء مجالس الإدارة على تكوين اللجان اللازمة التابعة لمجلس الإدارة، بحيث تتولى كل لجنة مهمة محددة يكفلها أعضاء مناسبين دون الحاجة إلى خلط المهام وتكديس الأعمال وإحالتها لأشخاص ليست لديهم الكفاءة اللازمة وذلك تبعاً للنتيجة التي أظهرت علاقة إيجابية بين عدد اللجان التابعة لمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت فيها.

7- اهتمام مجالس الإدارة بتفاصيل الإفصاح المالي عبر الإنترنت بشكل أكبر بحيث يصبح مماثل أو قريب من مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت الذي تقدمه البنوك للجمهور، حيث أظهرت النتائج وجود أثر لقطاع عمل الشركة على مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت فيها، وقد ظهر الإفصاح الكامل جلياً في قطاع البنوك.

8- اهتمام الشركات الصغيرة بالإفصاح المالي عبر الإنترنت ونشر المزيد من المعلومات اللازمة للمستثمرين والممولين والدارسين وتوفيرها في الوقت المناسب لهم لاتخاذ القرارات المناسبة، جرياً على نهج الشركات الكبرى.

## المراجع والمصادر

### أولا - المراجع والمصادر العربية:

- 1) ابو جبل، نجوى محمود. (2015). تأثير إدراك المراجع الداخلي لمتطلبات المراجعة المستمرة والتزامه بها علي جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية وتجريبية. *مجلة البحوث المحاسبية*.
- 2) اتحاد الشركات الاستثمارية. (2011). *حوكمة الشركات*. الكويت: مكتبة افاق للطباعة والنشر.
- 3) احمد، بهيمان. (2016). العوامل المؤثرة على توجه الشركات للاعتماد على الحوسبة السحابية. *مجلة الفنونو الادب وعلوم الانسانيات الاجتماع، ع54، 164-178*.
- 4) احمد، سامي محمد. (2015). دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية دراية ميدانية.
- 5) الجعبيري، مجدي احمد. (2011). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية ( سابق ) شركة مساهمة سعودية، رسالة ماجستير. *مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك*.
- 6) الرشيدي، طارق عبد العظيم. (2015). إطار مقترح لتطوير فعالية وظيفة المراجعة الداخلية بهدف ترشيد مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*.
- 7) الطاهر ميمون، فاتح غلاب، و بو بكر رزيقات. (2017). *الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*. الجزائر: جامعة محمد بو ضياف المسيلة-الجزائر
- 8) العريبد وقرطالي، عصام ويوسف. (2015). العوامل المؤثرة في مستوى الافصاح المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، م37، ع4، 149-167*.

- 9) العماري، الطاهر. (2013). دور مجلس الادارة في تحسين فعالية حوكمة الشركات. بسكرة، الجزائر: جتمعة محمد خيضر.
- 10) الغرباوي، سلوى احمد. (2007). تقييم الافصاح الالكتروني للقوائم المالية في المؤسسة المساهمة المصرية، رسالة ماجستير. السويس، مصر: جامعة السويس.
- 11) القشاوي، مريم الرفاعي محمد عبد الرحمن. (2022). دراسة تحليلية لتقييم دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني. السويس، مصر: جامعة السويس.
- 12) المطارنة وراضي، غسان فلاح وخنفر مؤيد. (2006). تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي. عمان، الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 13) المغربي، محمد زياد المغربي. (2020). أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، 209-247.
- 14) المقدم، ايمان. (2017). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية، رسالة ماجستير. مباح، الجزائر: جامعة قاصدي.
- 15) الياس، الاشهب. (2015). مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات، سالة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- 16) اليحياوي، عمر يوسف عبد الله. (2017). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير. عمان الاردن: جامعة الشرق الاوسط.
- 17) امين، اسماء علي. (2016). العوامل المؤثرة علي مستوى وجودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.
- 18) أيمن الرفاعي. (2022). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة على عدم تماثل المعلومات، مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات.

- (19) باجار والحجلي، وآخرون. (2017). اثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*.
- (20) براهيمى وبراق، وآخرون. (2019). دور الافصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية.
- (21) عبد القادر والحاج نوي، وآخرون. (2018). اهمية الافصاح والشفافية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مع الاشارة الى حالة الجزائر . الجزائر: جامعة الشلف الجزائر.
- (22) بن الطاهر وبوطلاعة، وآخرون. (2012). أساس حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسب المالي. *حوكمة الشركات كالية من الفساد المالي*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- (23) بن درويش، عدنان بن حيدر. (2007). *حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة*. بيروت، لبنان: إتحاد المصارف العربية.
- (24) بن ضيف الله وبن ضيف الله، وآخرون. (2011). "أمن المعلومات: ضرورة معرفية ام ترف تكنولوجي. مؤتمر المحتوى العربي في الانترنت التحديات والطموح (صفحة المجلد الثالث). الرياض، السعودية: جامعة الامام محمد بن سعود.
- (25) بهاء الدين، ق.. (2019). دور مجلس الإدارة في تفعيل نظم حوكمة الشركات، دراسة حالة مجالس الإدارة في الشركات. سيدي بلعباس.
- (26) بوسنة، حمزة. (2018). *العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة، أطروحة دكتوراه*. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- (27) فضيلة ونوفل سمايلي، وآخرون. (2019). الإفصاح الإلكتروني أداة لتحقيق أحد مبادئ حوكمة المنظمات في ظل إدارة المعرفة. *مجلة الدراسات الاقتصادية بجامعة تبسة*.

- (28) تقروت وقبلي، وآخرون. (2018). تحديات مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، ع3، 267-278.
- (29) جوده، ف. ع. (2008). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية، دراسة حالة بنك فلسطين. غزة، فلسطين: بنك فلسطين.
- (30) جوناثان، تشاركهام. (2009). إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، ترجمة مركز المشروعات الدولية، <http://www.cipe-arabia.org/pdfhelp.Asp>، "CIPE"، 17-37.
- (31) حامد، الجوهري. (2022). الإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة. دور خصائص مجلس الادارة "بالتطبيق على شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.
- (32) حسو ورشيد، وآخرون. (2019). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحقيق فروض نظرية الوكالة سوق العراق للأوراق المالية انموذجا. مجلة الادارة والاقتصاد، 42(121)، 719-730.
- (33) دشاش وعبد القادر، وآخرون. (2018). دور الافصاح الالكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية: دراسة ميدانية في البيئة الجزائرية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية -، 14.
- (34) دشاش، عبد القادر. (2020). نحو إطار مقترح الإفصاح الالكتروني بمدخل لغة تقارير الاعمال الموسعة XBRL، اطروحة دكتوراة. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرياح.
- (35) رشوان، أبو رحمة. (2022). أثر الإفصاح الالكتروني عن تقارير الاستدامة على رفع كفاءة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة.

- (36) رشوان، عبد الرحمن سليمان. (2018). أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*.
- (37) سباق وهبيته، وآخرون. (2019). متطلبات تطبيق الإفصاح الإلكتروني وأثره على ملاءمة المعلومات المالية. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- (38) سحنون، جمال الدين. (2018). الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة، بالإشارة إلى السوق المالي المصري. *مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، ج32، ع1، 518-545*.
- (39) سليمان، محمد مصطفى. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة. مصر: الدار الجامعية*.
- (40) سليمان، محمد مصطفى. (2009). *حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. مصر، الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية*.
- (41) سليمان ومستورة، وآخرون. (2018). الإفصاح الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير. الخرطوم، السودان: جامعة النيلين.
- (42) شريف سلامة. (2015). الإفصاح المالي الإلكتروني. الأردن.
- (43) صالح، رضا ابراهيم. (2020). اثر خصائص مجلس الإدارة علي مستوي الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ع9، 774-813*.
- (44) طولقي بدر الدين، (2017). القوائم المالية ودورها في نشاط الشركة.
- (45) عبد الاله، جعفر. (2003). *المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى. عمان، الاردن: دار حنين*.
- (46) عبد الحميد العيساوي، محمود. (2016). أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات 2016 على مستوي التحفظ المحاسبي. *مجلة بوابة الابحاث*.

- (47) عبد القادر بريش، يوسف بلقط، وآخرون. (2016). العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي. الجزائر: جامعة الجلف.
- (48) عبد اللطيف، شادو. (2014). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، رسالة ماجستير. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- (49) عبد الوهاب، ابراهيم. (2005). تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المنشورة على شبكة المعلومات العالمية. المؤتمر العلمي الرابع الاردن: جامعة فلادلفيا.
- (50) عزايوي وجواحي، وآخرون. (2021). الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتأثيره على مصداقية المعلومات المحاسبية. غرداية، الجزائر: جامعة غرداية.
- (51) عفيفي، هلال عبد الفتاح. (2008). محددات نشر التقارير المالية علي الإنترنت في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة اختبارية. مجلة البحوث التجارية، م30، ع2، 257.
- (52) علي، عبد الجابر الحاج علي اسماعيل. (2010). العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسة وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، رسالة ماجستير. عمان، الاردن: جامعة الشرق الاوسط.
- (53) علي وكرسوع، وآخرون. (2022). اثر استخدام الحوسبة السحابية علي مستوى شفافية الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية، رسالة ماجستير. غزة، فلسطين: جامعة الاقصى.
- (54) عمر، علي عبد الصمد. (2009). دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير. المدية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- (55) عودة، ريم راسم. (2017). أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

- (56) عومرية، حماس. (2015). أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة الطاهر مولاي.
- (57) عيادي، عبد القادر. (2014). جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية الشلف. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- (58) كامن صليحة، و عيادي عبد القادر. (2022). إسهامات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي. مجلة المقالات والتنمية المستدامة.
- (59) كانم و عيادي، صليحه و عبد القادر. (2022). اسهامات مجلس الادارة في تفعيل الافصاح المحاسبي. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، م4، ع1، 57-71.
- (60) كرجي، محمد باقر. (2017). قياس مستوى افصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير. الديوانية، العراق: جامعة القادسية.
- (61) كمال وسعود، وآخرون. (2016). دور مجلس الادارة في ظل تبني الحوكمة المسسية في المؤسسات الاقتصادية. مجلة محكمة معارف، 236.
- (62) مباركي، نزيهة. (2018). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في المؤسسة، رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- (63) محمد المدهون. (2018). أثر خصائص أعضاء مجلس الإدارة ولجنة تدقيق الحسابات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية على البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين. غزة: الجامعة الاسلامية .
- (64) محمد، ريباز. (2017). الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية دراسة استطلاعية لآراء عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، م37، ع1، 300-335.

- (65) محمد زياد. (2018). أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية. عمان، الاردن: جامعة عمان العربية.
- (66) محمد عبد الله حسين. (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. مجلة قاعدة البيانات العربية الرقمية "معرفة".
- (67) مركز المشروعات الدولية. (2011). تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (تجارب وحلول). تونس: مركز المشروعات الدولية الخاصة والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات.
- (68) مطلق والدوري، وآخرون. (2009). ادارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات اعمال الالفيه الثالثة. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- (69) مناد، علي. (2014). دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي، اطروحة دكتوراة. تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- (70) مهدي زعباط، (2019). بدائل القياس المحاسبي لآثار التضخم على القوائم المالية.
- (71) نانسي وخطاب، وآخرون. (2023). تأثير مجلس الادارة كأحد آليات الحوكمة البيئية على الأداء المالي في شركات الاسمنت المصرية. مجلة العلوم البيئية. جامعة عين شمس.
- (72) نسيمة ومخفي، وآخرون. (2018). تطبيق آليات حوكمة الشركات وانعكاساتها على سياسات الإفصاح المحاسبي، وجودة التقارير المالية. ملتقى وطني حول الاطار المفاهيمي للمحاسبة كدعامة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، 4.
- (73) نصر الله، ام كلثوم. (2014). دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير. سعيدة، الجزائر: جامعة الطاهر مولاي.
- (74) هيسيل، ماريك. (2003). مجالس ادارة الشركات الرقابة من خلال التمثيل، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين. الكويت: مركز المشروعات الدولية الخاصة.

(75) ياسر قنديل. (2022). الدور المعدل لهيكل الملكية في تأثير خصائص مجلس الادارة على جودة المراجعة: دليل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.

(76) يعقوب وجيلالي، وآخرون. (2020). أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء المؤسسات الاقتصادية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، م10، ع1، ج1، 26-44.

- 1) Aljawder, & others. (2016). Determinations of Internet Financial Reporting: Evidence form Bahrain Bourse. *Jordan Journal of Business Administration, Vol.12, No.4*, 936.
- 2) Asmar, & others. (2018). The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Disclosure Quality: Evidence form Company Listed in the Palestine Exchange. *International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. VI, Issue 4*, 402-417.
- 3) Barakat, and others, (2020): The impact corporate governance on internet financial reporting. *international journal of accounting & finance review*
- 4) Benbouali, & others. (2018). The Importance of Introducing Electronic Accounting Disclosure Using the XBRL Language in Activating the Algerian Stock Market. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, 4(1)*, 40-58.
- 5) Dissanagake, and others. (2019). Impact of Corporate Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosures: A Case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka. *International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 9, Issue 1*, 1-9.
- 6) Dockery, E., & Herbert, W. (2000). Corporate Gouvrnance and Enterprise Restructuring in Transition Economies. Evidence from privatizing Polish Companies Managerial Finance. *Batringtors, Vol. 26 Nov*, 11.

- 7) Khan, M. (2015). Internet Financial Reporting in Malaysia: Preparer`s and Users` Perceptions. *Procedia–Social and Behavioral Sciences, Vol.172*, 778.
- 8) Khan, M. (2017). Empirical Research of User`s Opinions on Selected Aspects in Internet Financial Reporting. *Economics and Management, Vol.20*, 146.
- 9) Laurent, B. (2013). Corporate governance efficiency and internet financial reporting quality. *Review Of Accounting and Finance, Vol. 13, No. 1*, 44.
- 10) Madhushika H.P.K (2017). The Impact of corporate governance on internet financial reporting: evidence from SRI LANKA
- 11) McLeod, J. (2020). Role of the board of directors: Board structure and composition. *Research gate*.
- 12) Mimouni, y. (2012). *le dévelo prement des ME et la bonne gouvernance, these magistere engouvernance d`entreprises*. université abou- bakr belkaid- telemcen.
- 13) Murphy, C. B. (2023). Financial Statements: List of Types and How to Read Them. Investopedia
- 14) Saggarr, R., & Singh, B. (2017). Corporate governance and risk reporting: Indian evidence. *Managerial Auditing Journal, 32(5)*, 378–405.
- 15) Scherr, E., & Ditter, D. (2017). Customization versus standardization in electronic financial reporting: Early evidence from the SEC XBRL mandate. *Journal of Information Systems, 31(2)*, 125–148.

- 16) SEGAL, T. (2020). What Is Disclosure? How It Works and Laws on Transparency. Investopedia magazine.
- 17) Shehata, F. (2014). Theories and determinants of Voluntary Disclosure Accounting and finance. *Research Journal*, 19.
- 18) Talerico, A. (2018). Board of Directors: What It Is, What Its Role Is .? CFI-magazine.
- 19) Vigliano, M. (2007). Contrôle exercé par le Conseil d'administration et rémunération des dirigeants: réplique de la recherche de Boyd (1994) au contexte français 21.
- 20) Yassin, M. (2017). The Determinants of Internet Financial Reporting in Jordan: Financial Versus Corporate Governance. *International Journal of Business Information Systems*, Vol. 25, Iss.4, 22.

الملاحق

ملحق رقم (1) عينة الدراسة: عدد شركات عينة الدراسة المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان وتصنيفها حسب القطاعات.

قطاع العمل	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	الشركات المدرجة في بورصة عمان
البنوك	8	10
الصناعة	10	11
الخدمات	6	20
التأمين	7	10
الاستثمار	10	9
المجموع	41	60

